

التقرير 20 السنوي 21

نتميز بالحلول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى
عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة التوبة ١٠٥



حضرة صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

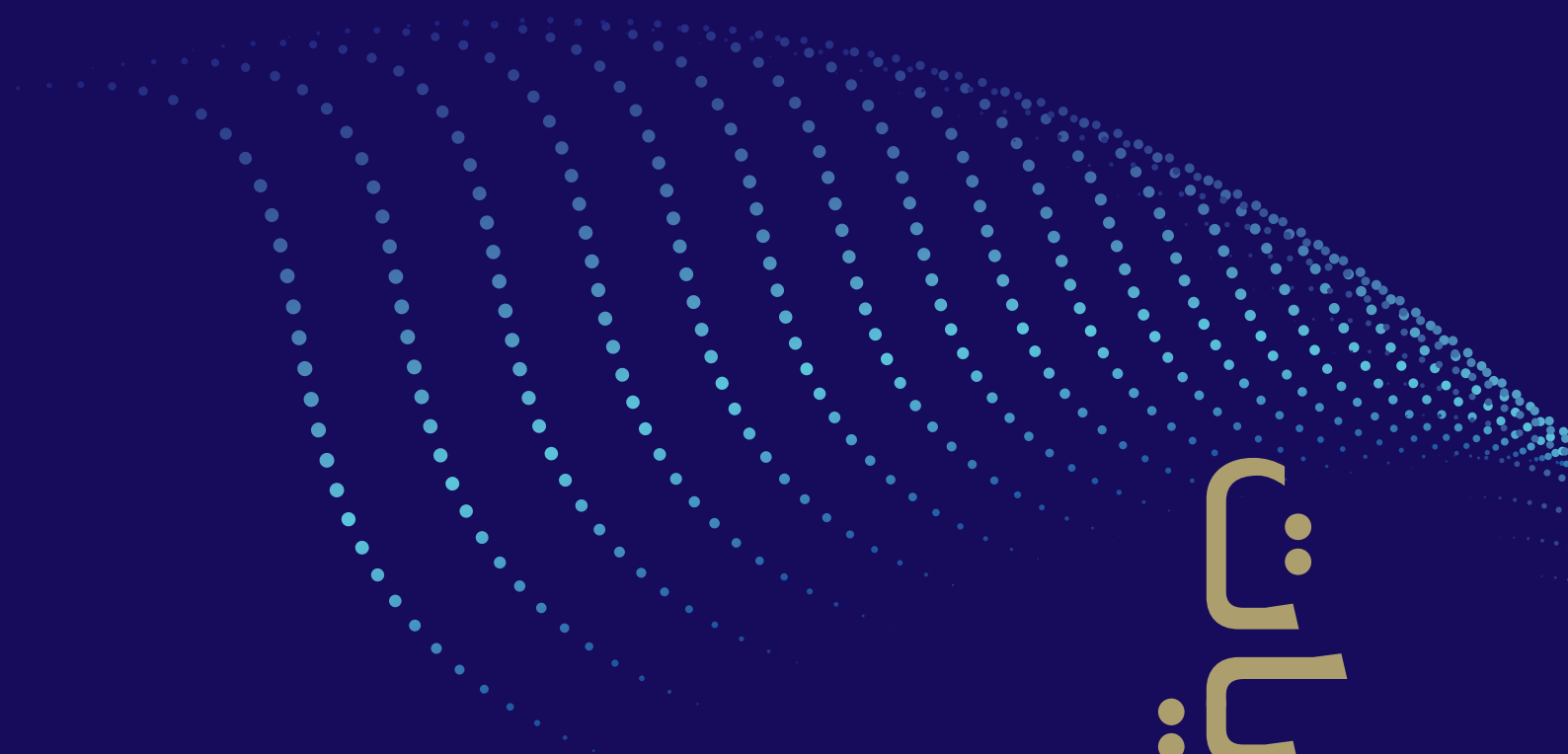


سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



سمو الشيخ
صباح الخالد الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

قائمة المحتويات



10

كلمة رئيس مجلس الإدارة

09

نبذة عن البنك، الرؤية، الرسالة،
الفروع المصرفية للأفراد

19

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

15

أعضاء مجلس الإدارة

23

أعضاء الإدارة التنفيذية

21

التقرير الشرعي لهيئة الفتوى
والرقابة الشرعية

48

تقرير الحوكمة

32

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

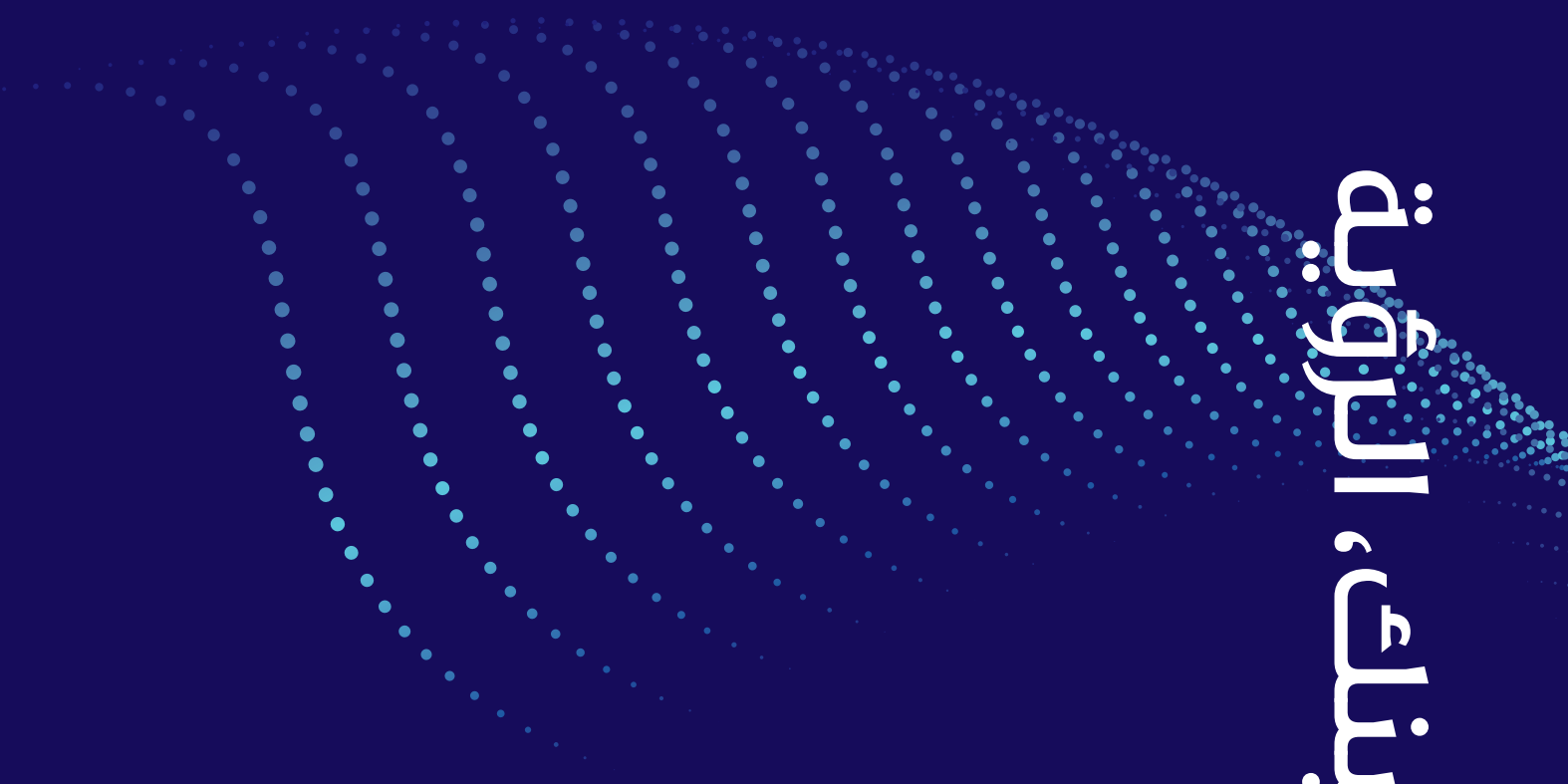
108

البيانات المالية وتقرير مراقبي
الحسابات

70

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

نبذة عن البنك، الرؤية والرسالة



نبذة عن البنك

تأسس بنك وربة في 17 فبراير 2010 بموجب المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 وتم تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 أبريل 2010 ، وتمتلك دولة الكويت ممثلة في كل من الهيئة العامة للإستثمار بنسبة 25.908% (مباشر وغير مباشر)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 9.344% (غير مباشر)، مجموعة السائير القابضة، 10.242% غير مباشر، والسيد عبدالله صالح عبدالله الشلفان بنسبة 9.823% (مباشر).

الرؤية

أن نكون البنك الإسلامي الرقمي الأول والرائد في قطاعي الشركات والأفراد في الكويت.

الرسالة

- تقديم حلول مالية مبتكرة وتجارب رقمية متميزة لمساعدة عملائنا على تحقيق طموحاتهم.
- توفير بيئة عمل مثمرة لموظفينا ورعاية أصحاب المواهب الكبيرة.
- تحقيق ربحية مستدامة للمساهمين.

القيم

نقدر

بنوفيق، من الله نجز جميع العمليات، ويسرعه، ولا ندع العقبات تقف في طريقنا.

الفريق الواحد

نعمل مع عملائنا وكل عضو من فريق عملنا لتقديم الحلول المناسبة

لدينا طموح

بامتلاك الدافع والشغف للتقدم دائما بخطوات ثابتة.



رسالة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خلال العام الماضي، أظهر بنك وربة قدرة استثنائية على التأقلم في زمن جائحة كوفيد-19، فتجاوز الأزمة ونجح في التغلب على التحديات التي واجهته والتي تضمنت زيادة استخدام القنوات الإلكترونية التي تتطلب وجود بنية تحتية موثوقة، وظهور منافسين غير مصرفيين، وتزامناً مع التطور العالمي الرقمي للبنوك، وفي خضم هذا الواقع الجديد، وبفضل نعم الله التي لا تتقطع ودعمكم المتواصل، انتهزنا كل الفرص لتعزيز مكانتنا، حيث اعتمدنا على قدرتنا العالية على التكيف والاستجابة السريعة.

وفي حين أوشك الوباء والتقلبات التي رافقته على الانحسار، واصل بنك وربة التركيز على احتياجات عملائه من خلال التخطيط المسبق وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع الوضع الراهن. واليوم يشرفني، نيابة عن نفسي وإخواني أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك وربة، الذي يلقي الضوء على الإنجازات المتواصلة التي تمكنا من تحقيقها في هذا العام. علاوة على ذلك، يقدم التقرير لمحة عامة عن أهدافنا ومجالات تركيزنا للعام المقبل. فتوقعات عملائنا ومساهميننا أصبحت أعلى من أي وقت مضى، وعلينا واجب تحقيقها والوفاء بها.

تحقيق إنجازات استراتيجية جديدة

منذ إنشائه، حقق بنك وربة العديد من الإنجازات الاستراتيجية التي وضعتنا في المركز التنافسي حيث نحن اليوم. ففي العام 2021، أدرج بنك وربة صكوكاً من الدرجة الأولى بقيمة 250 مليون دولار في ناسداك دبي. وقد ارتفعت بذلك القيمة الحالية لصكوك البنك المدرجة في بورصة ناسداك دبي إلى 898 مليون دولار بعد إدراج صكوك بقيمة 250 مليون دولار و500 مليون دولار في مارس 2017 وأكتوبر 2019 تباغاً.

وقد عززت هذه الخطوة العلاقات بين أسواق رأس المال في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة. وقد نجحت في جذب المستثمرين المحليين والدوليين، مما يؤكد ثقتهم الكبيرة في استراتيجية بنك وربة التوسعية في قطاعات أعمال مختلفة مثل الاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد والشركات.



وربة ... نمو مستمر وتحول رقمي

تنفيذ خطط طموحة

أوصى مجلس إدارة البنك في اجتماعه الذي عُقد بتاريخ 27 يونيو 2021 بزيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 26.984% من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، رافعاً بالتالي رأس المال من 157.500.000 دينار كويتي إلى 200.000.000 دينار كويتي عن طريق إصدار وتخصيص 425.000.000 سهم مقابل 195 فلساً للسهم الواحد (شاملاً علاوة الإصدار).

وبحمد الله وتوفيقه، تم إتمام عملية الاكتتاب بنجاح في زيادة رأس المال التي بلغت نسبة التغطية فيها 1164%، بقيمة إجمالية قدرها 964 مليون دينار كويتي، والتي تهدف إلى دعم الأنشطة التشغيلية الأساسية للبنك وتعزيز مركزه المالي، حيث شهدت العملية إقبالاً كبيراً غير مسبوق تجاوز الطلب فيه عدد الأسهم المصدرة.

إحراز إنجازات رائدة

كانت المجموعة المصرفية للاستثمار نشطة نسبياً خلال عام 2021، فقد عمل بنك وربة كمدبر إصدار رئيسي مشترك ومدبر ترتيب في ثلاثة من إصدارات الصكوك التي تم وضعها بنجاح. وكان الأول لشركة المراكز العربية التي تم تصنيفها في فئة + BB / BA2 من قبل وكالتي موديز وفيتش، حيث تم إصدار 650 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات ونصف بمعدل قسيمي ثابت يبلغ 5.625 بالمائة. وتم تعيين بنك وربة بالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية أخرى لإدارة الإصدار المدرج في سوق الأوراق المالية الدولية وجزر القنال.

وبلغت قيمة الإصدار الثاني للصكوك 1.1 مليون دولار أمريكي للخزانة الوطنية برهاد (صندوق الثروة السيادية لحكومة ماليزيا). أما بالنسبة للإصدار الثالث، فقد قام بنك وربة بدور مدير الإصدار الرئيسي المشترك ومدبر الترتيب لأكبر صكوك الاستدامة على الإطلاق، التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) والتي جمعت 2.5 مليار دولار أمريكي، مما يشكل أكبر إصدار عام له بالدولار الأمريكي حتى الآن. واعتباراً من 30 سبتمبر 2020، بلغت حصة البنك السوقية 1.54 في المائة من سوق إصدار الصكوك الدولية واحتل المرتبة 10 من أصل 53 شركة اكتتاب وفقاً لجداول بلومبيرج الدولية للصكوك.

كما أطلق البنك أول صندوق وربة إجازة (كايمان) المحدودة ويهدف المنتج إلى تقديم دخل ربع سنوي ثابت للمستثمرين لمدة 6 سنوات من خلال الاستثمار في معدات منخفضة التقدّم، مؤجرة إلى شركات (1000 FORTUNE) في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتم مراجعة استثمارات الصندوق والموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من جهة أخرى، نجحت المجموعة المصرفية للشركات في بناء قاعدة صلبة من العملاء بالإضافة إلى استمرارها خلال العام 2021 في تنويع منتجاتها والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة مثل قطاع المقاولات والتجزئة. وقد تم تطوير عدد من الخدمات الإلكترونية للعملاء ومن أهمها إصدار خطابات الضمان وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة عبر الإنترنت. في الواقع، ساعد التحول الرقمي البنك على التغلب على العديد من حواجز الإنتاجية مع تعزيز جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والقضاء على العمليات الورقية القديمة التي تتطلب مجموعة من الأدوات والنفقات الإضافية.

تبني رحلة رقمية متسارعة

استمر بنك وربة خلال العام الماضي في تسخير التطورات التكنولوجية ذات الصلة لتنمية قدراته الرقمية، محافظاً على التكنولوجيا الرقمية كأساس لعملياته واستراتيجياته. وسعيًا منه للحفاظ على مكانته المتمثلة في كونه البنك الإسلامي الرقمي الرائد في قطاعي الاستثمار والخدمات المصرفية للشركات والأفراد في دولة الكويت. لقد اعتمد بنك وربة في عملياته على أنظمة مصرفية متطورة مبنية على مفهوم إعادة الهيكلة والتكنولوجيا والمنهجية لينجح في إتمام شراكة تجارية مع جميع الوحدات، إلى جانب تحفيز القدرات التكنولوجية والرقمية التي تدعم ربحيته وإنتاجيته واستدامته، بالإضافة إلى زيادة حصته السوقية.

وانطلاقاً من إيمانه في جعل التركيز على العميل في صميم كل مبادرة رقمية، نجح بنك وربة في إتمام العديد من المشاريع خلال عام 2021، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خدمة (ONBOARDING) التي تمكّن العملاء من فتح الحسابات والحصول على التمويلات إلكترونياً والخدمات والحلول المصرفية الاستثمارية الجديدة، بالإضافة إلى توفير خدمات رقمية للدفع مثل FITBIT و GARMIN و SAMSUNG PAY. علاوة على ذلك، عملنا على تعزيز وتحديث أنظمة الأمن السيبراني للبنك لحماية أصول المعلومات لدينا وتجنب المخاطر المصاحبة لها.

رفع مستوى الاستجابة لتطلعات العملاء

سعيًا منه لتحقيق طموحاتهم، زوّد بنك وربة عملاءه في عام 2021 بحلول مالية مبتكرة وموثوقة، موفراً تجربة رقمية فريدة من نوعها تقترن بتحقيق ربح مستدام للمساهمين.

وأطلق بنك وربة مجموعة من أحدث المنتجات والخدمات الرقمية تضمنت المحفظة الإلكترونية (SIDI)، وهي أول محفظة رقمية في الكويت تستهدف شريحة جديدة من العملاء. علاوة على ذلك، أطلق البنك خدمة (WARBA AUTO) الرقمية التي من خلالها يتمكن العميل من شراء أو طلب تجربة قيادة السيارة التي يرغب بها، إلى جانب (POSTSHIPPER) التي تقدم لعملاء وربة اشتراك شحن مجانيًا للمشتريات الدولية ليتم توصيلها إلى عناوين محلية في الكويت عبر شركات شحن مختلفة بأسعار تنافسية.

بناء فريق للمستقبل

إيماناً بأهمية تأهيل الكوادر الوطنية في الصناعة المصرفية، استمر البنك في تحسين معدلات التوظيف وفق أفضل المعايير والممارسات. وواصل البنك أيضاً التنسيق مع كيانات متعددة مثل معهد الدراسات المصرفية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي لتزويد موظفينا بأنواع مختلفة من التدريب التفاعلي لتحسين مهاراتهم الشخصية والقيادية من خلال بوابة التعلم في وربة. كما نظمت المجموعة هذا العام عدّة ورش عمل حول أساليب التدريب لزيادة الوعي ومساعدة المدراء والموظفين على تطبيق هذه الأساليب بشكل فعال في مختلف جوانب العمل.

وتضافرت الجهود في مجال التدريب لتشمل برنامج الإسعافات الأولية والتدريبات على الحرائق لضمان استعداد موظفينا لما قد يحدث في المستقبل. كما تم مواصلة قياس مؤشر الصحة المؤسسية ورسم خارطة طريق للتحسينات والمبادرات المستمرة لزيادة الإنتاجية وتحسين بيئة العمل من خلال إطلاق فريق «تجربة الموظف».

التأثير الإيجابي على مجتمعنا

لطالما حرص بنك وربة على ترك أثر إيجابي في المجتمع من خلال مبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية التي تتميز بأهدافها الأخلاقية والاجتماعية والتي تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع المحلي والبيئة.

ولطالما كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات في بنك وربة جزءاً من استراتيجية ومبادئ أعمالنا. ومن هذا المنطلق، قمنا بتعزيز دعمنا للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تسليط الضوء على أعمالها التجارية من خلال برنامج التسويق عبر قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة للبنك، إضافة إلى إطلاق خدمات مصرفية خاصة لذوي الهمم. علاوة على ذلك، أطلقنا الحملة التوعوية المصرفية بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت تحت عنوان «لنكن على دراية» والتي تختص بأمن تكنولوجيا المعلومات، والمعرفة المالية للعملاء وحقوقهم، بالإضافة إلى العديد من الموضوعات الأخرى في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي بهذا الشأن.

خالص الشكر والامتنان

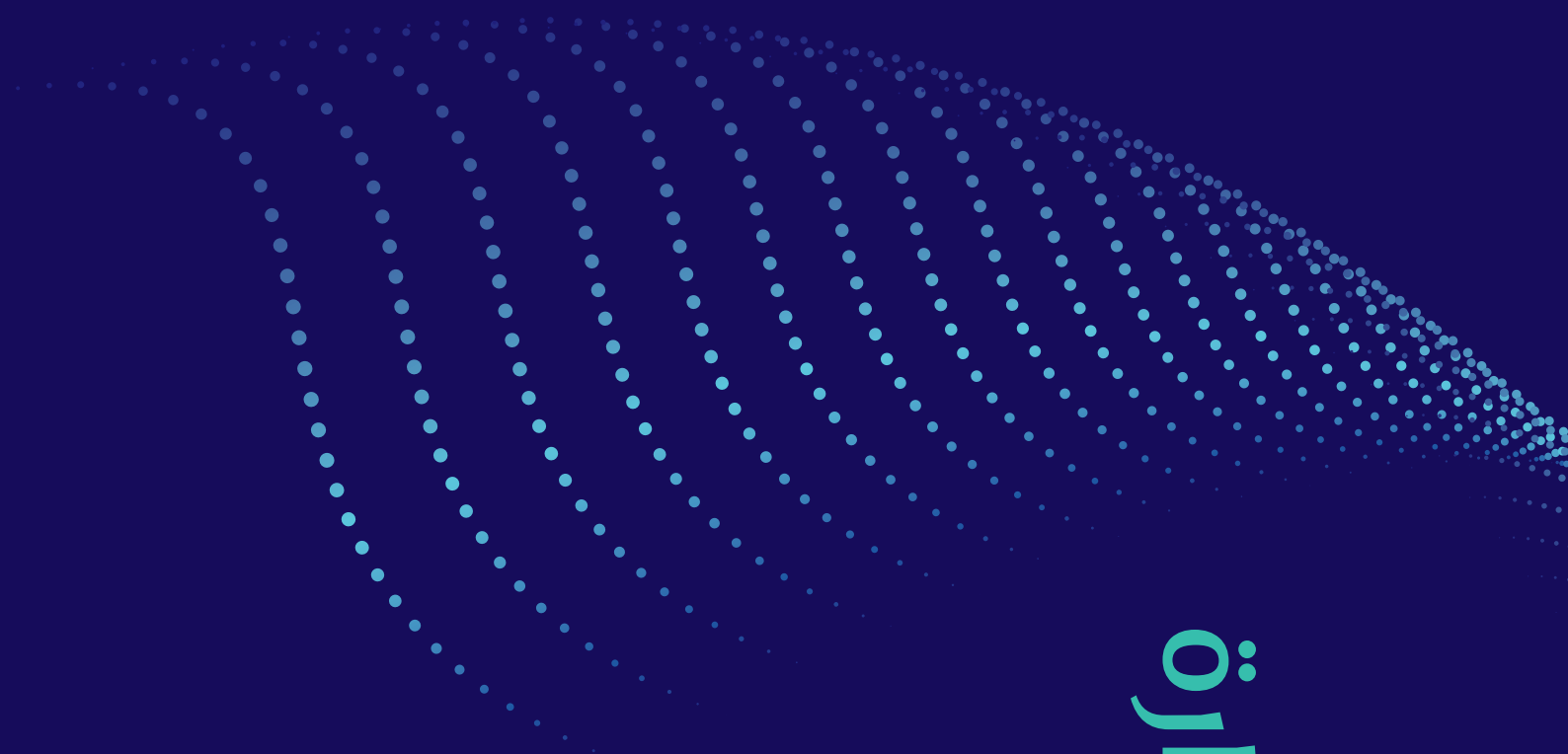
ختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة المساهمين وجميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في بنك وربة، ولجميع المسؤولين في بنك الكويت المركزي وعلى رأسهم معالي المحافظ الدكتور محمد يوسف الهاشل، كما أتوجه بالشكر والتقدير لجميع موظفي بنك وربة وعائلاتهم على عملهم الدؤوب ودعوتهم المستمرة وجهودهم المتفانية. إن تعاؤدكم وتعاونكم معاً يبدأ بيد كان هو أساس نجاحنا وعبورنا الآمن والناجح نحو عام جديد، ونسأل الله العليّ القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه المزيد من النجاحات لبنك وربة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



عبد الوهاب عبد الله الحوطني
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة





السيد / عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / حمد مسعود الساير
نائب رئيس مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / بدر عبدالله السميط
عضو مجلس الإدارة (منتخب - مستقل)



السيد / بدر خالد الشلفان
عضو مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / محمد حامد الشلفان
عضو مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / عبد العزيز عبدالله الجابر
عضو مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / مصعب عمر الفليح
عضو مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / محمد عبد الرضا سليم
عضو مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / هشام عبد الرزاق الرزوقي
عضو مجلس الإدارة (مستقل)



السيد / محمد رياض المطوع
عضو مجلس الإدارة (منتخب)



السيد / يوسف إبراهيم الغانم
عضو مجلس الإدارة (منتخب)

أعضاء هيئة الفنون والرقابة الشرعية



فضيلة الدكتور / عصام خلف العنزي
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي حصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من جامعة الأردن، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من جامعة الكويت، ويعمل كعضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت.

وهو عضو في العديد من هيئات الشريعة البارزة كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وبنك البحرين الإسلامي وبنك وربة وبنك بوبيان وبنك الأهلي المتحد.

يعدّ الأستاذ الدكتور عصام العنزي أحد المتحدثين المنتظمين في المؤتمرات والندوات التي تركز على التمويل والفقه الإسلامي، كما قام بنشر العديد من الأوراق التي تتناول الصيرفة الإسلامية والقضايا المالية ذات الصلة.



فضيلة الدكتور / محمد عود الفيزع
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الدكتور محمد عود الفيزع يحمل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، ويعمل كعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

وهو عضو في العديد من هيئات الشريعة البارزة كهيئة بيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف واللجنة الاقتصادية لهيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبنك وربة وبنك بوبيان.

يعد الدكتور محمد الفيزع أحد المتحدثين المنتظمين في المؤتمرات والندوات التي تركز على التمويل والفقه الإسلامي، كما قام بنشر العديد من الأوراق التي تتناول الصيرفة الإسلامية والقضايا المالية ذات الصلة.



فضيلة الدكتور / علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد يحمل درجة الدكتوراه في الشريعة (جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية)، ويعمل كعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت.

وهو عضو في العديد من هيئات الشريعة البارزة كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وبنك وربة وبنك بوبيان وبنك الأهلي المتحد.

يعد الأستاذ الدكتور علي الراشد أحد المتحدثين المنتظمين في المؤتمرات والندوات التي تركز على التمويل والفقه الإسلامي، كما قام بنشر العديد من الأوراق التي تتناول الصيرفة الإسلامية والقضايا المالية ذات الصلة.

التقرير التشريعي لهيئة المفتوحى والرقابة التشريعية

التقرير الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية بنك وربة

للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
إلى مساهمي بنك وربة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وفقا لقرار الجمعية العمومية القاضي بتعيين هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة وتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

إننا في هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة قد راقبنا وراجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31، ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

ولقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار رأي في مدى تماشي أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

علماً بأن مسؤولية التنفيذ لهذه الأحكام والمبادئ والفتاوى والتخلص من أية إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناءً على ما عرض علينا، واطلعنا عليه، وكما قمنا بالتأكد من تجنيب البنك للإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ونحيطكم علماً بأن البنك لا يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، ويقتصر عمل الهيئة على احتساب نسبة الزكاة الواجبة على سهم البنك.

وقد عقدت الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 عدد (24) اجتماعاً بحضور جميع أعضائها.

هذا ونسأل الله العليّ القدير أن يوفق القائمين على البنك لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ووليّ التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



الشيخ الدكتور/ محمد عود الفريز
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



الشيخ الدكتور/ عصام خلف العنزي
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



الشيخ الدكتور/ علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

أعضاء الإدارة التنفيذية



السيد / شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي



السيد / أنور بدر الغيث
نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزينة.



السيد / أحمد فؤاد صادق
رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف



السيد / ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار



السيد / محمد إقبال بن محمد إقبال
رئيس مجموعة الخزنة



السيد / سيمون لاربي كليمنتس
رئيس مجموعة العمليات



السيد / محمد عاطف الشريف
رئيس المجموعة الرقمية



السيد / فيصل عبدالرزاق النصار
رئيس المجموعة المصرفية للشركات



السيد / حمد فوزان الفوزان
رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي بالتكليف



السيد / ضرار عبدالله الدخيل
رئيس مجموعة إدارة المخاطر



السيدة/ معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة



السيد / مساعد مزيد المزيد
رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف



السيد/ ارداو بي ينى الياما
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف



السيد/ وائل السعيد حامد شوارب
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف

نخبة بنك وربة الربع الأول

المنجزين



رائدي العمل الجماعي



الطموحين



الإدارة التنفيذية

الاسم	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
1. شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	33	الكويت	ماجستير
2. أنور بدر الغيث	نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة	24	الكويت	جامعي
3. أحمد فؤاد صادق	رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف	20	مصر	جامعي
4. ضرار عبدالله الدخيل	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	24	الكويت	ماجستير
5. ارداو بى بنى الياما	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف	35	اثيوبيا	ماجستير
6. سيمون لاربي كليمنتس	رئيس مجموعة العمليات	46	بريطانيا	جامعي
7. وائل السعيد حامد شوارب	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف	20	مصر	جامعي
8. محمد إقبال	رئيس مجموعة الخزانة	33	ماليزيا	جامعي
9. محمد عاطف الشريف	رئيس المجموعة الرقمية	22	فلسطين	ماجستير
10. مساعد مزيد المزيد	رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف	20	الكويت	جامعي
11. ثويني خالد الثويني	رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار	16	الكويت	جامعي
12. فيصل عبدالرزاق النصار	رئيس المجموعة المصرفية للشركات	22	الكويت	جامعي
13. معالي عبدالله الرشيد	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	20	الكويت	ماجستير
14. حمد فوزان الفوزان	رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي بالتكليف	16	الكويت	ماجستير

نبذة عن الإدارة التنفيذية

1. السيد/ شاهين حمد الغانم - الرئيس التنفيذي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت، لديه خبرة أكثر من 33 عاماً في القطاع المصرفي والاستثمار، حيث بدأ مسيرته العملية بالقطاع النفطي عام 1988 - 1999 ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المالية والاستثمارية حيث شغل منصب مساعد المدير المالي في شركة المستثمر الدولي عام 1999، ثم انتقل عام 2001 إلى بنك بيت التمويل الكويتي والذي تدرج به في العديد من المناصب والإدارات كان آخرها شغل منصب مدير عام البنوك الدولية عام 2012 ثم أسند إليه بالوكالة منصب رئيس الاستثمار عام 2013، لينتقل بعد ذلك في مارس 2014 إلى بنك وربة ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزانة وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك منذ 2016 وحتى الآن.

2. السيد/ أنور بدر الغيث - نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت ولديه أكثر من 24 عاماً من الخبرة في القطاع المالي الحكومي والخاص. بدأ مشواره المهني في عام 1997 كفاحص ضريبي بوزارة المالية، ثم التحق بعد ذلك ببيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتدرج وظيفياً حتى تم تعيينه كرئيس لعمليات العقار المحلي، كما تم تعيينه بوظيفة مدير إدارة العمليات في عام 2005 وأخيراً تمت ترقيته ليصبح رئيس العمليات في عام 2011 حتى 2014 شاملة قطاع العمليات وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الموارد البشرية والخدمات، كما شغل وظيفة الرئيس التنفيذي بالتكليف في 2014. وفي عام 2015، تولى منصب رئيس العمليات في مؤسسة الخليج للاستثمار. وفي عام 2016، التحق ببنك الكويت المركزي في منصب المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة، ثم شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والأعمال المصرفية وكذلك مدير إدارة العمليات الأجنبية بالوكالة. انضم الغيث إلى بنك وربة في عام 2020 ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة. وقد اجتاز الغيث عدة برامج تدريبية وقيادية بنجاح منها برنامج تنمية المهارات القيادية من كلية هارفارد للأعمال في عام 2007. كما حصل على العديد من الشهادات المهنية منها شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2012، وكذلك شهادة مراقب حسابات مرخص من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

3. السيد/ أحمد فؤاد صادق - رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة كما أنه حاصل على شهادة محلل مالي معتمد CFA ومحاسب إداري معتمد CMA. يمتلك صادق خبرة تزيد عن 20 عامًا في الإدارة المالية وإعداد التقارير، وقد بدأ حياته المهنية مع إحدى شركات التدقيق الخمس الكبرى. قبل انضمامه إلى بنك وربة، شغل منصبًا إداريًا تنفيذيًا في شركة استثمارية في الكويت، ثم انضم إلى بنك وربة منذ سنوات التأسيس الأولى في 2012 وساهم في وضع البنية التحتية للبنك وتنظيمه، ويشغل حاليًا منصب رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف وهو مسؤول عن التخطيط الاستراتيجي لأنشطة مجموعة الرقابة المالية للبنك لدعم استراتيجية البنك وضمان تطوير وتنفيذ المبادئ التوجيهية المالية وإجراءات الرقابة وإعداد التقارير لدعم الإدارة في تحقيق خطط الأعمال المربحة.

4. السيد/ ضرار عبدالله الدخيل – رئيس مجموعة إدارة المخاطر

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشرق الأوسط الأمريكية ودرجة البكالوريوس من كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك تخصص فرعي في الإدارة. يحمل ضرار العديد من الشهادات ومنها شهادة CFA دولية المستوى 1، وامتحانات محلل مالي دولي مرخص (LIFA)، وشهادة "CCM" في إدارة الائتمان، كما حصل على شهادة إدارة المخاطر في البرنامج المصرفي. يتمتع ضرار بأكثر من 24 عامًا من الخبرة العملية. بدأ ضرار مسيرته المهنية في وزارة الداخلية في عام 1996 وانضم إلى بنك برفان في عام 2000، حيث شغل عدة مناصب مختلفة مثل مسؤول علاقات مجموعة البنوك المراسلة، ومدير علاقات المجموعة المصرفية الدولية، مجموعة الخدمات المصرفية للشركات. في عام 2007، عمل ضرار كمدير للخزينة والتخطيط المالي بوبيان كمدير للخزينة في إدارة البنوك المراسلة والمؤسسات المالية لمدة ثلاث سنوات. في عام 2007، عمل ضرار كمدير للخزينة والتخطيط المالي في شركات استثمار، وفي عام 2008 عاد إلى بنك بوبيان كمدير أول لإعادة هيكلة الديون في مجموعة الخدمات المصرفية للشركات. في عام 2013، انضم إلى بيت التمويل الكويتي وتمت ترقيته إلى منصب المدير العام لمجموعة إدارة المخاطر ثم انضم إلى بنك وربة في أغسطس 2020 كنائب لرئيس إدارة المخاطر وشغل منصب رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف قبل الموافقة عليه كرئيس مجموعة إدارة المخاطر في أكتوبر 2021.

5. السيد/ ارداو بي يني الياما – رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف

يملك الياما أكثر من 35 عامًا من الخبرة الواسعة في التدقيق والحوكمة / إدارة المخاطر، بما في ذلك أكثر من 29 عامًا من الخبرة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية. شملت خبرته آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. بصفته مسؤولاً تنفيذياً أول للتدقيق الداخلي، طور الياما استراتيجيات وخطط تدقيق وقاد تنفيذ استراتيجيات التدقيق بنجاح كبير. عمل في بنك الكويت الوطني في مناصب مختلفة للتدقيق الداخلي / إدارة المخاطر لأكثر من 21 عامًا. انضم الياما إلى بنك وربة في عام 2010 وشغل منصب نائب رئيس التدقيق الداخلي (منذ 2017) قبل تعيينه في أغسطس 2021 كرئيس التدقيق الداخلي بالتكليف. الياما حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من سويسرا وشهادة الاختصاصي المعتمد في إدارة المخاطر (CRP)، كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة أديس أبابا.

6. السيد/ سيمون لاربي كليمنتس – رئيس مجموعة العمليات

حاصل على درجة علمية في مجال الأعمال من المملكة المتحدة ولديه خبرة أكثر من 46 عامًا في مجال الخدمات المالية في أوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط. شغل سابقاً مناصب تنفيذية عليا في العديد من البنوك الرائدة حيث ترأس مجموعة العمليات والتكنولوجيا، ونجح في إدارة الأعمال المصرفية للأفراد لاثنتين من البنوك متوسطة الحجم بالكويت في السنوات الماضية. وقد قام بصفته مسؤولاً تنفيذياً أول بوضع وتنفيذ استراتيجيات متنوعة في العديد من المؤسسات وحقق في ذلك نجاحاً كبيراً، وقد انضم إلى بنك وربة في 2014 في منصب رئيس مجموعة العمليات، وفي عام 2017 شغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد، ليشغل منصب رئيس مجموعة العمليات من جديد في عام 2020.

7. السيد/ وائل السعيد حامد شوارب – رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف

وائل شوارب حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الأكاديمية الحديثة (2002). يتمتع شوارب بخبرة تزيد عن 20 عامًا في هذا المجال. بدأ حياته المهنية في شركة الثقة العربية كمهندس أول لأمن المعلومات من 2002 - 2005 تلاه بيت التمويل الكويتي من 2005 - 2012 حيث عمل كنائب مدير – أمن المعلومات وتخطيط البنية التحتية. انضم إلى بنك وربة في عام 2013 كمدير أول للأمن السيبراني وحوكمة تقنية المعلومات ولعب دوراً مهماً في إنشاء البنية التحتية لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في البنك. خلال مسيرته المهنية في بنك وربة، حصل شوارب على جائزتين رئيسيتين: جائزة Cloud Trailblazer Award وجائزة DevOps RockStar ونما مسيرته ليصبح نائب رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات، قبل أن يصبح رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف.

8. السيد/ محمد إقبال بن محمد إقبال – رئيس مجموعة الخزينة

السيد إقبال، ماليزي الجنسية، حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية أوكلاهوما – الولايات المتحدة الأمريكية. بدأ حياته المهنية المصرفية كمسؤول متدرب في مايبانك بيرهاد، أكبر بنك في ماليزيا، في عام 1987. لديه خبرة أكثر من 33 عامًا في القطاع المصرفي والتمويل حيث شغل عدة مناصب هامة بالإدارة العليا قبل الانضمام لبنك وربة منها مدير عام في بيت التمويل الكويتي – ماليزيا بيرهاد من 2005 إلى 2016 ومدير عام ورئيس الخزينة في صندوق ادخار الموظفين الماليزيين من 2003 إلى 2005 ومدير عام مساعد ورئيس الخزينة لأمبانك ماليزيا - بيرهاد من 1996 إلى 2003. التحق محمد إقبال ببنك وربة في مايو 2016 ويشغل الآن منصب رئيس مجموعة الخزينة.

9. السيد/ محمد عاطف الشريف – رئيس المجموعة الرقمية

حاصل على بكالوريوس في هندسة الكهرباء من جامعة الشرق الأوسط الفنية وماجستير في إدارة نظم المعلومات والتكنولوجيا من جامعة بارينجتون/ الولايات المتحدة الأمريكية في 2005. لديه خبرة أكثر من 22 عامًا في القطاع المصرفي حيث شغل عدة مناصب أهمها مدير تنفيذي - قسم تحليل الأداء وإعداد التقارير من 2001 حتى 2012 في بنك الكويت الوطني ومن ثم انتقل إلى بنك بوبيان عام 2012 حيث عمل كمساعد مدير عام قسم أداء وتخطيط الأعمال، لينتقل إلى بنك وربة عام 2015 ويشغل منصب رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي ومن ثم منصب رئيس المجموعة الرقمية منذ العام 2021.

10. السيد/ مساعد مزيد المزيد - رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف

حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت عام 2001، ولديه خبرة أكثر من 20 سنة في المجال المصرفي للأفراد، حيث انضم للعمل في بنك الخليج كصراف عام 2001 وتدرج وظيفياً إلى أن تقلد منصب مدير منطقة في عام 2015. انضم إلى بنك وربة كمدير إدارة الفروع في نهاية عام 2015 وبعد ذلك شغل منصب رئيس قطاع المبيعات وقنوات التوزيع في عام 2017، وفي عام 2019 تقلد منصب نائب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد ويشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف. كما حاز على العديد من الجوائز والإنجازات منها جائزة الرئيس التنفيذي للمتميزين في بنك وربة عام 2016، وحضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية من كلية الأعمال بجامعة شيكاغو بوث في عام 2017. تم حصوله على شهادة Certified Retail Banker من Moody's في عام 2021.

11. السيد/ ثويني خالد الثويني - رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ماريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية وحضر العديد من برامج تطوير القيادات التنفيذية. لديه أكثر من 16 سنة خبرة في القطاع المصرفي والاستثماري منها 6 أعوام في شركة رساميل للهيكلة المالية في 2008 حيث شغل عدة مناصب آخرها نائب رئيس إدارة الهيكلة والتحليل المالي. انضم إلى بنك وربة في يناير 2015 حيث يشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار.

12. السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار - رئيس المجموعة المصرفية للشركات

حاصل على شهادة بكالوريوس الآداب والعلوم في الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 ولديه أكثر من 22 عاماً من الخبرة في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات، والتي بدأت في عام 1999 عندما انضم إلى بنك الكويت والشرق الأوسط حيث تدرج وظيفياً ليصبح مساعد مدير في 2003. في عام 2005، انضم إلى شركة أعيان للإجارة والاستثمار كنائب رئيس - الخزنة وتمويل الشركات ثم انضم إلى بنك بوبيان كمدير أول في إدارة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2010. انضم إلى بنك وربة في عام 2012 كمدير أول في المجموعة المصرفية للشركات حيث تدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للشركات منذ فبراير 2021. كما أنه حاصل على شهادة في إدارة الائتمان من معهد الدراسات المصرفية (1999).

13. السيدة/ معالي عبدالله الرشيد - رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

تعد السيدة الرشيد من المدراء التنفيذيين في مجال الموارد البشرية، بخدمة شاملة تمتد إلى أكثر من 20 عاماً. عملت الرشيد في مختلف قطاعات الموارد البشرية والتي تشمل ولا تقتصر على المكافآت، إدارة المواهب والأداء، عمليات الموارد البشرية، بالإضافة إلى التطوير الوظيفي والمؤسسي. تدرجت الرشيد وظيفياً في بنك برقان منذ عام 2005 وذلك قبل انضمامها إلى بنك وربة، حيث شغلت عدة مناصب إدارية في بنك برقان كان آخرها رئيس للموارد البشرية والتطوير. حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماستريخت للإدارة ودرجة البكالوريوس في الكيمياء العامة مع تخصص فرعي في نظم المعلومات الإدارية من جامعة الكويت. التحقت الرشيد في برنامج التعليم الخاص بالمدراء التنفيذيين في كلية هارفارد للأعمال إضافة إلى عدة برامج تطوير أخرى، كما أنها حاصلة على شهادات احترافية معتمدة في مجال الموارد البشرية مثل (PHR) من معهد اعتماد الموارد البشرية و (SHRM-CP) من جمعية إدارة الموارد البشرية. التحقت الرشيد إلى بنك وربة في عام 2021 كرئيس لمجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة.

14. السيد/ حمد فوزان الفوزان - رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي بالتكليف

تمتد خبرة الفوزان لنحو 16 عاماً في قيادة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والابتكار والتخطيط والتنفيذ الاستراتيجي في عدة قطاعات. حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من إمبريال كوليدج لندن وشهادة البكالوريوس في علم المعلومات من جامعة أركنساس الأمريكية. وشارك في دورات عديدة في القيادة والاستراتيجية من جامعات هارفارد ووارتون وبوث للأعمال إضافة إلى أنه ممارس معتمد في مجال التكنولوجيا السحابية. بدأ حياته المهنية في عام 2005 كمهندس مشاريع في شركة زين، وفي عام 2006 انتقل إلى القطاع المصرفي وذلك بالتحاقه ببنك بوبيان، حيث تدرج وظيفياً في العديد من الإدارات إذ بدأ العمل كمهندس أنظمة في قسم النظم الأساسية وتمت ترقيته عدة مرات إلى أن أصبح مديراً تنفيذياً لإدارة الأنظمة في مجموعة تكنولوجيا المعلومات. وبعد ذلك تم تعيينه كرئيس للابتكار والشراكات في عام 2019 إلى أن أصبح مساعد المدير العام في قطاع الابتكار والشراكات في أبريل 2020 وشارك في عديد من الإنجازات منها مشاركته في بناء بنك نومو الرقمي البريطاني التابع لبنك لندن والشرق الأوسط. انضم الفوزان إلى بنك وربة كنائب رئيس التخطيط الاستراتيجي تحت مجموعة التخطيط الاستراتيجي في 3 مايو 2021، ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي بالتكليف..

نخبة بنك وربة الربع الثاني

المنجزين



رائدي العمل الجماعي



الطموحين



تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

34

مجموعة التدقيق الداخلي

34

المقدمة و فلسفة إدارة المخاطر

35

المجموعة المصرفية للشركات

35

المجموعة المصرفية للأفراد

38

مجموعة الخزانة

36

المجموعة المصرفية للاستثمار

39

مجموعة تكنولوجيا المعلومات

38

المجموعة الرقمية

40

قطاع الجهات الرقابية

40

مجموعة العمليات

41

إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإمتثال الضريبي

40

مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

43

المسؤولية الاجتماعية

42

التطلعات المستقبلية لعام 2022

46

أبرز المؤشرات المالية

45

القدرة المؤسسية

مقدمة

يتصدى بنك وربة لتحديات المخاطر المصرفية بصورة شاملة من خلال إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، وهذا الإطار قائم على أفضل الممارسات الصناعية الرائدة وبدعم من مجلس الإدارة الذي يقوم بالرقابة الفعالة على كافة أنواع المخاطر التي تؤثر على أنشطة البنك. وتم تشكيل لجان تابعة لمجلس الإدارة خصيصاً للمخاطر والحوكمة والتدقيق بهدف مساعدة المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته. ولقد أكد التقييم المستقل الذي قامت به كل من وكالتي موديز وفيتش للتصنيف على بنك وربة، أن قوة إطار المخاطر والنظم الداخلية لدى البنك تعد من العوامل الإيجابية لديه. فضلاً عن ذلك، يخضع البنك بشكل منتظم لمهام التفتيش التي يجريها بنك الكويت المركزي.

فلسفة إدارة المخاطر

يؤمن بنك وربة أن الإدارة السليمة للمخاطر هي أساس عمل أي مؤسسة مالية راسخة. ولهذا، يتبنى البنك نهجاً شاملاً ومتكاملاً في إدارة المخاطر من خلال تقييم المخاطر بشكل استباقي لضمان تطبيق استراتيجيات فعالة لتخفيف المخاطر بأقصى حد ممكن، وبالتالي تمكين البنك من حماية مصالح أصحاب المصلحة مع تعظيم قدرته على تحقيق أهدافه، ضمن إطار نزع المخاطرة المعتمد من مجلس الإدارة. ويهدف إطار إدارة المخاطر إلى زيادة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك ككل.

إطار عمل مجموعة إدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في بنك وربة يتمثل في ضمان الاستدامة المالية والمرونة التشغيلية على المدى الطويل من خلال السعي إلى تطبيق أفضل الممارسات المصرفية الدولية مع تعزيز ثقافة المخاطر السليمة والحصيفة على مستوى جميع الأعمال والقطاعات.

وقد وضع بنك وربة إطار عمل شاملاً لإدارة جميع المخاطر المادية التي حددها معايير بازل مثل مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات. وتعمل مجموعة المخاطر ضمن الإطار الرقابي والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. هذا وتعتبر سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بكل نوع من المخاطر جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ قرارات الأعمال.

وتعمل مجموعة إدارة المخاطر، والتي يتزأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر، باستقلالية عن جميع قطاعات الأعمال للإشراف على إدارة المخاطر والضوابط الداخلية على مستوى البنك ككل، ويقدم رئيس المجموعة تقاريره إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. وتعتبر مجموعة إدارة المخاطر بمثابة الشريك الاستراتيجي في تحقيق توازن ملائم بين المخاطر وأهداف النمو.

إن مجلس الإدارة، من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، هو المسؤول عن الإشراف العام على المخاطر في البنك، بما في ذلك مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر، ونزع المخاطر، والانكشاف للمخاطر وحدود الانكشاف، مع ضمان توافر البنية التحتية والموارد اللازمة.

وتتبع مجموعة إدارة المخاطر نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمهارات المتخصصة مما يمكنها من تحليل بيئة الاقتصاد الكلي والكشف المبكر عن المخاطر الناشئة وإجراء اختبارات الضغط للمخاطر ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تعزيز إطار عمل حوكمة المخاطر ودعم السياسات الشاملة التي تحدد الأدوار والمسؤوليات لكافة الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن نشر ثقافة إدارة المخاطر وتقديم التوجيه لأعمال البنك وتحقيق التوازن بين هذه الأعمال مع تقديم المشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له حول مركز البنك وأدائه ضمن معايير المخاطر المعتمدة و/أو التوصية لهم بإعادة ضبط حدود المخاطر المقبولة لدى البنك نظراً للمخاطر المتغيرة التي ينطوي عليها الاقتصاد الكلي و/أو مخاطر الأعمال والمخاطر الجيوسياسية.

مجموعة التدقيق الداخلي

إن هدف مجموعة التدقيق الداخلي هو تقديم خدمات تأكيد واستشارات موضوعية ومستقلة صممت من أجل إضافة قيمة وتطوير عمليات البنك، ويساعد ذلك على تحقيق أهداف البنك عن طريق تبني أسلوب منهجي منظم مبني على المخاطر لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة.

ويتم إصدار تقارير التدقيق المختلفة التي تلخص النتائج من كل مهمة تدقيق تم إجراؤها حيث ترسل إلى رؤساء المجموعات والقطاعات والإدارات المعنية. وتوفر هذه التقارير أدلة لدعم التقييم السنوي عن الفاعلية الشاملة لبيئة الرقابة الداخلية. ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية يستطيع فقط توفير تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق عن تحقيق أهداف نظام الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود ومحددات على الموارد وأن فوائده الرقابة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالمقارنة مع تكاليفها.

وتلتزم مجموعة التدقيق الداخلي بمعايير وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والاحتيال (ACFE)، كما تتوافق ممارساتها مع أفضل الممارسات المهنية العالمية الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

المجموعة المصرفية للأفراد

شهدت المجموعة المصرفية للأفراد نمواً ملحوظاً خلال العام 2021 على كافة المقاييس حيث حققت المجموعة الأهداف المطلوبة وتوسع شبكة الفروع وإطلاق خدمات جديدة وفقاً للخطة الاستراتيجية لبنك وربة. وفي ظل كل التحديات الاقتصادية، فقد تمكنت المجموعة من نمو محفظة ودائع العملاء بما يزيد عن 29% وزيادة محفظة التمويل بما يزيد عن 14% مع الحفاظ على نسبة منخفضة من عمليات التمويل غير المنتظمة، بالإضافة إلى زيادة عدد عملاء نقاط البيع بما يزيد عن 24%.

قامت المجموعة بزيادة عدد الفروع بالمناطق السكنية وذلك حسب الخطة الاستراتيجية للمجموعة التي تهدف إلى زيادة تواجد البنك في مواقع العملاء الأفراد، حيث تم افتتاح ثلاثة أفرع جديدة خلال العام 2021 في كل من منطقة العدلية، جابر الأحمدو جابر العلي ليصل عدد أفرع البنك الإجمالي إلى 17 فرعاً، كما تم نقل فرع الفحيحيل إلى موقع حيوي جديد بالمنطقة وذلك بهدف لتقديم تجربة مصرفية أسرع وأقرب للعملاء وتوفير الخدمات المصرفية بمختلف مناطق الدولة مع التركيز في عام 2022 على افتتاح عدد من الفروع الجديدة بمناطق سكنية حيوية. وفي ضوء توسع تواجد البنك وتعزيز قنواته لخدمة العملاء، قام البنك بزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي إلى أكثر من 110 جهاز صراف آلي متواجدة بأماكن حيوية موزعة على 24 جهازاً بالأفرع و 87 جهازاً بالمواقع الخارجية، كما تم توفير أجهزة صراف آلي متخصصة لخدمة عملاء الشركات بفرع الراجية وشرق وذلك لتسهيل وتلبية احتياجات الشركات 7/24 لإيداع المبالغ النقدية بحساباتهم.

تتمثل رؤية البنك بأن يكون البنك الرائد في القطاع المصرفي للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة وحصريّة بالإضافة إلى تقديم تجربة استثنائية فريدة مع الخدمات الرقمية المتميزة للعملاء، حيث قام البنك بإطلاق العديد من المنتجات والخدمات الرقمية المصرفية للعملاء من خلال تطبيق بنك وربة للهواتف الذكية من أهمها خدمة التحويل السريع الأولى من نوعها في الكويت والمدعومة من شركة ماستر كارد، خدمة إرسال الأموال دولياً من خلال ويسترن يونيون، بالإضافة إلى توفير خدمة حصول العملاء على عنوان بريدي بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتعاون مع شركة بوست شير. كما تم إضافة خدمة تحديث نموذج اعرف عميلك للعملاء من خلال تطبيق بنك وربة للتسهيل عليهم وضمان استمرار آلية تحديث بيانات العملاء. علاوة على ذلك، تم توفير خدمة "وربة أوتو" وهي عبارة عن كتالوج سيارات عبر التطبيق بالشراكة مع "تطبيق موتري" يعرض نماذج سيارات مفصلة تساعد مستخدمي التطبيق من عملاء وغير عملاء وربة على الاطلاع على جميع تفاصيل السيارات والعروض. كما قامت المجموعة بإطلاق منتج الإجارة والذي يوفر حلاً مميّزة للعملاء بالتعاون مع كبرى وكالات السيارات بالكويت للاستفادة من عروض التأجير التشغيلي للسيارات من خلال تقديم معاملات ائتمانية لهم بأسعار منافسة وخدمات مميزة. وعلى صعيد خدمات الدفع، قام البنك بإطلاق أول بطاقة فريدة من نوعها حول العالم وهي بطاقة MasterCard World Elite ثنائية الشريحة حيث تعتبر بطاقة ائتمانية وبطاقة صرف آلي في آن واحد. كما تم توفير خدمة Garmin Pay و Fitbit Pay والتي تتيح للعملاء الاستمتاع بتجربة دفع مريحة من خلال الساعة الذكية عبر أجهزة نقاط البيع المتوافقة مع تقنية NFC محلياً وعالمياً.

الخدمات المصرفية الخاصة "الماسي"

شريحة "الماسي" هي شريحة خاصة للعملاء أصحاب الثروات العالية والتي شهدت نمواً ملحوظاً بزيادة عدد العملاء بنسبة 35% خلال العام 2021. وبناء على الخطة الاستراتيجية للمجموعة لتوسيع شبكة خدمة عملاء الماسي، تم تخصيص قسم خاص جديد لعملاء الماسي بفرع العدلية بالإضافة إلى فرع الشهداء وفرع الراجية لتقديم تجربة مصرفية استثنائية لعملاء الشريحة من خلال تخصيص مدراء علاقات ذوي خبرة عالية في السوق المصرفي، بالإضافة إلى إطلاق منتج صندوق وربة للإجارة الأول المحدود حيث يستهدف الصندوق الحصول على الالتزامات الرأسمالية من المستثمرين المؤهلين الذين يسعون للمشاركة في فرصة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في سوق الإجارة بالولايات المتحدة مع إمكانية الحصول على إيرادات دورية منتظمة.

المجموعة المصرفية للشركات

نجحت المجموعة المصرفية للشركات في بناء قاعدة جيدة من عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية اللازمة لتمويل أنشطتهم، هذا بالإضافة إلى جذب المزيد من العمليات التشغيلية غير النقدية مما كان له أثر إيجابي واضح في زيادة إيرادات العمولات على هذه المنتجات. واستمرت المجموعة خلال العام 2021 في تنويع منتجاتها على القطاعات الاقتصادية المتنوعة مثل قطاع المقاولات والتجزئة.

وعلى الرغم من استمرار الاحتياطات الصحية خلال عام 2021، إلا أن المجموعة المصرفية للشركات في بنك وربة استطاعت تخفيض الديون غير المنتظمة والناجمة عن الإغلاقات للأعمال التجارية بسبب جائحة كورونا في العام 2020 إلى 1% من إجمالي محفظة التمويل، مما ساهم في تعزيز جودة المحفظة الائتمانية للبنك إلى جانب الزيادة في شريحة العملاء الجدد خلال نفس الفترة.

وقد تم تطوير عدد من الخدمات الإلكترونية لعملاء المجموعة المصرفية للشركات عبر الإنترنت، والتي من أهمها إصدار دفتر شيكات وإرسال الرقم السري عن طريق الإنترنت وإصدار خطابات الضمان، هذا بالإضافة إلى تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة والتي من شأنها تعزيز جودة الخدمة المصرفية لعملاء البنك وتقليص الدورة المستندية في استكمال متطلبات العملاء والرد عليها بأسرع وقت. وبإذن الله سيشهد موقع الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت المزيد من التطوير خلال العام 2022.

كما تعتزم المجموعة المصرفية للشركات الدخول في فرص توسع متعددة في مجالات تمويلية إضافية حسب استراتيجيات مدروسة ومتوازنة لتطبيقها خلال الفترات القادمة.

المجموعة المصرفية للاستثمار

واصلت المجموعة المصرفية الاستثمارية ("IBG") إظهار أداء مرن بعد عام 2020 وحتى عام 2021 في أعقاب جائحة فيروس كورونا الجديد العالمي لعام 2020 ("COVID-19"). مع إطلاق اللقاحات في جميع أنحاء العالم والعودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، تحسنت الأسواق بشكل هامشي؛ لكن التفاؤل الذي دفع الأسواق في وقت سابق من العام تلاشى مع تزايد المخاوف بشأن قوة الانتعاش العالمي، والاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد، وارتفاع التضخم بالإضافة إلى الموجة الثالثة والرابعة من الإصابات في جميع أنحاء العالم فضلاً عن اكتشاف متحورات جديدة مثل دلتا وأوميكرون. لا تزال هناك علامات على عمليات التقييم الممتدة للأصول في بعض قطاعات السوق، ولا تزال هناك نقاط ضعف في القطاع المالي غير المصرفي، مع التعافي غير المتكافئ في قطاع الشركات. ومع ذلك، نجحت IBG في اجتياز الاضطرابات المالية بحذر، مع التركيز على جودة الائتمان والمعاملات الاستثمارية في خضم الاضطرابات الاقتصادية والمالية.

القطاع المصرفي الدولي

يغطي القطاع المصرفي الدولي ("IBD") سوق رأس المال المدين بالإضافة إلى أعمال التمويل المهيكلة وعبر الحدود للبنك من خلال تطوير علاقات المؤسسات المالية المحلية والدولية والحفاظ عليها، فضلاً عن ضمان الكفاءة العامة والتأزر والمواءمة من خطوط الأعمال تحت IBD. تشكل إدارة التمويل المهيكل والمشارك ("SSF") وإدارة أسواق رأس المال الدين ("DCM") وإدارة المؤسسات المالية ("FID") جزءاً من القطاع المصرفي الدولي. على الرغم من تعافي الأسواق في النصف الأول من عام 2021، استمرت الاضطرابات والتحديات في السوق الناشئة عن COVID-19 في الأعمال المحلية والدولية وبيئة التشغيل في التأثير على الصناعات والشركات خاصة في القطاع المالي غير المصرفي حيث ظلت العديد من الشركات هشة لفترة طويلة. ومع ذلك، وبفضل من الله، نجح القطاع المصرفي الدولي في تنفيذ بعض المعاملات الجديدة بالملاحظة.

هذا وتمتد إدارة DCM بخبرة كبيرة في إنشاء وهيكله وتسعير وتوزيع إصدارات أسواق رأس مال الدين (الصكوك). وكانت الإدارة نشيطة نسبياً خلال النصف الأول من عام 2021 مع ثلاثة تعيينات مدير إصدار رئيسي مشترك ومدير ترتيب في إصدارات الصكوك الأساسية التالية: 2500 مليون دولار أمريكي للبنك الإسلامي للتنمية، و 650 مليون دولار أمريكي لشركة المراكز العربية، وأثنين من الصكوك بقيمة إجمالية 1.000 مليون دولار أمريكي للخزانة الوطنية برهاد (صندوق الثروة السيادية لحكومة ماليزيا). اعتباراً من 30 سبتمبر 2021، وفقاً لجداول بلومبيرج الدولية للصكوك، كان للبنك حصة سوقية تبلغ 1.54 في المائة في سوق إصدار الصكوك الدولية، واحتل المرتبة 15 من أصل 53 شركة اكتتاب.

إدارة التمويل المهيكل والمشارك متخصصة في عدة مجالات لتمويل الشركات بما في ذلك تمويل الطيران والمشاريع والتمويل المهيكل والتمويل المشترك وتمويل عمليات الدمج والاستحواذ. في سوق التمويل المهيكل والمشارك، انتهز بنك وربة فرصاً لتعيينه كمدير ترتيب رئيسي ("MLA") ومدير اكتتاب في العديد من المعاملات التي تشمل التسهيلات البارزة مثل: العمل بصفته كمدير ترتيب رئيسي ووكيل الاستثمار لتسهيلات تمويلية بقيمة 75 مليون دينار كويتي لمجموعة الصناعات الوطنية في الكويت، العمل بصفته MLA لتسهيلات تمويلية مشتركة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لشركة Daewoo Engineering & Construction Co., Ltd، والعمل كوكيل تسهيلات MLA ووكيل استصناع إجازة في تسهيلات تمويلية بقيمة 541 مليون دولار أمريكي لمشروع DEWA V Solar IPP في دبي.

بالإضافة إلى المعاملات المذكورة أعلاه، نجح صندوق التضامن الاجتماعي في المشاركة في العديد من فرص التمويل والاستثمار الأخرى عبر الحدود مع العلاقات القائمة والحديثة.

إدارة المؤسسات المالية هي إدارة متخصصة داخل IBD لدعم الوعي بالعلامة التجارية المؤسسية للبنك ومكانته في الصناعة المصرفية المحلية والدولية. على الرغم من الآثار المدمرة لوباء COVID-19 على جميع جوانب الحياة تقريباً على نطاق عالمي لا سيما الصحة العامة والاقتصاد في عام 2020، فقد بدأت تظهر إشارات بارزة للانتعاش الاقتصادي العالمي منذ بداية عام 2021 والتي لا تزال مستمرة حتى مع إعادة انتشار الوباء. مع ملاحظة الاضطرابات على سلاسل التوريد العالمية والضغط على معدلات التضخم، فإن تخفيض تدابير COVID الوقائية مكنت إلى حد كبير من التحرك داخل الأسواق مما يعزز الانتعاش التدريجي للعودة إلى مستويات ما قبل الوباء من الرغبة في مخاطر الائتمان وفرص السيولة. خلال هذه الفترة، مع مراقبة للأسواق المحلية والدولية، ركزت FID على زيادة خطوط الأعمال مع شبكة البنوك المرسلات الحالية جنباً إلى جنب مع الأطراف المقابلة الجديدة التي أقامت معها FID علاقات تجارية جديدة. على مدار العام، قامت FID بتوسيع شبكتها المصرفية المرسلات على أساس متبادل في المناطق والبلدان المستهدفة من خلال ضم 20 بنكاً مراسلاً جديداً إلى شبكتها في 18 دولة مختلفة. زادت FID من حجم الأعمال على كل من خطوط الأعمال النقدية وغير النقدية من شبكة البنوك المرسلات عبر مختلف البلدان. علاوة على ذلك، دعمت FID نمو خطوط الأعمال المختلفة للبنك ومنتجات التمويل التجاري الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

قسم الاستثمار الرئيسي

يدير قسم الاستثمار الرئيسي ("PID") الاستثمارات الاستراتيجية للبنك واستثمارات الملكية عبر فئات أصول متعددة. واتبع PID نهجاً منضبطاً في إدارة محفظة الاستثمار المملوكة للبنك. وتم تطوير ميزانية المخاطر للمحفظة بشكل دوري بناءً على الأهداف والأفق الزمني وتحمل التقلبات. علاوة على ذلك، وضعت IBG إطاراً لتخصيص الأصول الاستراتيجية ("SAA") والذي يساعد في تعظيم العائد المعدل للمخاطر من خلال تنويع فئة الأصول. وهذا يسمح بإدارة مخاطر المحفظة بشكل أفضل بهدف تعظيم عائد البنك على الأصول.

يعمل PID من خلال قسمين: إدارة الاستثمار العقاري وإدارة الاستثمار المباشر.

إدارة الاستثمار العقاري

على الرغم من التأثير المستمر لـ COVID-19، كان عام 2021 عامًا ناجحًا لإدارة الاستثمار العقاري ("REID") التي حققت دخلًا قياسيًا لبنك وربة من خلال تحقيق مخارج مربحة من 5 (خمسة) عقارات استثمارية، وأداء تشغيلي قوي وزيادة في قيمة الاستثمارات.

اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021، يمتلك البنك عقارات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأيرلندا ودول مجلس التعاون الخليجي، في الغالب من خلال هيكل استثماري مشترك. تتنوع معظم العقارات في الولايات المتحدة بشكل جيد عبر العديد من الولايات والمدن ذات النمو المرتفع وهي أتلانتا، دنفر، نورث كارولينا، فلوريدا، بيتسبرغ، دالاس، هيوستن، فيلادلفيا وفيرجينيا بيتش. تقع الأصول في مواقع استراتيجية core and core plus في الأسواق الفرعية، ومجمعات مكاتب أعمال مزدهرة وأسواق الضواحي ذات النمو المرتفع، وكلها مدعومة بأسس اقتصادية وديموغرافية قوية.

قبل عام 2021، استثمرت إدارة الاستثمار العقاري أيضًا في 5 صناديق عقارية رئيسية مع مديري أصول عاملين يتمتعون بسمعة طيبة على مستوى العالم، متنوعة عبر مختلف القطاعات الفرعية للعقارات والمواقع الجغرافية. على الرغم من تحديات COVID، فقد نجح البنك في الخروج من العديد من الاستثمارات العقارية خلال عام 2021 محققًا عائدًا استثنائيًا.

1. تم بيع عقار متعدد العائلات يقع في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية يُدعى Jefferson Lakeside تم شراؤه في أكتوبر 2018 بالاشتراك مع شريك المشروع المشترك في يوليو 2021 ليولد 16.75% بعد الضريبة IRR لبنك وربة.
2. تم بيع سوبر ماركت تيسكو يقع في لندن الكبرى تم الاستحواذ عليه في ديسمبر 2019 بالاشتراك مع شريك المشروع المشترك في مايو 2021 مما أدى إلى توليد 22.5% IRR لبنك وربة.
3. تم بيع منشأة استيراد وتصدير لشركة كيا موتورز مملوكة بالكامل في المملكة المتحدة تم شراؤها في مارس 2017 في سبتمبر 2021 مما أدى إلى زيادة معدل العائد الداخلي بنسبة 16.2% لبنك وربة.
4. تم بيع عقار متعدد العائلات يقع في فينيكس يسمى District Mountain Vista (DMV) تم شراؤه في أكتوبر 2018 بالاشتراك مع شريك المشروع المشترك في سبتمبر 2021 مما أدى إلى توليد 27.9% IRR لبنك وربة.
5. Manpower HQ تم بيع عقار مكتب معتمد من الفئة A LEED Gold يقع في وسط مدينة ميلووكي بالولايات المتحدة الأمريكية تم شراؤه في يونيو 2017 بالاشتراك مع شريك المشروع المشترك في أكتوبر 2021 مما أدى إلى توليد 9.96% IRR لبنك وربة.

علاوة على ذلك، استحوذت إدارة الاستثمار العقاري على العقارات الجديدة التالية في عام 2021:

1. ملكية عقارية جديدة من فئة Core Plus Class A متعددة العائلات تقع في تامبا فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، في الربع الأول من عام 2021 مع توقع تحقيق أكثر من 8% نقدًا على العائد النقدي وأكثر من 14% IRR.
2. ملكية عقارية من فئة Core Plus Class A جديدة تمامًا متعددة العائلات تقع في Jacksonville Florida، الولايات المتحدة الأمريكية، مع توقع تحقيق أكثر من 7% نقدًا على العائد النقدي وأكثر من 14% IRR.
3. عقار سكني راقي مرتفع قيد الإنشاء للإيجار ("BtR") يقع في مانشستر سيتي سنتر، المملكة المتحدة، يتم الحصول عليه بموجب اتفاقية الشراء الآجلة (FPA) بالاشتراك مع شريك المشروع المشترك مع توقع توليد أكثر من 7% نقدًا على العائد النقدي وأكثر من 15% IRR.

إدارة الاستثمار المباشر

تتبع إدارة الاستثمار المباشر ("DID") إطار عمل تخصيص الأصول الاستراتيجي الذي وضعته المجموعة من أجل إجراء وإدارة الاستثمارات في فئات أصول متعددة.

تتم مراقبة ميزانية المخاطر للمحفظة بشكل دوري بناءً على أهداف البنك وتحمل المخاطر والاضطرابات. وهذا يسمح بعملية استثمار أكثر منهجية من منظور إدارة الأصول والخصوم ويتيح حصادًا أكثر كفاءة لمكافآت المخاطر.

شهد النشاط الاستثماري للإدارة تقدمًا في عام 2021 حيث تم التعاقد بحوالي 120 مليون دولار أمريكي من الالتزامات الجديدة لصناديق الأسهم الخاصة والبنية التحتية. اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021، تشرف الإدارة على الالتزامات الإجمالية البالغة 535 مليون دولار أمريكي عبر استراتيجيات مختلفة.

وكانت استثماراتنا مرنة طوال الوباء، مع زيادة في التقييم والتوزيعات النقدية.

تعتبر فئة أصول البنية التحتية مرتكزة على الأصول الأساسية ذات الإيرادات التعاقدية حيث أن متوسط معدل التوزيع +5% سنويًا. وتتنوع استثمارات الملكية الخاصة عبر استراتيجيات منها الأولية، الثانوية، مشتركة، صناديق متنوعة، أسهم نامية ورأس المال الاستثماري. فئة أصول الأسهم المدرجة هي فئة نمو متنوع عالميًا تركز بشكل أساسي على الاستثمار في الأسواق المتقدمة.

إدارة المحافظ والصناديق

أطلقت إدارة المحافظ والصناديق (PFMD) أول منتج لها - صندوق وربة إجازة 1 (كايمن) المحدود، وقد لقي الصندوق استقبلاً جيداً بين عملاء البنك (الماسي) وأغلق التسويق بنجاح اعتباراً من ديسمبر 2021. وسوف يستثمر المنتج في عقود إيجار المعدات، بشكل أساسي داخل الولايات المتحدة، ويستهدف عائداً هائلاً للصناعة يزيد عن 7% IRR للمستثمرين. قامت PFMD أيضاً ببناء سلسلة قوية من المنتجات لعام 2022 وهي في مراحل مختلفة من التطوير لكل منها. وتعمل الإدارة تحت العلامة التجارية "Warba Investment Management" وقد أطلقت حساباً منفصلاً على Instagram لعملائها، مع المزيد من التواجد على وسائل التواصل الاجتماعي في المستقبل. أخيراً، أكملت PFMD بنجاح تكامل واختبار أنظمة المحاسبة والإدارة مع فريق عمليات الإدارة، مما سيساعد في تحسين رحلة العميل من فتح الحساب إلى إعداد التقارير.

مجموعة الخزانة

واصلت مجموعة الخزانة نموها خلال السنة المالية 2021 بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية لبنك وربة على الرغم من الانتشار المستمر لوباء كوفيد-19. وبحلول منتصف عام 2021، شهدت دولة الكويت تحسناً تدريجياً نظراً للاستجابة الفعالة من جانب الحكومة الكويتية ووزارة الصحة في نشر اللقاحات وفرض تدابير المكافحة، مما أدى إلى استقرار حالة كوفيد-19 وتحسنها تدريجياً خلال الفترة المتبقية من عام 2021.

وقد حافظ بنك الكويت المركزي على نهجه الحكيم لضمان الاستقرار في النظام المالي المحلي من خلال الحفاظ على سعر الخصم عند 1.50% على مدار العام، بالإضافة إلى تمديده لتدابير الإغاثة الخاصة في وباء كوفيد-19 التي تم تقديمها في عام 2020 حتى نهاية عام 2021. وتم تداول الدينار الكويتي ضمن نطاق ضيق يتراوح بين 0.30330 و 0.30025 خلال العام، وشهد عام 2020 ارتداد أسعار النفط بشكل حاد لتنتج عن أدنى مستوياتها. وقد لامس سعر النفط الخام الكويتي أعلى مستوى له عند 85.77 دولاراً للبرميل في أكتوبر ليعكس أعلى مستوى عند 86.70 دولاراً للبرميل لخام برنت.

علماً بأن ارتفاع أسعار النفط يعكس الوضع المالي الحكومي القوي واستناداً على البيانات الأولية الصادرة عن وزارة المالية، فقد سجلت دولة الكويت عجزاً تراكمياً أقل وقد بلغ 1.2 مليار دينار كويتي خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية (من 21 أبريل إلى 21 أكتوبر) مقارنة بالعجز البالغ 3.8 مليار دينار كويتي المسجل خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. وقد ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 80% على مدار العام وقد حقق بالفعل 88% من تقديرات ميزانية العام بأكمله.

وقد قامت مجموعة الخزانة بالعديد من الأنشطة خلال العام وكان أبرزها الإصدار الناجح لصكوك إضافية دائمة من المستوى 1 (AT1) تتوافق مع بازل 3 للبنك. وبلغت قيمة الصكوك 250.0 مليون دولار بمعدل فسيمة 4.0% قابلة للاسترداد بعد خمس سنوات. وقد صدرت هذه الصكوك لتحل محل صكوك البنك الحالية التي تبلغ 6.5 AT1 % والتي سيتم سدادها في مارس 2022. وبالرغم من انخفاض تكلفة الأموال في البنك، فقد زادت الإيرادات من خلال تداول العملات الأجنبية بأكثر من 20% مقارنة بالعام الماضي. واستمرت نسبة تركيز الودائع في البنك في التحسن حيث انخفض الاعتماد على عشرة من أكبر المودعين بنسبة 10% تقريباً خلال العام.

حول المجموعة الرقمية

مهام المجموعة الرقمية

في إطار استراتيجية البنك وتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي لتشكيل مستقبل الصناعة المصرفية الكويتية، فقد تم إنشاء "المجموعة الرقمية" في البنك خلال عام 2020. وتتضمن مسؤوليات المجموعة الرقمية الإشراف على جميع مبادرات التحول الرقمي والابتكار على مستوى البنك، فنحن نسعى لتطوير وتحسين إجراءات الأعمال والمنتجات الرقمية والخدمات الجديدة واستقطاب شركاء استراتيجية خارجية جديدة والتأكد من تطابق وتماشى القدرات الرقمية مع الاستراتيجيات طويلة المدى للبنك، وتتكون المجموعة الرقمية من 4 أقسام رئيسية، وهي قطاع التحول الرقمي، مصنع الابتكار الرقمي (الوتين)، إدارة تطوير الأعمال والتسويق الرقمي والإعلان.

قطاع التحول الرقمي

مع استمرار تعطيل التكنولوجيا لنماذج الأعمال بمختلف الصناعات، يتمثل الهدف الرئيسي لقطاع التحول الرقمي في تحديد كيفية تسخير التطورات التكنولوجية ذات الصلة لتوسيع القدرات الرقمية للبنك، وتوفير هذه التحولات التكنولوجية فرصاً للبنك عبر طرق متعددة مثل إنشاء قطاعات أعمال حديثة وإطلاق منتجات وخدمات جديدة وزيادة التعاون الداخلي وزيادة الكفاءة وتكثيف الوعي من منظور تطوير البرمجيات بالإضافة إلى منظور الكفاءة التشغيلية. وينقسم قطاع التحول الرقمي إلى وظيفتين رئيسيتين: إدارة الابتكار والشراكات ومكتب التحول الرقمي. تتمثل مهمة إدارة الابتكار والشراكات في البحث وتقديم المشورة بشأن الاتجاهات الناشئة في ابتكارات التكنولوجيا والخدمات المالية التي بإمكانها أن تعزز أهداف البنك. ثم يتم تمرير الفرص المعتمدة إلى مكتب التحول الرقمي لتنفيذ المشاريع. تعمل إدارة الابتكار والشراكات ومكتب التحول الرقمي معاً لضمان توافق المشاريع مع الاستراتيجية الرقمية العامة للبنك.

مصنع الابتكار الرقمي (الوتين)

مصنع الابتكار الرقمي "الوتين" هو المختص بتطوير منصة الهواتف الذكية الداخلية للبنك ويضم مالكي المنتجات الاختصاصيين والمطورين

والمصممين ومدراء المشاريع والخبراء الاستراتيجيين، وجميعهم يودون جهودهم لابتكار ميزات وخدمات جديدة، مع التركيز على العملاء في جوهر كل تجربة رقمية. وينقسم مصنع الابتكار الرقمي إلى "فرق" ذات محاور رئيسية متنوعة، مثل تمويل المستهلك، والولاء، وتحسين النظام الأساسي، وشركات الطرف الثالث. وتعمل الفرق متعددة التخصصات معاً باستخدام منهجية Agile كعامل رئيسي في تطوير البرمجيات لتحديد مبادراتها المختلفة والتعامل معها. كما يضم مصنع الابتكار الرقمي فريق "درع الوتين" الذي يعمل على متابعة وإدارة جميع مشكلات العملاء والاقتراحات المتعلقة بكافة تطبيقات الهواتف الذكية لبنك وربة.

إدارة تطوير الأعمال

تشرف إدارة تطوير الأعمال على تطوير المنتجات الجديدة حيث تتابع شرائح العملاء المختلفة للبنك من خلال وحدة نظم المعلومات الإدارية والبحوث التي تمكن تكنولوجيا المعلومات ولغات البرمجة من استخراج البيانات لتقديم تحليل إحصائي متقدم. وتحدد إدارة تطوير الأعمال طرقاً فعالة لتعزيز مشاركة العملاء في قطاعات محددة حيث توفر رؤية قابلة للتنفيذ وتقوم بقياس أداء المنتج.

التسويق الرقمي والإعلان

يركز التسويق الرقمي والإعلان على تطوير استراتيجيات التسويق الرقمي المبتكرة وإدارة منصات الوسائط الرقمية والاجتماعية للبنك وأي صيانة ذات الصلة فيها والإبلاغ عن الأخطاء وتحليل النتائج. ويتم تطوير حملات التسويق عبر جميع القنوات والمنصات الرقمية بما يتماشى مع استراتيجية البنك من خلال عمل موظفي قسم الإعلان على إدارة إنتاج المفاهيم الإبداعية والحملات الإعلانية لإطلاق منتجات أو خدمات جديدة أو تسويق المنتجات أو الخدمات الحالية. ويعمل القسمين المعنيين معاً للإشراف على إنشاء محتوى التسويق، وتخصيص الميزانية، وإدارة وتحسين الحملات التسويقية.

مجموعة تكنولوجيا المعلومات

تم نقل رحلتنا الرقمية بشكل كبير خلال عام 2021 لتشهد الخطوات الأولى نحو تطبيق الجيل الثاني من الأنظمة المصرفية، والتي ستعتمد على إعادة هيكلة وهندسة التكنولوجيا والتطبيقات، وكذلك تحويل رؤية المجموعة لتكون شريكاً مع كافة المجموعات والوحدات داخل البنك لدفع القدرات التكنولوجية التي تدعم ربحيتها وإنتاجيتها واستدامتها، فضلاً عن التوسع في السوق المستهدف.

لقد ركزنا على أبعاد متعددة:

1. استخدام الخدمات المصغرة وواجهات برمجة التطبيقات لتمكين التكامل بشكل أسرع وزيادة إعادة استخدام القدرات.
2. إدخال أنظمة إيكولوجية من أطراف ثالثة للاستفادة من أفضل الحلول مع الحد من مخاطر التحكم من طرف ثالث.
3. تنفيذ إدارة المشاريع المتطورة.
4. تحسين إدارة القدرات.

وقد أكملنا العديد من المشاريع خلال عام 2021 بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- توفير تحليل لبيانات العملاء 360 درجة لكل من عملاء الخدمات المصرفية للأفراد والشركات
- تنفيذ بطاقة مزدوجة الشريحة
- توفير منصة أعمال للعملاء وفتح الحسابات
- توفير منصة للحلول التمويلية لعملاء الخدمات المصرفية
- توفير منصة أعمال لعملاء الخدمات المصرفية للشركات
- توفير منصة لخدمات خطابات الضمان لعملاء الخدمات المصرفية للشركات
- توفير منصة إلكترونية لإدارة عمليات مجموعة الاستثمار
- توفير منصة إلكترونية لإدارة عمليات الخزنة
- تحسينات الدفع الإلكتروني بما في ذلك الخدمات الجديدة من خلال سويفت، ويسترن يونيون، وماستر كارد
- تمكين خدمات الدفع الإلكتروني من خلال Samsung Pay وGarmin و Fitbit
- تنفيذ مجموعة من العمليات الروبوتية
- تطوير وميكنة بعض من أنشطة عمليات الخدمات المساندة
- تطوير نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

فضلاً عن تحديات الأعمال التي نواجهها كوظيفة دعم، فقد قمنا بتطوير نظم استمرارية الأعمال وإدارة الكوارث من خلال خبرتنا التكنولوجية للأنظمة الحديثة في هذا المجال. لقد قمنا أيضاً بتطوير إطار عمل قوي للأمن السيبراني لتعزيز وتحديث أنظمة الأمن السيبراني لحماية أصول معلومات البنك وتجنب المخاطر من خلال التعامل مع أحدث التطورات والممارسات.

وسعت مجموعة تكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز الحوكمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات لتحسين فعالية وكفاءة خدمات تكنولوجيا الأعمال لتوفير الامتثال المطلوب وضمن كفاية وفعالية بيئة الرقابة الداخلية. هذا بالإضافة إلى التحديات اليومية في دعم تطبيقات وأنظمة الأعمال، فقد قامت مجموعة تكنولوجيا المعلومات بتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع التكنولوجية لاستيفاء متطلبات الأعمال، كما تمكنت مجموعة

تكنولوجيا المعلومات من الامتثال لتوجيهات بنك الكويت المركزي بشأن شهادة PCI-DSS وشهادة ISO 27001، وبذلك اجتازت المتطلبات الخاصة بكل المعيارين.

وخلال رحلتنا نحو المستقبل، قمنا بتطوير استراتيجية ديناميكية للسنوات الثلاث القادمة والتي ستركز على تجديد النظام المصرفي، وتقديم مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة لدعم رواد الأعمال في فينتك، وميكنة معظم عمليات البنك، وإدخال معايير عالية للحلول التقنية، واعتماد البنية السحابية بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي، وتطوير أحدث القنوات التكنولوجية لتحسين تجربة العملاء من خلال آلات الخدمة الذاتية والفروع الرقمية، ودعم تقنيات معالجة وميكنة المعلومات والبيانات، وأدوات الذكاء الاصطناعي، وتنفيذ أحدث تقنيات الربط التقني باستخدام blockchain سواء مع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والأطراف المعنية الأخرى.

مجموعة العمليات

على مدار العام ومع انحسار تأثير وباء كوفيد-19، فقد تعافت مجموعة العمليات بشتى أعمالها لتتجاوز مستويات ما قبل انتشار وباء كوفيد-19 وتعود المجموعة إلى نموذج أشغالها المعتادة.

وقد نجحت المجموعة في المشاركة في الاختبار الشامل وإطلاق نظام الدفع الوطني الكويتي (KNPS). وبشكل هذا النجاح نقطة انطلاق لنظام Real Time Gross Settlement system في دول مجلس التعاون الخليجي المقرر إطلاقه في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نجح البنك بتنفيذ نظام SWIFT Global Payments Innovation - GPI مما سمح لعملائنا بالاستفادة من خدمات الدفع بشكل أسرع وأفضل مع القدرة على تتبع مدفوعاتهم خلال كل مرحلة من مراحل دورة حياة الدفع.

وبالتنسيق مع مجموعة تكنولوجيا المعلومات التي عملت على تطبيقات عديدة على أنظمة الآليات (Robotic Process Automation)، تمكنت مجموعة العمليات من مواصلة تبسيط العمليات الداخلية للمجموعة، كما تسعى لتخفيض عدد العمليات والحد من تكاليف العمليات ذات الشأن.

وخلال العام، أنشأت المجموعة وظيفة التميز التشغيلي (Operational Excellence) التي ستقوم بتطوير ومراقبة وإدارة أهداف الجودة التشغيلية. وفي سعينا لبناء فريق عمل متعدد المهارات، سوف يتم إطلاق برنامج شامل للتدريب المتبادل وتقديم مهارات عالية كجزء من الأنشطة. وتهدف المجموعة على المدى البعيد إلى تقديم جودة عمل رفيعة بشكل مستمر وعلى نحو مستدام عن طريق شهادات خارجية.

قطاع الجهات الرقابية

يتولى قطاع الجهات الرقابية مهمة مساعدة البنك في تحقيق أهدافه بالتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في دولة الكويت وذلك لحمايته من أي مخالفات أو جزاءات مالية أو غير مالية، وهذا ما يتضح جلياً في شعارنا "نلتزم لنحمي نمونا". ويعد قطاع الجهات الرقابية ضمن خط الدفاع الثاني والذي يشمل ضمن مهامه مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد ونظم الحوكمة. وقد شهد العام 2021 إنجازات متعددة لقطاع الجهات الرقابية من حيث زيادة مستوى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين في البنك، وتحديث السياسات والإجراءات التي تضمن التزام جميع الموظفين بها ودعم تطبيقها. إضافة إلى ذلك، قام القطاع برفع مستوى الالتزام لدى العاملين في البنك وذلك من خلال برامج التوعية المتعلقة بمتطلبات الجهات الرقابية والتي تغطي أنشطة البنك خلال عام 2021.

مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

مع استمرار جائحة كوفيد-19، واصلت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة تحسين نسب التوظيف وفق معاييرها في استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة، متجاوزة الحد الأدنى المحدد وذلك إيماناً بأهمية تأهيل الكوادر الوطنية في المجال المصرفي وبقيناً بأنهم من سوف يقود المستقبل.

كما استمرت المجموعة بالتنسيق مع مختلف الجهات كمعهد الدراسات المصرفية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وذلك لإدراج موظفي البنك في مختلف البرامج التدريبية لتطوير مهاراتهم الشخصية والقيادية، كما نظمت المجموعة هذا العام العديد من ورش العمل المختصة في أساليب وطرق الإرشاد والتوجيه لزيادة الوعي ومساعدة المدراء والموظفين على تطبيق أدواتها بفاعلية في أوجه العمل المختلفة، هذا واستمرت المجموعة طوال هذا العام بتوفير جميع المتطلبات التدريبية الخاصة بالجهات الرقابية بنسختها الإلكترونية عبر بوابة وربة التعليمية والتأكد من اجتياز الموظفين لهذه التدريبات. ولم يقتصر الموضوع على الجانب المهني، بل شمل مفهوم التدريب هذا العام جوانب أخرى مختلفة تمثلت بتدريب الموظفين وتأهيلهم في مجال الإسعافات الأولية وعمل إخلاءات وهمية للحرائق. للتأكد من تأهب موظفينا لما قد يحدث في المستقبل.

وواصلت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة قياس مؤشر الصحة المؤسسية ورسم خارطة طريق للتحسينات والمبادرات المستمرة لزيادة الإنتاجية وتحسين بيئة العمل، وذلك من خلال رئاسة فريق عمل "تجربة الموظفين"، حيث قام الفريق المكون من مجموعة من الموظفين في مختلف الإدارات باقتراح خطة العمل التي تهدف لتحسين هذا المؤشر ومتابعة آلية التنفيذ طوال العام، حيث شهدت خطة العمل العديد من البرامج التي تم إطلاقها وساهمت في تحسين هذا المؤشر ومنها: برنامج نخبة وربة، "لقاء الموظفين"، و"أداة صندوق الأفكار".

ونظراً لأهمية الجانب الصحي والنفسي للموظفين، فقد قامت المجموعة بإطلاق حملتها الصحية تحت عنوان "من أجل حياة صحية أفضل"، حيث تهدف الحملة إلى دعم الصحة النفسية والجسدية والمهنية للموظفين، وذلك بالتعاون مع العديد من الخبراء والمختصين في هذه المجالات للاستفادة من خبراتهم في الأمور المتعلقة بصحة الموظفين بشكل عام. كما يأتي إطلاق حملة "من أجل حياة صحية أفضل" في إطار حرص إدارة البنك على ضمان سلامة وصحة موظفيها من جميع النواحي، حيث تضمنت الحملة برامج توعوية ودورات تدريبية من شأنها رفع الوعي وتحسين عادات الموظفين من أجل حياة صحية أفضل.

وتحقيقاً لاستراتيجية البنك نحو التحول الرقمي، فقد قامت إدارة الخدمات العامة بإنشاء منصتها لاستقبال كافة متطلبات الإدارات والفروع بسهولة المتابعة وتسريعاً لوتيرة الإنجاز. هذا وواصلت الإدارة تقديم خدماتها على كافة مستويات البنك والتي شملت خدمات إدارة وصيانة مرافق البنك، إضافة إلى تجهيز وتأثيث العديد من الطوابق في المقر الرئيسي والفروع وذلك لتوفير أفضل سبل الراحة للموظفين.

وتستمر الإدارة بخطة التوسعة لهذا العام وذلك بافتتاح ثلاثة فروع جديدة في كل من المناطق التالية: جابر العلي، جابر الأحمد، العديلية، إضافة إلى افتتاح فرع منطقة أبو فطيرة في مطلع العام الجديد ليصل عدد الفروع الكلي لبنك وربة 18 فرعاً.

إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال الضريبي

تعمل إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال الضريبي بالتعاون مع جميع إدارات البنك وبتوجيهات من الإدارة العليا لبنك وربة لتطبيق التشريعات السائدة والتعليمات الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الكويت، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتوجيهات لجنة بازل على الرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision).

كما يقوم البنك بتطبيق السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تتخذها المؤسسات المالية والبنوك العالمية الكبرى في هذا المجال ومتابعة مختلف مراحل التطورات المحلية والإقليمية والعالمية وذلك للمحافظة على أنظمة وممارسات فعالة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يحرص بنك وربة على التخلص من المخاطر المتوقعة عند تنفيذ العمليات المصرفية والعمل وفق معايير تعتمد على تقليل هذه المخاطر أو تجنبها بشكل كامل، وهو ما يعرف بمصطلح (De-Risking) وتعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية والنظم الآلية لمراقبة كافة العمليات التي تتم من خلال البنك للتحقق من قوة وسلامة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنظمة الرقابة في البنك قبل تنفيذ العمليات المصرفية، بالإضافة إلى التزام بنك وربة وتبعاً لمتطلبات سياسة تقييم المخاطر، بتطبيق جميع المعايير اللازمة للتحقق من العمليات المصرفية المشبوهة والتي تتطلب بذل عناية شديدة، حيث يحرص البنك على مطابقة التحويلات للأشخاص والجهات مع الأسماء الواردة في قائمة الأسماء المشبوهة المحلية الخاصة بدولة الكويت والقوائم الدولية قبل المباشرة بتنفيذ هذه التحويلات وذلك لمنع توفير أية خدمات مصرفية أو منتجات إلى أي من الأشخاص الواردة أسماؤهم في تلك القوائم.

يعمل بنك وربة باستمرار على تطوير الأنظمة الآلية لتشديد الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعزيز نظام الرقابة الداخلية واكتشاف العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وتقليل مخاطر هذه العمليات، حيث أن البنك يستخدم نظاماً آلياً متطوراً لتشديد الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يدعى "سايرن" والذي تم تشغيله خلال العام المنصرم لتلبية متطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي بالرقابة على عمليات العملاء على أساس تقييم المخاطر وتطبيق مبدأ العناية الواجبة المرتكزة على مخاطر العمليات وتمكين إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من التعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها.

ولمتابعة آخر المستجدات الطارئة عالمياً على آلية وأدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، ينظم بنك وربة دورات تدريبية وتوعوية ربع سنوية بالتعاون مع مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة. ويتم تقديم برامج التدريب تلك عن طريق منصة إلكترونية تقدم من خلالها البرامج التدريبية والتوعوية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع موظفي البنك الجدد والحاليين والإدارة العليا في البنك، بالإضافة إلى عقد برنامج تدريبي لأعضاء مجلس الإدارة بالتعاون مع إحدى الجهات المتخصصة في تقديم برامج تدريبية في هذا المجال، علماً بأن حضور هذه الدورات يعتبر إجبارياً لجميع موظفي البنك.

ويتم سنوياً التدقيق على أنشطة إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال الضريبي من قبل إدارة التدقيق الداخلي في بنك وربة، حيث تقوم الإدارة بمراجعة التزام البنك بمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يضاف إلى ذلك التعاقد السنوي مع أحد مكاتب التدقيق العالمية المعتمدة لتحليل أنظمة الرقابة الداخلية في البنك المتعلقة بهذا الشأن.

كما يلتزم بنك وربة بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم فاتكا (FATCA) والقرارات الوزارية الصادرة بشأنه؛ وهي تتضمن استكمال البيانات اللازمة في نماذج فتح الحسابات ونماذج اعرف عميلك (Know Your Customer) ونماذج التصديق الذاتي وغيرها من مستندات فتح الحسابات الجديدة المعمول بها في البنك لاستكمال متطلبات تقرير فاتكا والإجراءات والسياسة الخاصة بذلك، حيث تم التعاقد مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية للعمل كمستشار للبنك للتحقق من تنفيذ متطلبات القانون ومراجعة تقرير فاتكا لدواعي الالتزام والتأكد من صحة التقرير فنياً. هذا وقد تم تحميل تقرير فاتكا بنجاح على موقع وزارة المالية في الموعد المحدد من قبل الوزارة.

ويلتزم بنك وربة أيضاً بتطبيق اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standards) الموقعة من قبل دولة الكويت في 19/08/2016 والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن. وبناء عليه، عمل البنك على تطبيق التعديلات اللازمة على إجراءاته وسياساته ونماذج التصديق الذاتي المتعلقة بذلك لغاية إعداد التقارير النهائية المطلوب رفعها إلى الجهات المختصة. وقد تم التعاقد مع مكتب تدقيق من المكاتب

المعتمدة من وزارة المالية لمراجعة أنظمة البنك والوقوف على استعداداته وإجراءاته كما ولتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير لتتفق مع متطلبات اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك. كما حرص البنك على أن يكون التقرير جاهزاً للإرسال في الموعد المحدد من السلطات المعنية، وقد تم تحميل تقرير اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك بنجاح على موقع وزارة المالية وفي الموعد المحدد.

التطلعات المستقبلية

• الاقتصاد العالمي

مع دخول عام 2022، يتم احتواء وباء كوفيد-19. ونرى أن القيود المفروضة على السفر وغيرها من التدابير الوقائية ضد كوفيد-19 قد رفعت وهذا بفضل توافر اللقاح. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الوباء انتهى حيث لوحظ وجود حالات جديدة في تزايد مستمر ينذر بالخطر على غرار ما يحدث حالياً في أوروبا. ونرى أن النمو العالمي في حالة تعافي حيث تم ترصد توقعات صندوق النقد الدولي (IMF) لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021 إلى 4.9% في عام 2022. حيث سيستغرق التعافي الكامل للبلدان النامية إلى وضعها الاقتصادي السابق للوباء وقتاً أطول من الاقتصادات المتقدمة التي تشير التقديرات إلى عودتها لمساراتها الناتجة قبل الجائحة بحلول عام 2022. ومن الجدير بالذكر أنه استناداً إلى دراسة استقصائية أجرتها أكسفورد إيكونوميكس، تبين أن تغيير المناخ قد سجل أعلى الدرجات من حيث المخاطر الاقتصادية العالمية وهو دلالة ومؤشر على كيفية المضي قدماً في المستقبل.

• اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

وقد عززت الزيادة في أسعار النفط لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهتهم لجائحة كوفيد-19 والتغلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي الجمع بين ضبط الإنفاق وإجراءات التوحيد الأخرى إلى خفض إجمالي العجز المالي الكلي بشكل حاد في عام 2021 إلى 2.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي من 10.4% في عام 2020. وسوف يساعد ارتفاع إنتاج النفط على رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6% في المتوسط في الفترة 2022-2024 من 2.1% في عام 2022. وكان من المتوقع بلوغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2021 2.1% ومن المرجح أن يبلغ 4.5% في عام 2022.

• اقتصاد الكويت

أزالت دولة الكويت معظم القيود الاجتماعية التي فرضتها خلال جائحة كوفيد-19. وهذه الخطوة للرجوع إلى الحياة الطبيعية للأشخاص الذين تم تطعيمهم حققت دفعة وزيادة في القطاع غير النفطي. فبعد انخفاض بنسبة 3.4% في عام 2020، حقق الاقتصاد الكويتي نمواً بنسبة 3.1% خلال نهاية عام 2021. ويلاحظ أن الناتج المحلي محترف بمعدل نموه خلال عام 2021 بعد أن شهد انخفاضاً هائلاً بنسبة 8.9% خلال عام 2020. وقد بلغ النمو الاقتصادي في عام 2021 بنسبة 2.5%، ونقلاً عن توقعات أكسفورد إيكونوميكس، من المرجح أن ترتفع النسبة إلى 3.4% في عام 2022. ومن وجهة نظر القطاع النفطي، شهد عام 2020 نسبة انخفاض كبيرة بنسبة 10% في إنتاج النفط من 2.68 مليون برميل يومياً إلى 2.43 مليون برميل يومياً بسبب حوص الأوبك+. وبسبب انتعاش الاقتصاد واستئناف الطلب العالمي، شهدنا انتعاشاً في أسعار النفط مع توقعات برنت للخام في ارتفاع لسعر النفط ليصل إلى 71 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2021. ولا يزال من المتوقع ارتفاع إنتاج النفط بشكل طفيف إلى 2.46 مليون برميل يومياً في عام 2022 من ما يقدر بـ 2.45 مليون برميل يومياً في عام 2021. وبما أن قطاع النفط لا يزال مهماً على الاقتصاد الكويتي، فإن هذا الانتعاش المحدود يشكل عائقاً على نمو الاقتصاد العام.

• القطاع المصرفي الكويتي

شهدت الميزانيات العمومية الإجمالية للبنوك المحلية ارتفاعاً قدره 1,122.7 مليون دينار كويتي، بمعدل 1.5% لتصل إلى 73,896.7 مليون دينار كويتي في نهاية العام المالي 2021/2020. وبالنسبة للأصول الإجمالية للبنوك المحلية، فقد بلغ رصيد المطالبات على القطاع الخاص 42,215.5 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2021/2020، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1,250.8 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 3.1% مقارنة مع 40,959.6 مليون دينار كويتي في العام السابق. وشهد رصيد المطالبات على بنك الكويت المركزي زيادة بمعدل 14.9% محسوباً بمبلغ 1,003.4 مليون دينار كويتي ليصل إلى 7,720.6 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2021/2020 مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ 6,717.2 مليون دينار كويتي. كما انخفض رصيد الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية ليصل إلى 2,895.2 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2021/2020.

ومقارنةً مع السنة السابقة حيث كان 3,350.7 مليون دينار كويتي، فقد تم احتساب مبلغ الانخفاض 455.5 مليون دينار كويتي بنسبة 13.6%. ومن ناحية أخرى، شهد رصيد المطالبات على القطاع الحكومي انخفاضاً بنسبة 32.8%، حيث بلغ 656.7 مليون دينار كويتي ليصل إلى 1,345.7 مليون دينار كويتي في نهاية العام المالي 2021/2020 مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 2,002.5 مليون دينار كويتي. وقد لوحظ انخفاض في رصيد الموجودات الأجنبية بمقدار 5.9 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 17,283.4 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2021/2020 مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 17,290.3 مليون دينار كويتي. بالنسبة للودائع، فقد شهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص للمقيمين زيادة قدرها 699 مليون دينار كويتي بمعدل 1.9% لتصل إلى 36,596.1 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2021/2020 مقارنة بالعام السابق حيث بلغت 35,897.1 مليون دينار كويتي. كما شهدت أرصدة ودائع القطاع الحكومي انخفاضاً قدره 272.2 مليون دينار كويتي، بمعدل 3.6% ليصل إلى 7,288 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2021/2020 مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 7,560.3 مليون دينار كويتي. علاوة على ذلك، واجهت الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية انخفاضاً قدره 417.0 مليون دينار كويتي، بمعدل 12.8% لتصل إلى 2,831.7 مليون دينار كويتي في نهاية السنة

المالية 2021/2020 مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت 3,248.8 مليون دينار كويتي. ولا يزال معدل الخصم عند 1.5% منذ الانخفاض السابق من 2.75%.

• بنك وربة

حقق بنك وربة العديد من الإنجازات الاستراتيجية خلال عام 2021 ومن أبرزها إصدار صكوك المستوى الأول بقيمة 250 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى زيادة رأس المال وإطلاق صندوق إجارة. ومن منظور التوسع، فقد قام البنك بالتوسع من خلال افتتاح 4 أفرع جديدة في أنحاء دولة الكويت. بالنسبة للمنتجات والخدمات الرقمية التي يوفرها البنك، فقد أطلقنا خدمة محفظة وربة SiDi وتعتبر أول محفظة رقمية في الكويت تهدف لاستقطاب شريحة عملاء جديدة. وعلاوة على ذلك، أطلقنا شراكات استراتيجية متعددة مثل "موتري" الذي يهدف إلى إنشاء سوق سيارات شامل من خلال تمويل الخدمة الرقمية ويسمى ب Warba Auto، بالإضافة إلى "Postshipper"، التي تقدم لعملاء بنك وربة اشتراك شحن مجاني للمشتريات الدولية التي يتم توصيلها إلى الكويت من خلال شركات شحن مختلفين بأسعار تنافسية. وقد فاز بنك وربة بثلاث جوائز مرموقة وهي التطبيق المصرفي الرقمي الأكثر ابتكاراً في الكويت من مجلة التمويل الدولية، وأفضل مزود لخدمة العملاء في الكويت وأيضاً أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في الكويت من إنترناشيونال بانكر (International Banker). أما في ما يخص التصنيف الائتماني، فقد حصل بنك وربة على تصنيف A+ وفقاً لمعايير Fitch Ratings وتصنيف Baa2 وفقاً لمعايير Moody's.

ونحن متفائلون للغاية تجاه عام 2022 ونتطلع أن يكون عاماً مزدهراً ومباركاً بالنسبة لنا. ويرسل بنك وربة رسالة واضحة مفادها تعزيز مكانته في السوق والتي تصب في رؤيته الأساسية ليصبح أفضل بنك إسلامي رقمي للشركات والأفراد في الكويت. وحيث أن الرقمية تمثل جوهر بنك وربة، يتقدم البنك نحو هدفه الرئيسي في مساعدة العملاء في تحقيق طموحاتهم من خلال تزويدهم بأكثر الحلول المالية ابتكاراً، بالإضافة إلى توفير تجربة رقمية فريدة من نوعها مع تحقيق أرباح مستدامة لمساهميننا. ولدعم رؤيتنا بشكل أفضل، نحن نتميز بالمرونة في تقديمنا لأحدث الحلول الرقمية المبتكرة من أجل تزويد عملائنا بالحلول الموثوق بها التي تتميز دائماً بالأمان والثقة مع اتباع كافة الإجراءات الرقابية.

المصادر: بنك الكويت المركزي، أوكسفورد إيكونوميكس، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

المسؤولية الاجتماعية

جزء أساسي من منهجية بنك وربة ومساهماته

تتعلق مسؤولية بنك وربة الاجتماعية من ركائز واضحة تعتمد على التوجه إلى مختلف شرائح المجتمع، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأنشطة والفعاليات التي ينظمها، وبما يعكس إيجاباً على المجتمع ويحقق التنمية المستدامة.

ونجح "وربة" في نقل مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى مستوى جديد من الابتكار والشمول والاستدامة للمساهمة في خدمة المجتمع بمختلف فئاته وجوانبه، وتطوير شكل العمل المؤسسي المجتمعي.

وباتت أنشطة المسؤولية الاجتماعية وبرامج الاستدامة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للبنك خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الظروف التي مرت بالكويت والعالم بأسره جراء تفشي وباء كورونا، إلا أن البنك تمكن من ترسيخ مكانته في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتقديم الرعاية والمشاركة في شتى مجالات العمل الإنساني، والاجتماعي، والخيري والصحي.

تضافر جهود كافة القطاعات والإدارات

وقد باشر البنك، بتضافر جهود كافة القطاعات والإدارات، في التعامل مع الجائحة بشكل احترافي بدءاً من إطلاع الموظفين على الاشتراطات الصحية الواجب اتباعها في مباني وفروع البنك، ووضع الملاحظات الإرشادية، وتوزيع المعقمات، وضمان سلامة الموظفين العاملين في الصفوف الأمامية، وانتهاءً باتباع كافة الإرشادات الاحترازية الصحية، والتباعد الاجتماعي للحفاظ على سلامة الموظفين والعملاء على السواء.

ويمثل العام 2021 علامة فارقة في استمرار بنك وربة في الاضطلاع بدوره الاجتماعي، فتميز برنامج المسؤولية الاجتماعية في البنك بالمبادرات والمساهمات الاجتماعية المتنوعة والشاملة خلال واحدة من السنوات الاستثنائية، وهي 2021 حيث تعاقبت فترات الانفتاح النسبي والعودة إلى الإغلاق بسبب فيروس كورونا. وتكثرت الجهود المجتمعية للبنك بإطلاق العديد من المبادرات والفعاليات والأنشطة النوعية على مستوى القطاع المصرفي.

ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية وتنفيذ برامجها على إدارة واحدة بل تعتبر كل إدارات وفروع البنك مسؤولين اجتماعياً ومشاركين رئيسيين في بناء المجتمع، لذا فإن موظفي البنك شريك رئيسي في خدمة المجتمع ويتحملون جميعاً المسؤولية الاجتماعية.

إنجازات عديدة

إن بنك وربة وبشهادة الجميع كان الأكثر ظهوراً في خدماته الاجتماعية خلال العام الحالي والأعوام السابقة من خلال تبنيه لمبادرات جديدة تماماً على السوق الكويتي استهدفت جميع شرائح لاسيما الشباب.

إن مواكبة وتلبية احتياجات واهتمامات المجتمع جزء أساسي من منهجية "وربة" ومساهماته التي اتسمت بالتنوع وشملت قطاعات وجوانب متعددة تراوحت بين الاهتمام بالبيئة والصحة والشباب والتعليم ونشر الثقافة المالية والمصرفية، والاهتمام بالمبادرات والفئات المجتمعية الأخرى مثل ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

إن عنصر الاستدامة كان حاضراً بقوة في برنامج المسؤولية الاجتماعية من خلال الشراكات والبرامج التي أطلقها البنك بالتعاون مع جهات محلية وعالمية.

واحتل الشباب جزءاً كبيراً من اهتمام "وربة" خلال 2021، حيث أطلق البنك العديد من المبادرات النوعية والأنشطة المتميزة التي تلبى تطلعات الشباب واهتماماتهم.

إطلاق الحملة السنوية للتوعية بسرطان الثدي

يعمل بنك وربة كل عام على زيادة الوعي بسرطان الثدي تشجيعاً للسيدات على الكشف والعلاج المبكر للسرطان، حيث أطلق البنك حملته السنوية للتوعية حول مخاطر سرطان الثدي بمناسبة الشهر العالمي للتوعية بهذا المرض، وذلك في شهر أكتوبر من العام 2021 بهدف مكافحته والوقاية منه ولتنقيف المجتمع حول أهمية الكشف المبكر والفحص المنتظم.

خدمات خاصة لفئة الصم والبكم

قام بنك وربة في الربع الأول من العام 2021 بتقديم خدمات مصرفية خاصة لعملائه من فئة الصم والبكم تقديراً واهتماماً منه بهذه الفئة، وذلك بالتعاون مع "ساينكوم" (التطبيق المرئي الأول على مستوى العالم والوطن العربي الذي يقدم الخدمة المصرفية للصم والبكم)، بحيث يتم تنفيذ الخدمات المصرفية بكل سلاسة ويسر في جو من السرية والخصوصية، مثل فتح الحساب وإصدار البطاقات الائتمانية، وغيرها الكثير.

دعم كبير لحملة "لنكن على دراية"

إيماناً بأهمية تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وتحقيق أفضل استفادة من الخدمات المصرفية على تنوعها وشموليتها، كان بنك وربة من أبرز الداعمين والمساهمين في حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بداية العام الماضي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت.

وكانت مساهمة "وربة" في الحملة التوعوية فاعلة عبر نشر المواد التثقيفية والنشرات التوعوية على منصات التواصل الاجتماعي وجميع القنوات الإلكترونية للبنك.

وسعيلاً لضمان انتشار حملة "لنكن على دراية" عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتحقيق أهدافها المرجوة، خصص "وربة" ميزانية للإعلانات المدفوعة بالإضافة إلى استخدام جميع المميزات والخدمات التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز انتشار الحملة، فضلاً عن المسابقات والأسئلة التفاعلية المطروحة على الجمهور.

لا تقتصر التوعية بحملة "لنكن على دراية" على الجمهور وعملاء "وربة" فحسب، بل يعمل البنك أيضاً على توعية موظفيه من خلال نشر مواد الحملة عبر منصة للتواصل الداخلي وكذلك حساب الموظفين على الإنستغرام.

تكريم الصفوف الأمامية

ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية وتقدير جهود الصفوف الأمامية، كرم بنك وربة فرق التطعيم في بعض مراكز التطعيم، وأثنى على دورهم الكبير في التنظيم وخدمة المراجعين لتلقي التطعيم ضد فيروس كوفيد-19، حيث قام فريق من البنك بزيارة إلى بعض مراكز التطعيم لتقديم الشكر والثناء للعاملين فيها وتقدير الجهود الوطنية المشتركة لمختلف القطاعات، التي شملت إلى جانب الطواقم الطبية، رجال الداخلية، والإدارة العامة للدفاع المدني، وقوة الإطفاء، والهلال الأحمر، والطوارئ الطبية وغيرها من القطاعات المعنية.

تواصل مستمر عبر قنوات التواصل الاجتماعي

قام قطاع التواصل المؤسسي بتفعيل كافة وسائل التواصل مع عملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات - لينكد إن - يوتيوب) خلال أزمة كورونا، كما قام البنك ببث العديد من الرسائل التوعوية الخاصة بمحاربة فيروس كورونا، وسبل الوقاية منه. ويؤكد بنك وربة على أهمية العمل الاجتماعي كمؤسسة مالية مرموقة تحرص على إقامة علاقات شراكة ناجحة مع مختلف القطاعات قائمة على خدمة الوطن والمواطن، وكذلك تقديم الدعم لمؤسسات العمل الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني، انطلاقاً من إيمانه بأهمية تضافر الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية المؤسسية بأسلوب يخدم كل شرائح المجتمع.

القدرة المؤسسية

بدأنا عام 2021 متسلحين بالخبرات التي اكتسبناها كوادرن البشرية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث أثبت مصرفنا قدرته على تخطي الأزمات والأحداث الطارئة على المستوى المحلي والعالمي وذلك بفضل من الله تعالى وبجهود الطاقات البشرية التي اتسمت بمرونتها في التأقلم مع أساليب العمل الجديدة والمتمركزة حول العمل عن بعد، حيث قامت مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة بمراجعة والتعديل على سياساتها المرتبطة بمواعيد الحضور والانصراف لتسهيل الإجراءات إضافة إلى استحداث نظام يتيح للموظفين العمل عن بعد (أو من المنزل) وذلك لضمان استمرارية العمل على أكمل وجه.

كما قامت المجموعة بكافة جهودها للحرص على أن تكون العودة الكاملة إلى العمل وفق الاشتراطات الصحية بحسب توجيهات الجهات الرسمية في دولة الكويت، كما قام مصرفنا بتشجيع الموظفين على ضرورة التطعيم وذلك من خلال إقامة حملة تطعيم شملت جميع الموظفين وعوائلهم بالتعاون مع وزارة الصحة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل دعا مصرفنا الشركات التي تتشارك معنا في المبنى للمشاركة في حملة التطعيم المنظمة من قبلنا وذلك للحفاظ على السلامة والصحة العامة.

واستكمالاً لاهتمامه بتطوير موظفيه وتأهيلهم، فقد قام مصرفنا بالتعاون مع منصة Udemy التعليمية لإتاحة الفرصة للموظفين لاستكشاف العديد من البرامج التدريبية في شتى المجالات لتمكينهم من أداء مهامهم الوظيفية بإتقان، هذا وقد تم عقد العديد من ورش العمل التي تهدف إلى فهم طرق وأساليب التوجيه والإرشاد في العمل، سعياً منا إلى توفير أفضل الممارسات والأدوات للمدراء ليتم تطبيقها على أرض الواقع. ولم يقتصر الأمر على الجانب المهني حيث شمل الاهتمام هذا العام تنمية جوانب أخرى تمثلت في تدريب مجموعة من موظفي البنك من خلال دورة إسعافات أولية إضافة إلى آخرين في مجال الإخلاء والتعامل مع الحرائق سعياً منا إلى تأهيل فريق مستعد للتعامل مع الحوادث والحفاظ على أرواح موظفينا. كما استمر مصرفنا في نشر الوعي في المجالات الشرعية والرقابية وإدارة المخاطر وأمن المعلومات من خلال الدورات الرقمية عبر بوابة وربة التعليمية.

وقد استمر مصرفنا بتوفير الفرص الوظيفية للكوادر الوطنية دون انقطاع طيلة العام على مختلف المستويات الإدارية، مع التركيز على أهمية استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة لتولي المناصب القيادية، وقد نتج عن هذا الاهتمام ارتفاع في نسبة التوطين لتصل إلى 77,778% على مستوى مصرفنا.

ولما كان العنصر البشري هو إحدى أهم ركائز مصرفنا، فقد واصلنا الاهتمام هذا العام بقياس مؤشر الصحة المؤسسية (Organizational Health Index) للعام الرابع على التوالي، والذي من خلاله يتم تحديد العناصر التنظيمية والممارسات الإدارية وبحث سبل تطويرها، حيث قمنا هذا العام بنهج جديد تمثل في تأسيس فريق عمل مسمى "فريق تجربة الموظفين" يتولى مسؤولية وضع خارطة الطريق وآلية العمل لتحسين بيئة العمل حسب نتائج المؤشرات، كما قام الفريق بمهمة نشر الثقافة المؤسسية وتوعية الموظفين على أهمية هذه الممارسات، حيث شهد هذا العام تطوراً ملحوظاً في المؤشرات التي تم التركيز عليها والتي تشمل ولا تقتصر على إقامة "لقاء الموظفين" لتعزيز ثقافة نشر المعلومات وإبقاء الموظفين على اطلاع بأهم التطورات التي يقوم بها مصرفنا. كما قمنا بإطلاق قناة تواصل داخلية تهدف إلى نشر المعلومات ونقل الخبرات بين الموظفين في مختلف المجالات والتخصصات، هذا بالإضافة إلى تدشين "أداة صندوق الأفكار" والتي نسعى من خلالها إلى جمع ودراسة أفكار الموظفين الإبداعية لمحاولة تطبيقها على أرض الواقع. ونظراً لأهمية التحفيز في دفع عجلة التطور، فقد قام مصرفنا بتصميم برامج مكافآت جديدة للموظفين تساهم في تعزيز ثقافة التقدير وتشجيع الموظفين على بذل المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة. وسوف يستمر مصرفنا بالاستثمار في هذا الفريق لدراسة نتائج المؤشرات وبحث خطط عمل السنة الجديدة لزيادة معدل التقدم في هذه المؤشرات.

أبرز المؤشرات المالية

د.ك 3,580.2

إجمالي الموجودات
(مليون دينار كويتي)



د.ك 155.9

إجمالي الإيرادات
(مليون دينار كويتي)



د.ك 2,801.5

ودائع العملاء
(مليون دينار كويتي)



د.ك 2,473.5

تمويل للعملاء
(مليون دينار كويتي)

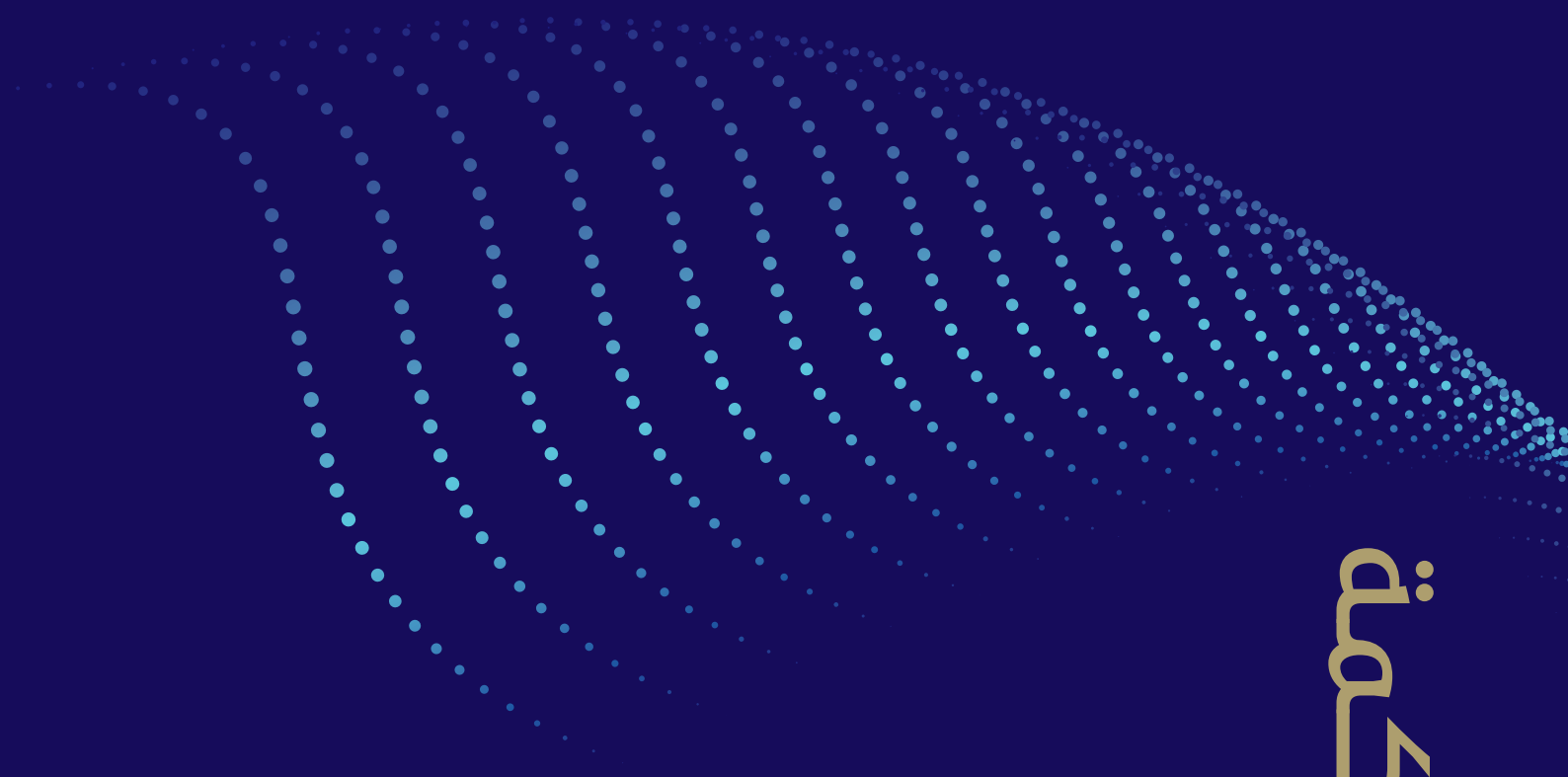


الريادة في الابتكار الرقمي

2021



تقرير الاحكاممة



50

المساهمون الرئيسيون في البنك

50

المقدمة

52

مجلس الإدارة

51

الهيكل التنظيمي

58

الإدارة التنفيذية

54

لجان الإدارة - المهام والمسؤوليات

63

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

62

سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

63

قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

63

الالتزام

64

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

63

الإفصاح والشفافية

66

تقرير التدقيق الشرعي الخارجي

65

تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

مقدمة

يحرص بنك وربة على تطبيق أفضل الممارسات السليمة في الحوكمة وذلك في إطار التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية في يونيو 2012، حيث قام البنك بالالتزام التام بما تضمنته تلك التعليمات من حيث إعداد النظم والهياكل التنظيمية والعمليات التي تحقق الانضباط المؤسسي، فضلاً عن الالتزام التام بتطبيق المحاور الأساسية التسعة الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، حتى غدت الحوكمة جزءاً من ثقافة بنك وربة على كافة مستويات البنك. كما صدر عن بنك الكويت المركزي تحديث تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية في سبتمبر 2019 وقد قطع بنك وربة شوطاً كبيراً منذ صدور التعليمات الأخيرة في استيفاء المتطلبات الجديدة حيث تم تعديل ميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه بما يعكس المتطلبات الجديدة، وجاري حالياً العمل على استيفاء باقي المتطلبات في ما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين ونحوها من المتطلبات الجديدة وفقاً لما تقضي به التعليمات ووفقاً للمهلة المحددة في هذا الشأن.

إن اتباع معايير ومبادئ حوكمة الشركات من شأنه التأكيد على أن بنك وربة لديه القدرة على موازنة ممارسة الأنشطة ذات المخاطر بشكل مناسب. علاوة على ذلك، يرى بنك وربة أن تطبيق معايير قوية للحوكمة من شأنه حماية مصالح كافة أصحاب المصالح الرئيسيين. كما يرى البنك أن اتباع مبادئ قوية لحوكمة الشركات من شأنه الحماية ضد كافة أشكال سوء الإدارة وأنشطة الاحتيال، فضلاً عن تعزيز المساءلة والشفافية لدى البنك.

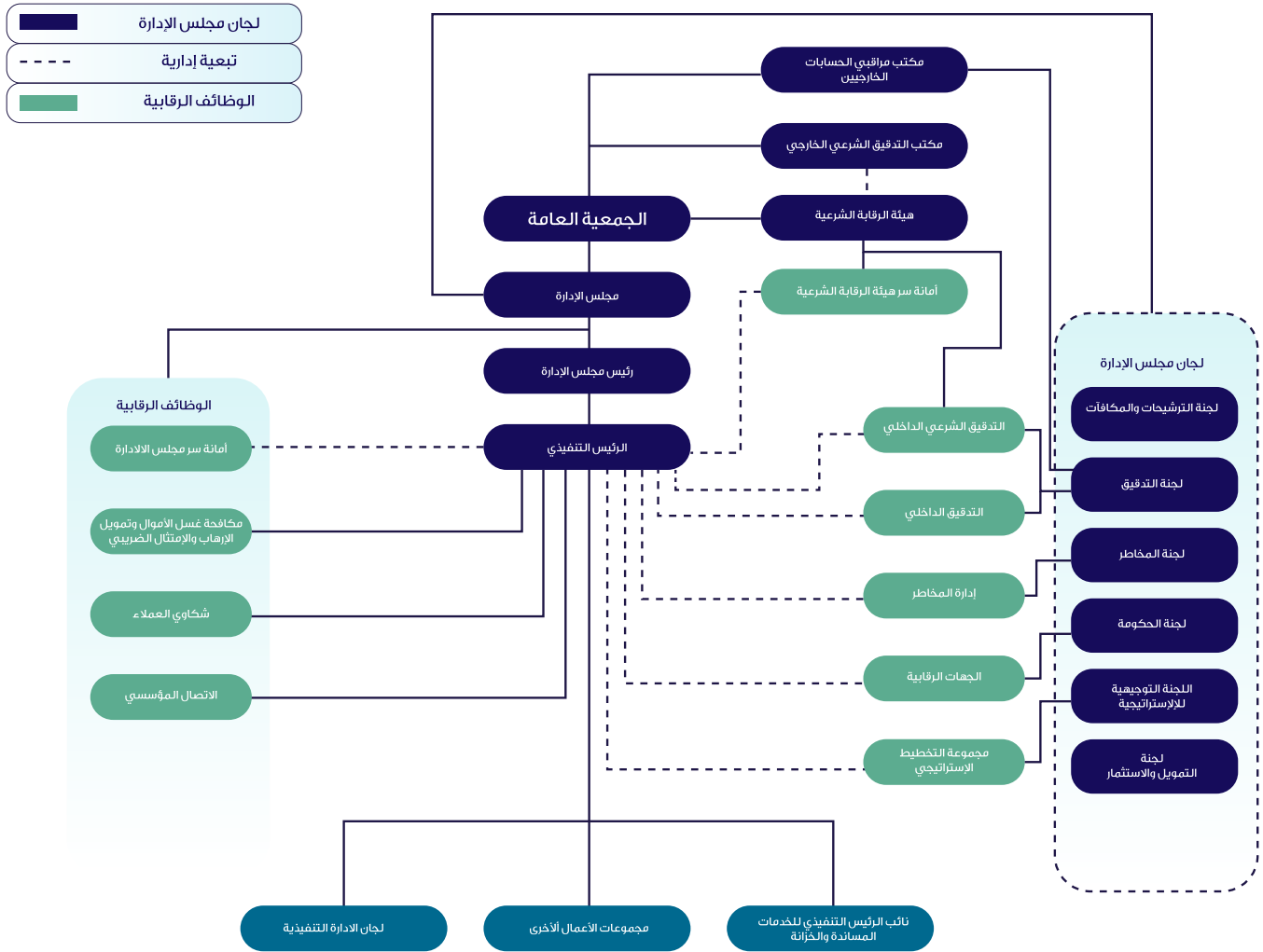
ومما سبق عرضه فإن بنك وربة يفخر بوجود إطار حوكمة قوي وسليم ضمن الأطر التنظيمية والذي يساعد على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة السليمة.

المساهمون الرئيسيون في البنك (5% فما فوق)

الاسم	النسبة
الهيئة العامة للاستثمار	24% مباشر – 1.908% غير مباشر
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	9.344% غير مباشر
شركة مجموعة السابر القابضة	10.242% مباشر
عبد الله صالح عبد الله الشلفان	9.823% مباشر

الهيكل التنظيمي

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك حيث روعي بأن يتسم بالشفافية والوضوح التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار وتحقيق الحوكمة الرشيدة وبيان حدود المسؤولية التي تحدد بصورة واضحة المسؤوليات والسلطات الأساسية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين عن الوظائف الإشرافية في البنك، وبما يغطي كافة متطلبات بنك الكويت المركزي، حيث تم إجراء آخر تحديث على الهيكل التنظيمي بتاريخ 2021/05/27.



مجلس الإدارة

دور ومسؤوليات مجلس الإدارة

استمر مجلس إدارة البنك في الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة التي نص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي وقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2012/6/20 والتي تتمحور بشكل عام حول المحافظة على مصالح المودعين والمساهمين والدائنين والموظفين، والتحديثات التي تمت عليها الصادرة عن بنك الكويت المركزي في 2019/9/10. وفي إطار امتثاله لتعليمات الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات المتعلقة بتعليمات الحوكمة ومعاييرها، وتحديث تلك السياسات بصفة دورية، والتأكد من وضعها موضع التنفيذ، كما تم اعتماد دليل الحوكمة والتأكد من إدراجه على موقع البنك الإلكتروني.

مجلس الإدارة هو المسؤول عن مراجعة واعتماد الخطة الإستراتيجية الخاصة بالبنك والميزانية التقديرية ومقارنتها بالفعالية وتحديد أولويات العمل، كما يقوم المجلس بالإشراف على تنفيذ تلك الإستراتيجيات واعتماد السياسات المتعلقة بأوجه الأنشطة المختلفة.

كما يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مواطن تعرض البنك للمخاطر للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعة مدى كفاية وتوافر الأنظمة وبما يتفق مع كافة القوانين والقواعد المطبقة بالبنك، وتأكيد توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك ويتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها، ومراجعة السياسات والضوابط الرقابية متضمنة وظائف الرقابة الداخلية والإشرافية بشكل منتظم مع الإدارة التنفيذية بهدف تحديد مواطن الضعف والمخاطر لإدخال التحسينات عليها، وتأكيد أن وظائف الرقابة والإشراف يتم أداؤها بشكل مرضٍ ويتوافر لها الدعم الوظيفي المطلوب وتمارس أداء وظيفتها بشكل فعال ومستقل.

البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2021

يولي بنك وربة أهمية قصوى للبرامج التدريبية التي تعطى لأعضاء مجلس الإدارة نظراً لأهمية هذه البرامج في تطوير المهارات القيادية، حيث قام البنك خلال العام 2021 بالترتيب لبرنامج تدريبي عن "حوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتوعية بأمن المعلومات" بالتعاون مع إحدى الجهات التدريبية الاستشارية المتخصصة، إضافة إلى البرنامج التدريبي الشرعي عن ضوابط الاستثمار المقدم من قبل رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

أعضاء مجلس الإدارة للدورة الرابعة (2021-2019)

انتخبت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مجلس إدارة البنك في دورته الرابعة (2019 - 2021) المكوّن من عشرة أعضاء، هذا وقد أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة (11) عضواً اعتباراً من تاريخ 30 مارس 2021 وهو تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والذي تمت خلاله الموافقة على تسمية السيد/ بدر عبدالله السميّط عضواً مكملاً مستقلاً في مجلس الإدارة للمدة المتبقية من دورته الحالية (2019-2021).

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

1. السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي - رئيس مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1976 وماجستير في نفس التخصص من جامعة نيوهيفن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ العام 2013 وتم انتخابه رئيساً لمجلس الإدارة من مارس 2016 حتى تاريخه، كما يشغل منصب مستشار رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية "متطوع" منذ العام 2009. استهل مسيرته المهنية كعضو هيئة تدريس ورئيس قسم إدارة الأعمال في المعهد التجاري من عام 1979 حتى عام 1983، ثم شغل منصب مدير إدارة ثم وكيل وزارة مساعد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من عام 1983 حتى عام 1994، ثم تولى منصب نائب الأمين العام للمصارف الوقفية في الأمانة العامة للأوقاف منذ العام 1994 حتى عام 2004، وساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك أبرزها بنك بوبيان، بنك فيصل الإسلامي، بنك بنغلاديش الإسلامي، بنك كابيفست، شركة إدارة الأملاك العقارية "ريم" وشركة الخدمات التعليمية.

2. السيد/ حمد مساعد السابر - نائب رئيس مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 وماجستير إدارة أعمال من جامعة ماسترخت لإدارة الأعمال عام 2006، نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه، يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة One Franchising Holding Company منذ شهر يوليو 2021، كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة امتيازات السابر للتجارة العامة والمقاولات من عام 2003 حتى يونيو 2021. بدأ مسيرته المهنية في قطاع تمويل الشركات لدى بنك الكويت الوطني من عام 1998 حتى عام 2003، وساهم في رئاسة وعضوية مجلس إدارة عدد من الشركات المحلية والإقليمية والمؤسسات المالية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر شركة الداو للاستثمار، المجموعة المتحدة للوساطة في الأوراق المالية في مصر، شركة الرؤية للأوراق المالية في سلطنة عمان، وبنك FIMBank في مالطا.

3. السيد/ بدر خالد الشلفان - عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الكويت عام 2000، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه، التحق عام 2001 بوزارة المالية كموظف وباحث في إدارة نظم الشراء، أسس بعدها شركة Health Company مع مجموعة من الشركاء حيث شغل منصب المدير العام لأكثر من عشر سنوات، ثم أسس عام 2013 شركة Bond International Real Estate لتقديم الاستشارات والدراسات في الاستثمار والسوق العقاري المحلي والعالمية حيث ما زال يشغل منصب المدير العام.

4. السيد/ بدر عبدالله السميح - عضو مجلس الإدارة (منتخب - مستقل)

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من كلية Chapman في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة من 30 مارس 2021، استهل مسيرته المهنية سنة 1981 في شركة المستشارون الماليون العرب حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب المدير العام من عام 1984 حتى عام 1997، ثم انتقل إلى شركة بيت الاستثمار العالمي Global كناطقب للرئيس التنفيذي لإدارة الاستثمارات المحلية والخليجية من عام 1998 حتى عام 2009، ثم الرئيس التنفيذي للشركة من عام 2009 حتى عام 2017. يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للوساطة المالية، كما ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك المحلية والإقليمية أبرزها الشركة الكويتية للاستثمار، شركة المنار للتمويل، شركة بيت الاستثمار العالمي Global، بنك البحرين والكويت، بنك الكويت والشرق الأوسط وبنك مسقط - البحرين.

5. السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر - عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية من جامعة واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، كما تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بمرسوم أميري صدر في أغسطس 2019. استهل مسيرته المهنية في شركة نفط الكويت من العام 1979 حتى عام 2004 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للشؤون الإدارية، ثم انتقل للعمل في مؤسسة البترول الكويتية في منصب المساعد التنفيذي للشؤون المختصة من عام 2004 حتى عام 2005، وفي عام 2005 بدأ عمله لدى بيت التمويل الكويتي كمساعد مدير عام قطاع الخدمات المساندة ثم مدير عام قطاع الموارد البشرية والخدمات العامة ثم مستشار حتى عام 2014، وساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صناعة البتروكيماويات، شركة نفط الخليج وشركة الاستثمار البشري.

6. السيد/ محمد حامد الشلفان - عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة كولورادو عام 2002 وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة DePaul في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه. بدأ مسيرته العملية في شركة المدير الكويتي القابضة من عام 2003 حتى عام 2017 حيث شغل منصب نائب المدير العام للعمليات عام 2010 ثم تولى منصب المدير العام للشركة عام 2013، ثم شغل في العام 2017 منصب الشريك التنفيذي لشركة سما لإدارة المشاريع، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري منذ مايو 2019، كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة انوفست وعضو مجلس إدارة شركة المساكن المتحدة العقارية. شارك في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية والإقليمية أبرزها شركة المدير الكويتي القابضة، شركة المدير الكويتي لإدارة المشاريع العقارية، شركة المدير الكويتي لإنتاج الخرسانة الجاهزة، شركة المدير الكويتي البحريين، شركة المدير الكويتي عمان، شركة المدير الخليجي السعودية وشركة بيتك العقارية في المملكة العربية السعودية.

7. السيد/ محمد رياض المطوع - عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة الكويت عام 2001، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه. بدأ مسيرته المهنية في الهيئة العامة للاستثمار حيث يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار أول، وساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، شركة البحر العربي المحدودة، شركة فرج المغرب العقارية والشركة الوطنية للأوقاف، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات.

8. السيد/ محمد عبد الرضا سليم - عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال تخصص تمويل من جامعة الكويت عام 1985، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله على مدى أكثر من 30 عاماً في الهيئة العامة للاستثمار حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب مدير إدارة الخزنة من عام 2006 حتى تاريخه، يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية، كما ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صندوق الأجيال القابضة، الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية، الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الشركة الكويتية العقارية القابضة وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، كما شارك في العديد من الدورات النظرية والعملية مع أهم البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجالات إدارة المحافظ والاستثمار وأسواق المال.

9. السيد/ مصعب عمر الفليج – عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال تخصص تمويل من جامعة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من سبتمبر 2017 حتى تاريخه. استهل مسيرته المهنية في شركة إيكويت للبتروكيماويات من عام 1997 حتى عام 2001، ثم انتقل إلى الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه حيث يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار أول. ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات واللجان أبرزها الشركة المدنية الدولية في فرنسا، اللجنة الاستشارية للمحفظة الزراعية في بنك الكويت الصناعي، وما زال يشارك في عضوية اللجنة الاستشارية لمحفظة تمويل الصناعة التابعة لبنك الكويت الصناعي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ العام 2010 ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في مختلف المجالات.

10. السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي – عضو مجلس الإدارة (منتخب - مستقل)

حاصل على بكالوريوس إدارة عامة من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1973 وبرنامج الإدارة العليا من جامعة هارفرد عام 1988، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من أغسطس 2013 حتى تاريخه. استهل مسيرته المهنية في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية منذ العام 1974 حتى العام 1984 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب نائب المدير العام، ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار المملوكة لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي كـنائب للرئيس التنفيذي من عام 1984 حتى 1995 ثم مدير عام من 1995 حتى عام 2001 ثم الرئيس التنفيذي للمؤسسة من عام 2001 حتى عام 2012، كما يشغل حالياً عضوية البنك العربي الأفريقي في مصر ورئاسة مجلس المستشارين لمركز The Conference Board Gulf Centre للبحوث الاقتصادية والتجارية ومستشار The Conference Board (New York). ساهم في عضوية ورئاسة مجالس إدارة أكثر من 20 شركة محلية وإقليمية وبنكاً ومؤسسة مالية أبرزها شركة فولاذ البحرين، بنك الخليج الدولي في البحرين، المجموعة العربية للتأمين (أريج) البحرين، شركة التصنيع الوطنية وشركة الزامل للاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية، بنك برقان، الشركة الكويتية للاستثمار، شركة تواصل تيليكوم، شركة إعادة التأمين الكويتية وبيت الاستثمار العالمي Global.

11. السيد/ يوسف ابراهيم الغانم – عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت عام 2006 وبرنامج المدير العام من جامعة شيكاغو عام 2017، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه. استهل مسيرته المهنية في إدارة الاستثمارات العقارية لشركة النشاط العقاري خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2007، ثم انتقل للعمل لدى بنك أبو ظبي الأول – فرع الكويت من عام 2007 حتى عام 2010، ثم تولى وظيفة رئيس الاستثمارات في شركة عالم المسيلة للتجارة العامة من عام 2010 حتى عام 2014، ثم انضم إلى شركة الأمان للاستثمار منذ العام 2014 حتى تم دمجها مع شركة بيت الأوراق حيث شغل عدداً من المناصب القيادية كان آخرها منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة. ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من المؤسسات المالية والمصرفية كشركة الأمان للاستثمار، المصرف الخليجي التجاري في البحرين، شركة GFH كابيتال المحدودة في دبي ومجموعة GFH المالية في البحرين.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة – العضوية والمهام

قام مجلس الإدارة بإنشاء ست لجان على مستوى المجلس وفوضها بالمسؤوليات للتصرف نيابة عنه في أمور محددة، وتم إنشاء كل لجنة مختصة ضمن إطار مبادئ وقواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة.



لجنة التمويل والاستثمار

تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم وتطوير واقتراح موافقة مجلس الإدارة على كافة الموضوعات المتعلقة بعروض التمويل والاستثمار والرسوم والعمولات وأداء المحفظة التمويلية والاستثمارات والإجراءات القانونية المتخذة لحالات تعثر العملاء، وتتمتع اللجنة بصلاحيات محددة في اعتماد قرارات التمويل والاستثمار، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- | | |
|---------------------------------|------------------|
| السيد/ محمد عبد الرضا سليم | رئيس اللجنة |
| السيد/ يوسف ابراهيم الغانم | نائب رئيس اللجنة |
| السيد/ بدر خالد الشلفان | عضو |
| السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر | عضو |

لجنة التدقيق

تقوم اللجنة بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وكذلك القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية، هذا بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.

وتقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته، والقيام بدراسة توصية الإدارة التنفيذية بشأن تعيين وإنهاء عمل وتحديد أتعاب المدققين الخارجيين، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ بدر عبدالله السميح	رئيس اللجنة
السيد/ مصعب عمر الفليح	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ محمد رياض المطوع	عضو

لجنة الحوكمة

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك، وتأكيد التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة وتقديم تقارير لمجلس الإدارة حول ذلك ومراجعة تفاصيل المحتوى الذي ينشر في التقرير السنوي في ما يتعلق بالحوكمة، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي	رئيس اللجنة
السيد/ حمد مساعد السايير	نائب رئيس اللجنة
السيد/ بدر عبدالله السميح	عضو

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالموضوعات ذات العلاقة بالإستراتيجيات والقابلية للمخاطر المصاحبة لأنشطة التمويل والاستثمار، علاوة على دور اللجنة في تبيان وتطوير إستراتيجية المخاطر لدى البنك والقابلية للمخاطر والتدابير الأخرى ذات الصلة كمراجعة تقارير مجموعة إدارة المخاطر وسياسات المخاطر والرقابة لدى البنك والتوصية باعتمادها من قبل المجلس، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي	رئيس اللجنة
السيد/ محمد رياض المطوع	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ مصعب عمر الفليح	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشحين لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من الفعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك، والتأكد من فاعلية ونزاهة سياسة وممارسات المكافآت بالبنك، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي	رئيس اللجنة
السيد/ حمد مساعد السايير	نائب رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	عضو
السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر	عضو
السيد/ مصعب عمر الفليح	عضو

اللجنة التوجيهية للإستراتيجية

تقوم اللجنة التوجيهية للإستراتيجية في مساعدة مجلس إدارة بنك وربة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية لوضع وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك والمخاطر المرتبطة بهذه الخطة، كما تتابع اللجنة تنفيذ الإستراتيجية لضمان الالتزام بتنفيذها في الوقت المناسب، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد / عبدالوهاب عبدالله الحوطني	رئيس اللجنة
السيد / حمد مساعد السابر	نائب رئيس اللجنة
السيد / محمد حامد الشلفان	عضو
السيد / محمد عبدالرضا سليم	عضو
السيد / هشام عبدالرزاق الرزوقي	عضو
السيد / يوسف ابراهيم الغانم	عضو

حضور السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان خلال العام 2021:

العضو	المنصب	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والاستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت	اللجنة التوجيهية للإستراتيجية
1. السيد / عبدالوهاب عبدالله الحوطني	رئيس مجلس الإدارة							4
2. السيد / حمد مساعد السابر	نائب رئيس مجلس الإدارة	15				6	12	5
3. السيد / بدر خالد الشلفان	عضو مجلس الإدارة	16	28				12	
4. السيد / بدر عبدالله السميح	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	12		10		4		
5. السيد / عبدالعزيز عبدالله الجابر	عضو مجلس الإدارة	12	22				8	
6. السيد / محمد حامد الشلفان	عضو مجلس الإدارة	16		12	10			5
7. السيد / محمد رياض المطوع	عضو مجلس الإدارة	16		12	10			
8. السيد / محمد عبدالرضا سليم	عضو مجلس الإدارة	16	21	2		2		5
9. السيد / مصعب عمر الفليح	عضو مجلس الإدارة	16		12	6		12	
10. السيد / هشام عبدالرزاق الرزوقي	(عضو مجلس الإدارة) مستقل	14	7		10		6	3
11. السيد / يوسف ابراهيم الغانم	عضو مجلس الإدارة	16	28		3			5
إجمالي عدد الاجتماعات خلال العام 2021		16	28	12	10	6	12	5

• نوضح في ما يلي التغييرات التي طرأت على عدد وصفة أعضاء مجلس الإدارة وتوزيع العضويات على لجانها التابعة خلال العام 2021:

- وافقت الجمعية العامة غير العادية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 ديسمبر 2020 على تعديل المادة رقم (17) من النظام الأساسي للبنك ما يفيد تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة بـ (11) عضواً، كما وافقت الجمعية العامة العادية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 ديسمبر 2020 على تسمية السيد / هشام عبدالرزاق الرزوقي عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة.
- وافقت الجمعية العامة العادية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 مارس 2021 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على تسمية السيد / بدر عبدالله السميح عضواً مكملاً مستقلاً في مجلس الإدارة للمدة المتبقية من دورته الحالية (2019-2021)، ليصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة (11) عضواً، هذا وقد حضر السيد / بدر السميح منذ انضمامه لمجلس الإدارة كافة اجتماعات المجلس التي انعقدت حتى نهاية العام 2021.
- وافق مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 أبريل 2021 على تسمية السيد / بدر عبدالله السميح رئيساً للجنة التدقيق وعضواً في لجنة الحوكمة وتنازل السيد / محمد عبدالرضا سليم عن رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة الحوكمة، هذا وقد حضر السيد / بدر السميح منذ انضمامه للجنة التدقيق ولجنة الحوكمة كافة اجتماعات اللجنتين التي انعقدت حتى نهاية العام 2021.
- وافق مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 أبريل 2021 على تسمية السيد / هشام عبدالرزاق الرزوقي رئيساً للجنة المخاطر ورئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت وبالتالي زيادة عدد أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت إلى (5) أعضاء، هذا وقد حضر السيد / هشام الرزوقي منذ انضمامه للجنة الترشيحات والمكافآت كافة اجتماعات اللجنة التي انعقدت حتى نهاية العام 2021 فقط.
- وافق مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 15 أبريل 2021 على تسمية السيد / محمد عبدالرضا سليم رئيساً للجنة التمويل والاستثمار وتنازل السيد / هشام عبدالرزاق الرزوقي عن عضويته في اللجنة، هذا وقد حضر السيد / محمد سليم منذ انضمامه للجنة التمويل والاستثمار كافة اجتماعات اللجنة التي انعقدت حتى نهاية العام 2021.
- وافق مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 15 أبريل 2021 على تنازل السيد / يوسف ابراهيم الغانم عن عضويته في لجنة المخاطر ليصبح عدد أعضاء لجنة المخاطر (3) أعضاء، ثم وافق مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 27 مايو 2021 على زيادة عدد أعضاء لجنة المخاطر إلى (4) أعضاء وتسمية السيد / مصعب عمر الفليح عضواً في اللجنة، هذا وقد حضر السيد / مصعب الفليح منذ انضمامه للجنة المخاطر كافة اجتماعات اللجنة التي انعقدت حتى نهاية العام 2021.

لجان الإدارة - المهام والمسؤوليات

اعتمد مجلس الإدارة إنشاء بعض اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية للقيام بمهام ومسؤوليات محددة لمساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك بكفاءة وفعالية. ويرأس السيد/ شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي للبنك، معظم هذه اللجان.



1. اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار

تعتبر اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار المسؤولة عن دراسة العروض المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وتقوم اللجنة بالموافقة على تلك العروض أو تحويلها إلى لجنة التمويل والاستثمار وفقاً للصلاحيات المعتمدة. وتعد اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراقبة ومراجعة محفظة البنك التمويلية والاستثمارية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الأداء السليم للأصول المالية والاستثمارية للبنك.

2. لجنة الأصول والخصوم

تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسؤولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لكي تضمن نمواً في الأعمال مع الربحية بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية.

3. لجنة المخصصات

تعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن تحليل وتقييم كافة الانكشافات القائمة للتسهيلات التمويلية والاستثمارات المعتمدة وذلك لغرض تحديد وجود أو عدم وجود انخفاض في قيمة الانكشاف أو أي مؤشرات لعدم الانتظام، وتقوم اللجنة بمراجعة وضمان اتخاذ المخصصات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقبولة والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مفوضة بمراجعة شطب الديون وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ومجلس الإدارة.

4. لجنة الإدارة

تتولى لجنة الإدارة مسؤولية تطوير وتنفيذ رؤية وإستراتيجية البنك، حيث يتم عقد اجتماعات شهرية منتظمة للجنة الإدارة بغرض التأكد من تدفق المعلومات إلى الإدارة التنفيذية للوصول إلى رؤية موحدة في شأن القرارات المؤثرة على أوضاع البنك بشكل عام. وتتضمن أعمال هذه اللجنة، على سبيل المثال لا الحصر، كافة الأمور الخاصة بخطط النشاط والسياسات والإجراءات وبرامج المنتجات والخدمات الجديدة والمشاريع الخاصة والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، كما أنها تضطلع وتتخذ القرارات بشأن كافة الموضوعات الأخرى التي لا تخضع لاختصاص أي لجنة محددة.

5. لجنة المشتريات

تأسست اللجنة لضمان سير عملية شراء كافة البضائع والخدمات والعقود والأعمال اللازمة لتشغيل البنك بشكل مناسب وفق أسلوب شفاف وفعال وفي الوقت المحدد مع مراعاة أفضل الممارسات في مجال المشتريات. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في الإشراف على هدف البنك الخاص بجلب المنتجات والخدمات التي تناسب الغرض المطلوب لأجله؛ وذلك في الوقت المناسب والمكان المطلوب ومقابل التكلفة الملائمة، وعلى نحو من شأنه موازنة المتطلبات المؤسسية العامة لترشيد الاستهلاك والشفافية والمساءلة، وللتأكد من القيام بهذا النشاط وفق أعلى المستويات الأخلاقية في التعامل العادل والمتصف مع الموردين الذين يوفرهم الخدمات والبضائع للبنك.

6. لجنة الاستثناءات لتمويل الأفراد

تأسست اللجنة بهدف مراجعة كافة معاملات التمويل الشخصي التي تحتاج إلى دراسة مستفيضة وإبداء الرأي بمدى جدوى اعتماد الاستثناءات المطلوبة واتخاذ القرار باعتمادها أو رفضها بناء على أسباب ودوافع ائتمانية محددة بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه على المدى الطويل ضمن معايير ومحددات مقبولة المخاطر.

7. اللجنة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام بنك وربة، تنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 28 أغسطس 2019، بإنشاء لجنة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ويتمثل دور اللجنة في اتخاذ القرار النهائي بشأن الحالات المشبوهة الواجب على مصرفنا الإبلاغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. وتضم اللجنة في عضويتها أربعة أعضاء برئاسة مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعضوية كل من قطاع الجهات الرقابية والإدارة القانونية والمجموعة المصرفية للأفراد، وتقوم اللجنة بإعداد تقرير ربع سنوي بجميع المعاملات المشبوهة التي وافقت اللجنة على تحويلها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية ويقدم ضمن التقرير الذي يرسل إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر ومجلس الإدارة.

8. لجنة المنتجات الاستثمارية

لجنة المنتجات الاستثمارية هي المسؤولة عن تقديم وطرح وإدارة المنتجات والعروض والخدمات الاستثمارية المرخصة من قبل هيئة أسواق المال إلى عملاء البنك الحاليين والمحتملين وضمان تنفيذها وفقاً لإستراتيجية إدارة الأصول / الثروات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

9. لجنة المخاطر التشغيلية

لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) هي لجنة على مستوى إداري تم تشكيلها بغرض إدارة المخاطر بخلاف مخاطر السوق والسيولة والائتمان. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة لتقييم مراقبة البيئة الرقابية العامة للبنك والتوصية أو الموافقة على إجراءات للتقليل من المخاطر التي يكون تأثيرها (إذا تحققت) يفوق نزعة البنك للمخاطر، وتشمل المخاطر التي تديرها لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، ومخاطر مكافحة غسل الأموال، والمخاطر القانونية، ومخاطر الالتزام الرقابي ومخاطر الشريعة، كما تقوم اللجنة أعلاه بمراجعة ومراقبة خطط استمرارية الأعمال الخاصة بالبنك والتأكد من اتباع آلية إدارية لتطوير خطط استمرارية الأعمال والمحافظة عليها واختبارها.

الإدارة التنفيذية

الاسم	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
1. شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	33	الكويت	ماجستير
2. أنور بدر الغيث	نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة	24	الكويت	جامعي
3. أحمد فؤاد صادق	رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف	20	مصر	جامعي
4. ضرار عبدالله الدخيل	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	24	الكويت	ماجستير
5. ارداو بى بنى الياهو	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف	35	اثيوبيا	ماجستير
6. سيمون لاربي كليمنتس	رئيس مجموعة العمليات	46	بريطانيا	جامعي
7. وائل السعيد شوارب	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف	20	مصر	جامعي
8. محمد إقبال	رئيس مجموعة الخزانة	33	ماليزيا	جامعي
9. محمد عاطف الشريف	رئيس المجموعة الرقمية	22	فلسطين	ماجستير
10. مساعد مزيد المزيد	رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف	20	الكويت	جامعي
11. ثويني خالد الثويني	رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار	16	الكويت	جامعي
12. فيصل عبدالرزاق النصار	رئيس المجموعة المصرفية للشركات	22	الكويت	جامعي
13. معالي عبدالله الرشيد	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	20	الكويت	ماجستير
14. حمد فوزان الفوزان	رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي بالتكليف	16	الكويت	ماجستير

نبذة عن الإدارة التنفيذية

1. السيد/ شاهين حمد الغانم - الرئيس التنفيذي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت، لديه خبرة أكثر من 33 عاماً في القطاع المصرفي والاستثمار، حيث بدأ مسيرته العملية بالقطاع النفطي عام 1988 - 1999 ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المالية والاستثمارية حيث شغل منصب مساعد المدير المالي في شركة المستثمر الدولي عام 1999، ثم انتقل عام 2001 إلى بيت التمويل الكويتي والذي تدرج به في العديد من المناصب والإدارات كان آخرها شغل منصب مدير عام البنوك الدولية عام 2012 ثم أسند إليه بالوكالة

منصب رئيس الاستثمار عام 2013، لينتقل بعد ذلك في مارس 2014 إلى بنك وربة ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي - للاستثمار والخزانة وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك منذ 2016 وحتى الآن.

2. السيد/ أنور بدر الغيث - نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت ولديه أكثر من 24 عاماً من الخبرة في القطاع الحكومي والخاص. بدأ مشواره المهني في عام 1997 كفاحص ضريبي بوزارة المالية، ثم التحق بعد ذلك ببيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتدرج وظيفياً حتى تم تعيينه كرئيس لعمليات العقار المحلي، كما تم تعيينه بوظيفة مدير إدارة العمليات في عام 2005 وأخيراً تم ترقيته ليصبح رئيس العمليات في عام 2011 حتى 2014 شاملة قطاع العمليات وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الموارد البشرية والخدمات، كما شغل وظيفة الرئيس التنفيذي بالتكليف في 2014. وفي عام 2015، تولى منصب رئيس العمليات في مؤسسة الخليج للاستثمار. وفي عام 2016، التحق ببنك الكويت المركزي في منصب المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة، ثم شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية وكذلك مدير إدارة العمليات الأجنبية بالوكالة. انضم الغيث إلى بنك وربة في عام 2020 ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة. وقد اجتاز الغيث عدة برامج بنجاح منها برنامج تنمية المهارات القيادية من كلية هارفارد للأعمال في عام 2007، كما حصل على العديد من الشهادات المهنية منها شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2012، وكذلك مراقب حسابات مرخص من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

3. السيد/ أحمد فؤاد صادق - رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة كما أنه حاصل على شهادة محلل مالي معتمد CFA ومحاسب إداري معتمد CMA. يمتلك صادق خبرة تزيد عن 20 عاماً في الإدارة المالية وإعداد التقارير، وقد بدأ حياته المهنية مع إحدى شركات التدقيق الخمس الكبرى. قبل انضمامه إلى بنك وربة، شغل منصباً إدارياً تنفيذياً في شركة استثمارية في الكويت، وانضم إلى بنك وربة منذ سنوات التأسيس الأولى في 2012 حيث ساهم في وضع البنية التحتية للبنك وتنظيمه. يشغل حالياً منصب رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف وهو مسؤول عن التخطيط الاستراتيجي لأنشطة مجموعة الرقابة المالية للبنك لدعم إستراتيجية البنك ولضمان تطوير وتنفيذ المبادئ التوجيهية المالية وإجراءات الرقابة وإعداد التقارير لدعم الإدارة في تحقيق خطط الأعمال المربحة.

4. السيد/ ضرار عبدالله الدخيل - رئيس مجموعة إدارة المخاطر

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشرق الأوسط الأمريكية ودرجة البكالوريوس في كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك تخصص فرعي في الإدارة. يحمل ضرار العديد من الشهادات فهو حاصل على شهادة CFA دولية المستوى 1، وامتحانات محلل مالي دولي مرخص (LIFA)، وشهادة "CCM" في إدارة الائتمان كما حصل على شهادة إدارة المخاطر في البرنامج المصرفي. يتمتع ضرار بأكثر من 24 عاماً من الخبرة العملية. بدأ ضرار مسيرته المهنية في وزارة الداخلية في عام 1996 وانضم إلى بنك برفان في عام 2000، حيث شغل عدة مناصب مختلفة مثل مسؤول علاقات مجموعة البنوك المرأسلة، ومدير علاقات المجموعة المصرفية الدولية، والمجموعة المصرفية للشركات. في عام 2005، عمل ضرار في بنك بوبيان كمدير للخزانة في إدارة البنوك المرأسلة والمؤسسات المالية لمدة ثلاث سنوات. في عام 2007، عمل ضرار كمدير للخزانة والتخطيط المالي في شركات الاستثمار، وفي عام 2008 عاد إلى بنك بوبيان كمدير أول لإعادة هيكلة الديون في مجموعة الخدمات المصرفية للشركات. في عام 2013، انضم إلى بيت التمويل الكويتي وتمت ترقيته إلى منصب المدير العام لمجموعة إدارة المخاطر ثم انضم إلى بنك وربة في أغسطس 2020 كنائب لرئيس إدارة المخاطر وشغل منصب رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف قبل الموافقة عليه كرئيس مجموعة إدارة المخاطر في أكتوبر 2021.

5. السيد/ ارداو بي يني الياما - رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف

يمتلك الياما أكثر من 35 عاماً من الخبرة الواسعة في التدقيق والحوكمة/ إدارة المخاطر، بما في ذلك أكثر من 29 عاماً من الخبرة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية. غطت خبرته آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. بصفته مسؤولاً تنفيذياً أول للتدقيق الداخلي، فقد طور الياما إستراتيجيات وخطط تدقيق وطاق تنفيذ إستراتيجيات التدقيق بنجاح كبير. عمل في بنك الكويت الوطني في مناصب مختلفة للتدقيق الداخلي/ إدارة المخاطر لأكثر من 21 عاماً. انضم الياما إلى بنك وربة في عام 2015 وشغل منصب نائب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي (منذ 2017) قبل تعيينه في أغسطس 2021 كرئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف. ألياما حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من سويسرا، وشهادة الاختصاصي المعتمد في إدارة المخاطر (CRP)، كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة أديس أبابا.

6. السيد/ سيمون لاربي كليمنتس - رئيس مجموعة العمليات

حاصل على درجته العلمية في مجال الأعمال من المملكة المتحدة ولديه خبرة أكثر من 46 عاماً في مجال الخدمات المالية في أوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وقد شغل سابقاً مناصب تنفيذية عليا في العديد من البنوك الرائدة حيث ترأس مجموعة العمليات والتكنولوجيا، ونجح في إدارة الأعمال المصرفية للأفراد لائنين من البنوك متوسطة الحجم بالكويت في السنوات الماضية. وقد قام بصفته مسؤولاً تنفيذياً أول بوضع وتنفيذ إستراتيجيات متنوعة في العديد من المؤسسات وحقق في ذلك نجاحاً كبيراً. انضم إلى بنك وربة في 2014 في منصب رئيس مجموعة العمليات، وفي عام 2017 شغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد، ليشغل منصب رئيس مجموعة العمليات من جديد في عام 2020.

7. السيد/ وائل السعيد حامد شوارب - رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف

حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر (2002) من الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة في جمهورية مصر العربية. يتمتع شوارب بخبرة تزيد عن 20 عامًا في هذا المجال. بدأ حياته المهنية كمهندس أول لأمن المعلومات من 2002 - 2005 في شركة عرب ترست، تلاه بيت التمويل الكويتي من 2005 - 2012 حيث عمل كنائب مدير - أمن المعلومات وتخطيط البنية التحتية. انضم إلى بنك وربة في عام 2013 كمدير أول للأمن السيبراني وحوكمة تقنية المعلومات ولعب دورًا مهمًا في إنشاء البنية التحتية لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في البنك. خلال مسيرته المهنية في بنك وربة، حصل شوارب على جائزتين رئيسيتين: جائزة Cloud Trailblazer Award وجائزة DevOps Rockstar. وتدرج في المناصب ليصبح نائب رئيس مجموعة تقنية المعلومات، قبل أن يصبح رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف.

8. السيد/ محمد إقبال بن محمد إقبال - رئيس مجموعة الخزنة

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية أوكلاهوما - الولايات المتحدة الأمريكية. بدأ حياته المهنية المصرفية كمسؤول متدرب في بنك ماي - برهارد، أكبر بنك في ماليزيا، في عام 1987 ولديه خبرة أكثر من 33 عامًا في القطاع المصرفي والتمويل حيث شغل عدة مناصب هامة بالإدارة العليا قبل الانضمام لبنك وربة منها مدير عام في بيت التمويل الكويتي - ماليزيا برهارد من 2005 إلى 2016 ومدير عام ورئيس الخزنة في صندوق ادخار الموظفين الماليزيين من 2003 إلى 2005 ومدير عام مساعد ورئيس الخزنة لبنك إية أم ماليزيا - برهارد من 1996 إلى 2003. التحق محمد إقبال بنك وربة في مايو 2016 ويشغل الآن منصب رئيس مجموعة الخزنة.

9. السيد/ محمد عاطف الشريف - رئيس المجموعة الرقمية

حاصل على بكالوريوس هندسة كهرباء من جامعة الشرق الأوسط الفنية وماجستير في إدارة نظم المعلومات والتكنولوجيا من جامعة بارينجتون/ الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005. لديه خبرة أكثر من 22 عامًا في القطاع المصرفي حيث شغل عدة مناصب أهمها مدير تنفيذي - قسم تحليل الأداء وإعداد التقارير من 2001 حتى 2012 في بنك الكويت الوطني ومن ثم انتقل إلى بنك بوبيان عام 2012 حيث عمل كمساعد مدير عام قسم أداء وتخطيط الأعمال. انتقل إلى بنك وربة عام 2015 ليشغل منصب رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي ومن ثم منصب رئيس المجموعة الرقمية عام 2021.

10. السيد/ مساعد مزيد المزيد - رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف

حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت عام 2001، ولديه خبرة أكثر من 20 سنة في المجال المصرفي للأفراد، حيث انضم للعمل في بنك الخليج كصراف عام 2001 وتدرج وظيفياً إلى أن تقلد منصب مدير منطقة في عام 2015. ومن ثم انضم إلى بنك وربة كمدير إدارة الفروع في نهاية عام 2015 وبعد ذلك شغل منصب رئيس قطاع المبيعات وقنوات التوزيع في عام 2017، وفي عام 2019 تقلد منصب نائب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد ويشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف. كما حاز على العديد من الجوائز والإنجازات منها جائزة الرئيس التنفيذي للمتميزين في بنك وربة عام 2016، وحضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية من كلية الأعمال بجامعة شيكاغو بوث في عام 2017. تم حصوله على شهادة Certified Retail Banker من Moody's في عام 2021.

11. السيد/ ثويني خالد الثويني - رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ماريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية وحضر العديد من برامج تطوير القيادات التنفيذية. لديه أكثر من 16 سنة خبرة في القطاع المصرفي والاستثماري منها 6 أعوام في شركة رساميل للهيكله المالية حيث شغل عدة مناصب آخرها نائب رئيس إدارة الهيكله والتحليل المالي، انضم إلى بنك وربة في يناير 2015 حيث يشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار.

12. السيد/ فيصل عبد الرزاق النصار - رئيس المجموعة المصرفية للشركات

حاصل على شهادة بكالوريوس الآداب والعلوم في الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 ولديه أكثر من 22 عاماً من الخبرة في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات، والتي بدأت في عام 1999 عندما انضم إلى بنك الكويت والشرق الأوسط حيث تدرج وظيفياً ليصبح مساعد مدير في 2003. في عام 2005، انضم إلى شركة أعيان للإجارة والاستثمار كنائب للرئيس - الخزانه وتمويل الشركات ثم انضم إلى بنك بوبيان كمدير أول في إدارة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2010. انضم إلى بنك وربة في عام 2012 كمدير أول في المجموعة المصرفية للشركات حيث تدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للشركات منذ فبراير عام 2021. كما أنه حاصل على شهادة في إدارة الائتمان من معهد الدراسات المصرفية (1999).

13. السيدة/ معالي عبدالله الرشيد - رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

تعد السيدة الرشيد من المدراء التنفيذيين في مجال الموارد البشرية، بخدمة شاملة تمتد إلى أكثر من 20 عاماً. عملت الرشيد في مختلف قطاعات الموارد البشرية والتي تشمل ولا تقتصر على المكافآت، إدارة المواهب والأداء، عمليات الموارد البشرية، التطوير الوظيفي والمؤسسي. تدرجت الرشيد وظيفياً في بنك برقان منذ عام 2005 وذلك قبل انضمامها إلى بنك وربة، حيث شغلت عدة مناصب إدارية في بنك برقان كان آخرها رئيس للموارد البشرية والتطوير. حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت للإدارة ودرجة البكالوريوس في الكيمياء العامة مع تخصص فرعي في نظم المعلومات الإدارية. التحقت الرشيد ببرنامج التعليم الخاص بالمدراء التنفيذيين في كلية هارفارد للأعمال إضافة إلى عدة برامج تطوير أخرى، كما أنها حاصلة على شهادات احترافية معتمدة في مجال الموارد البشرية مثل (PHR) من معهد اعتماد الموارد البشرية و (SHRM-CP) من جمعية إدارة الموارد البشرية. التحقت الرشيد ببنك وربة في عام 2021 كرئيس لمجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة.

14. السيد/ حمد فوزان الفوزان - رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي بالتكليف

تمتد خدمة الفوزان 16 عاماً في قيادة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والابتكار والتخطيط الإستراتيجي والتنفيذ في عدة قطاعات. حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من إمبريال كوليدج لندن وشهادة البكالوريوس في علم المعلومات من جامعة أركنساس الأمريكية، وحصل على دورات عديدة في القيادة والإستراتيجية من جامعة هارفارد ووارتون وبوث للأعمال إضافة إلى أنه ممارس معتمد في مجال التكنولوجيا السحابية. بدأ حياته المهنية في عام 2005 كمهندس مشاريع في شركة زين، وفي عام 2006 انتقل إلى القطاع المصرفي وذلك بالتحاقه ببنك بوبيان، وتدرج وظيفياً في العديد من الإدارات حيث بدأ العمل كمهندس أنظمة في قسم النظم الأساسية وتمت ترقيته عدة مرات إلى أن أصبح مديراً تنفيذياً لإدارة الأنظمة في مجموعة تكنولوجيا المعلومات. وبعد ذلك تم تعيينه كرئيس للابتكار والشراكات في عام 2019 إلى أن أصبح مساعد المدير العام في قطاع الابتكار والشراكات في أبريل 2020 وشارك في عديد من الإنجازات منها مشاركته في بناء بنك نمو الرقمي البريطاني التابع لبنك لندن والشرق الأوسط. انضم الفوزان إلى بنك وربة كنائب رئيس التخطيط الإستراتيجي تحت مجموعة التخطيط الإستراتيجي في 3 مايو 2021، ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي بالتكليف.

سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

تتماشى سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت) مع الإستراتيجيات التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة بما يتطابق مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي ومتطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي، إضافة إلى توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت. وتتوافق هذه السياسة مع أفضل التطبيقات العالمية والتي من شأنها تشجيع الموظفين ومكافأهم على الأداء المتميز، إضافة إلى اعتبارها عاملاً مهماً في استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات للعمل في بنك وربة من شتى الشركات والقطاعات المختلفة. كما يحرص البنك بشكل مستمر على تحديث هذه السياسة، وتظهر هذه التحديثات من خلال "مؤشرات" مصممة خصيصاً لتعكس أداء الأنشطة الفردية أو المشتركة. هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات ومعايير سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، حيث وضع البنك مقاييس أداء مالية للأهداف القائمة على الإيرادات أو الأرباح أو التدفق النقدي أو العائد على حقوق الملكية، ولأهداف أخرى اقتصادية متعلقة بالعائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAROC). وكذلك مقاييس أداء غير مالية أو اقتصادية تقيس الالتزام بالضوابط الداخلية أو العمل الجماعي أو غير ذلك من المعايير النوعية التي تهدف إلى تقييم المساهمات غير المالية وغير الاقتصادية التي يقوم بها الموظفون. وقد اهتم البنك بتحديث تلك المقاييس حيث أن العنصر البشري لديه الكثير مما يقدمه خلاف المساهمات المالية والاقتصادية.

وتشمل حزمة التعويضات (الأجور والمكافآت) عدداً من العناصر التي يتقاضاها الموظف وتنقسم إلى:

- الراتب الأساسي: وهو أجر الموظف الشهري، ويتم تحديده وفقاً لمعايير تقييم الوظائف وبحسب سلم الدرجات في البنك.
- البدلات: وهي مبالغ مالية تدفع شهرياً إلى جانب الراتب الأساسي، وتعطى بحسب طبيعة عمل الموظف.
- المكافآت السنوية: وهي مكافآت تعطى للموظف نهاية العام بحسب تقييم أداء الموظف وأداء البنك.
- الحوافز: وهي برامج يتم وضعها لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء.
- المزايا الأخرى: كتذاكر السفر والتأمين الصحي وبدل التعليم ونهاية الخدمة بالإضافة إلى المكافآت التي يقرها مجلس الإدارة بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر.

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوية (الثابتة والمتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ويخضع بعد ذلك للمراجعة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة. والجدير بالذكر بأن عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام بلغ (12) للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2021.

ولضمان التزام بنك وربة بتطبيق الإجراءات الخاصة بسياسة المكافآت والترشيحات فإنه يتم التعاقد مع مستشار خارجي للقيام بالمراجعة الشاملة لنظم وإجراءات سياسة المكافآت والترشيحات في البنك وذلك وفقاً لقواعد حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016 وكذلك قواعد حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات:

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2021 بلغت 66,000 ألف دينار كويتي.

ثانياً: التعويضات المدفوعة لأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في البنك:

حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة لستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى أجور ومكافآت في البنك بمن فيهم الرئيس التنفيذي، والمدير المالي ورئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي لعام 2021 بلغت 2,170,675.49 دينار كويتي* وشملت حزمة الأجور والمكافآت الممنوحة لهذه الفئة الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والمزايا الأخرى والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة. * تم تكليف ثلاثة موظفين بالقيام ببعض أعمال التنفيذيين كبار الستة خلال عام 2021.

ثالثاً: التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

بلغ إجمالي حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة لإدارة التنفيذية العليا لعام 2021 (الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية)، 3,606,201.23 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 20) وشمل الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

وبلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لموظفي الرقابة المالية والمخاطر 1,433,894.34 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 17) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

وبلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة للمتعرضين للمخاطر المادية 3,420,522.14 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 26) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة. وتشمل هذه الفئة فئة الإدارة العليا ورؤساء الإدارات أو الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إداراتهم، ولكن تقع عليهم المسؤولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يلتزم بنك وربة التزاماً كاملاً كمؤسسة مالية بالحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وكافة الجرائم المالية الأخرى ومن بينها تمويل الإرهاب، وفي هذا الصدد يلتزم البنك بكافة التشريعات والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في ما يخص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه، قام البنك بتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة بما يتفق والقانون رقم 106 لسنة 2013 وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 2013/7/23 وأي تعليمات رقابية أخرى لاحقة حيث يتم مراجعة وتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة كل عام أو إذا تطلب الأمر ذلك، وكذلك التعديلات في السياسات والإجراءات الخاصة بالتعليمات التي صدرت في هذا الشأن بتاريخ 2019/5/14، الأمر الذي يضمن التزام البنك بكافة المتطلبات التشريعية والرقابية التي من أهمها التعامل مع العميل وفق تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تحديد عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء والعمليات المصرفية المنفذة ومخاطر الدول.

إضافة إلى ذلك، يؤكد البنك على التزامه بتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" ومبدأ العناية الواجبة المبني على تقييم المخاطر في كافة مراحل العلاقة المصرفية مع العميل، كما يحرص البنك أيضاً على اتباع الإرشادات الدولية وأفضل الممارسات السليمة وفق توصيات مجموعة العمل المالي FATF الصادرة بهذا الصدد. وحتى يتسنى له مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من الجرائم المالية، يؤكد البنك على فاعلية الكوادر الوظيفية وأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الكشف عن العمليات غير الاعتيادية أو المشبوهة والإبلاغ عنها. ولتدعيم ذلك، يتلقى جميع موظفي البنك تدريباً سنوياً للتعرف على الأنماط المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والصادرة من وحدة التحريات المالية الكويتية، كما تقدم لهم الإرشادات والأدوات اللازمة للتعامل مع أي من هذه الحالات. فضلاً عن ذلك، فقد قام بنك وربة بوضع الآلية والضوابط الداخلية اللازمة والتي من شأنها أن تساعد في الحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 2019/8/28 فقد تم إنشاء لجنة لاتخاذ القرار النهائي بشأن المعاملات المشبوهة وإبلاغها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

كما يلتزم بنك وربة بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA والقرارات الوزارية الصادرة بشأنه، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ونماذج اعرف عميلك Know Your Customer ونماذج التصديق الذاتي للأفراد والجهات الاعتبارية وغيرها من إجراءات فتح الحسابات الجديدة المعمول بها في البنك. وتم التعاقد مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية المعتمدة من وزارة المالية للعمل كمستشار للبنك في التحقق من التزام بنك وربة بتنفيذ متطلبات القانون ومراجعة تقرير فاتكا لعام 2020 للتحقق من الالتزام وصحة التقرير فنياً، وقد تم تحميل تقرير فاتكا بنجاح على موقع وزارة المالية وفي الموعد المحدد خلال أغسطس 2021.

وفي شأن التزام بنك وربة بتطبيق اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standards) الموقعة من دولة الكويت في 2016/08/19 والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن، يلتزم بنك وربة بتطبيق هذه الاتفاقية وما يتطلب من تعديل للإجراءات والسياسات والنماذج المطلوب استكمالها لإعداد التقارير المطلوب تحميلها على موقع وزارة المالية التزاماً بما جاء في بنود هذه الاتفاقية، حيث تم التعاقد مع مكتب تدقيق من المكاتب المعتمدة من وزارة المالية لمراجعة أنظمة البنك للوقوف على التزام البنك مع متطلبات معايير الإبلاغ المشترك، وتم إرسال تقرير الإبلاغ المشترك للبنك عن عام 2020 لوزارة المالية في الموعد المحدد له خلال مايو 2021، وقد تم تحميل تقرير الإبلاغ المشترك بنجاح على موقع وزارة المالية وفي الموعد المحدد.

الالتزام

يتولى قطاع الجهات الرقابية مهمة مساعدة البنك في تحقيق أهدافه بالتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في دولة الكويت وذلك لحياته من أي مخالفات أو جزاءات مالية أو غير مالية، وهذا ما يتضح جلياً في شعارنا "نلتزم لنحمي نمونا". ويعد قطاع الجهات الرقابية ضمن خط الدفاع الثاني والذي يشمل ضمن مهامه مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد ونظم الحوكمة. وقد شهد العام 2021 إنجازات متعددة لقطاع الجهات الرقابية من حيث زيادة مستوى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين في البنك، وتحديث السياسات والإجراءات التي تضمن التزام جميع الموظفين بها ودعم تطبيقها، إضافة إلى ذلك قام القطاع برفع مستوى الالتزام لدى العاملين في البنك وذلك من خلال برامج التوعية المتعلقة بمتطلبات الجهات الرقابية والتي تغطي أنشطة البنك خلال عام 2021.

قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

تخضع ممارسات بنك وربة لمعايير السلوك الأخلاقي، ويتم تطبيق قواعد السلوك على كافة الموظفين سواء أكانوا يعملون لدى بنك وربة أو يمثلون البنك ومصلحه.

الإفصاح والشفافية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت، فإن معايير الحوكمة تتضمن تعزيزاً لآلية الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم لجميع الوسائل والمعلومات المهمة المتعلقة بالبنك، ويوجد لدى البنك إدارة بشأن الإفصاح والشفافية تابعة لقطاع الجهات الرقابية، تتولى مهام الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للبنك لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال. ويشكل الموقع الإلكتروني للبنك جزءاً من آلية الإفصاح إلى جانب التقارير السنوية، والبيانات المالية وإيضاحاتها والمعلومات ذات الصلة بأنشطة البنك مثل منتجاته الرئيسية والخدمات والبيانات الصحفية التي تصدر دورياً عبر وسائل الإعلام.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بنك وربة يعد مسؤولاً عن مراجعة واعتماد مدى فعالية نظم البنك الداخلية بهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والالتزام بالقوانين واللوائح، وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك، ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة وليس حاسمة لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

يقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم من خلال اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي يتم تقييمها من قبل وظائف الرقابة الداخلية المتعددة، وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة الداخلية في وضع تنظيمي صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل وفعال. ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدققين الخارجيين على البيانات المالية، ومراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة من المدقق الخارجي (بخلاف المدققين الخارجيين على البيانات المالية)، وقد تضمن التقرير السنوي رأي المدقق الخارجي في هذا الأمر.

يرى مجلس الإدارة أن نظم الرقابة الداخلية كما في 31 ديسمبر 2021 كافية لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف بنك وربة.

وبناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك في عام 2021 بتعيين مراقب حسابات خارجي مستقل لإجراء مراجعة مستقلة حول أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك لأنشطة عام 2020، ونظراً للظروف الاستثنائية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، فقد قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات لتأجيل تقديم التقرير المطلوب حتى نهاية سبتمبر 2021، إلا أن مصرفنا قد انتهى من إعداد التقرير في الوقت الأصلي، هذا وقد تم عرض التقرير على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تم عرضه على مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2021/06/21. وتم تزويد بنك الكويت المركزي بالتقرير بتاريخ 2021/06/28 والذي خلص إلى أن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي تم فحصها تتفق مع متطلبات دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة نظم الرقابة الداخلية الصادر في 15 يونيو 2003، والكتاب الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021 بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2020. وإن الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 2020/12/31 وإن الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير تعتبر مرضية. كما أن تقرير المتابعة الصادر من المدقق الخارجي على الفترة المنتهية كما في 2021/12/31 بشأن متابعة الملاحظات الواردة في تقرير السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 2020/12/31 والمرسل لبنك الكويت المركزي بتاريخ 2022/01/04، قد خلص إلى قيام مصرفنا بالانتهاء من تنفيذ كافة الملاحظات الواردة في التقرير.

تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

عمارة لسوق المظهر
برج 1 - النور المشرق
حي باب 2000 السنة 13030
دولة الكويت
ص.ب. 9 / 2244 - 9900
ف.ب. 9900 - 648 - 9951
www.grantthornton.com.ky

Grant Thornton | An instinct for growth
التحالف بين العيين وشركاهم

تقرير مراقب الحسابات

حول نتائج فحص السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات
وأنظمة الرقابة الداخلية

السادة/ بنك وربة - شركة مساهمة كويتية عامة
دولة الكويت

بناء على تكليفكم لنا وفقاً لحطاب تعييننا بتاريخ 2021/4/18، قمنا بفحص سجلاتكم المحاسبية وكذا السجلات الأخرى، كما قمنا بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى شركتكم، التي كانت مطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك فيما يختص بالأنشطة والإدارات التالية:

- | | |
|--|--|
| <input type="checkbox"/> مجموعة الرقابة المالية | <input type="checkbox"/> المجموعة المصرفية للاستثمار |
| <input type="checkbox"/> المجموعة المصرفية للأفراد | <input type="checkbox"/> مجموعة الخزينة |
| <input type="checkbox"/> مجموعة العمليات | <input type="checkbox"/> مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة |
| <input type="checkbox"/> مجموعة التدقيق الداخلي | <input type="checkbox"/> مجموعة إدارة المخاطر |
| <input type="checkbox"/> إدارة التدقيق الخارجي الداخلي | <input type="checkbox"/> قطاع الجهات الرقابية |
| <input type="checkbox"/> وحدة شكاوى العملاء | <input type="checkbox"/> إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب |
| <input type="checkbox"/> مجموعة التخطيط الاستراتيجي | <input type="checkbox"/> والامتثال الضريبي |
| <input type="checkbox"/> المجموعة الرقمية | <input type="checkbox"/> مجموعة تكنولوجيا المعلومات |
| <input type="checkbox"/> حوكمة الشركات | <input type="checkbox"/> الإدارة القانونية |
| <input type="checkbox"/> الإحتيال والإختلاس | <input type="checkbox"/> أنشطة الأوراق المالية |
| <input type="checkbox"/> البنية الرقابية على مستوى البنك | <input type="checkbox"/> سرية معلومات العملاء |

وقد تم الفحص وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي الواردة في دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة نظم الرقابة الداخلية الصادر في 15 يونيو 2003، وتطبيقات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة في 14 مايو 2019، والتطبيقات المتعلقة بحوكمة الشركات في البنوك الكويتية بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة في 10 ديسمبر 2019 وجميع النظم والعمليات واللائحة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بالإضافة إلى التعليمات المؤرخة 9 فبراير 2012 بشأن الحفاظ على سرية المعلومات ومعلومات العملاء الخاصة بالبنك.

هنا، ولقد أن نشير إلى أنه من بين مسؤولياتكم كأعضاء مجلس إدارة بنك وربة (ش.م.ك.ج.)، العمل على إرساء النظم المحاسبية والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية الكافية لشركتكم، بعد الأخذ بعين الاعتبار تناسب تكلفة عناصر هذه الأنظمة مع العوائد المتوقعة من تطبيقها، علماً بأن الهدف من هذا التقرير هو أن يقدم إليكم تأكيدات مستقلة عن مدى كفاية الإجراءات والنظم المتبعة لحماية موجودات البنك ضد الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفات أو استخدامات غير مسؤولة، وأن المخاطر يتم مراقبتها وتقييمها بدقة، وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة، ويتم تسجيلها على نحو صحيح، علاوة على تمكنكم من موازنة كلفة الأعمال بحيلة وحذر.

ومع الأخذ في الاعتبار أنه قد يترتب على جوانب التصور في أي من الأنظمة المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية أن تحدث أخطاء قد يتأخر أو لا يتم الكشف عنها أو تعقبها، وكذلك صعوبة تقييم كفاية الأنظمة لفترات مستقبلية، نظراً لأن معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب تغييرات في الظروف، أو نتيجة تنفي درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

فبرأينا، أخذنا في الاعتبار طبيعة وحجم الأعمال خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ما يأتي:

- إن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي قمنا بفحصها تتفق مع متطلبات دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة نظم الرقابة الداخلية الصادر في 15 يونيو 2003، والكتاب الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021 بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2020.
- الاستثناءات الواردة في ملحق رقم (2) والملحق بهذا التقرير لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020.
- إن الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الاستثناءات التي تم ذكرها في التقرير تعتبر مرضية.

محمد العبدالله

عبدالله محمد العبدالله (CPA)

(مراقب مرخص رقم 84 فئة أ)

جرائد ثورنتون - القطامي والعيان وشركاهم

تقرير التدقيق الشرعي الخارجي لبنك وربة ش.م.ك.ع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على عمليات بنك وربة ش.م.ك.ع (البنك) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وفقاً لتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/12/20، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول ومستقل بأن تنفيذ عمليات وأنشطة البنك تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك (هيئة الرقابة الشرعية).

الرأي

في رأينا، أن العقود والعمليات والأنشطة (المعاملات) التي تم إبرامها وتنفيذها من قبل الجهات المسؤولة في البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي بناء على التعليمات والمعايير المهنية التالية:

1. تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/12/20.
 2. معيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي).
 3. المعيار الدولي - المعدل - لعقود التأكيد (معيار 3000) الخاص بأعمال التأكيد التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية.
- إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الخارجي للحصول على تأكيدات معقولة ومستقلة بأن البنك ملتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

مسؤولية البنك

إن إدارة البنك مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية في كافة العقود التي تبرمها والعمليات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها، والسياسات والإجراءات ذات الصلة، كما تقع على إدارة البنك مسؤولية وضع نظام كفو وفعال للرقابة الشرعية الداخلية يمكنها من تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وذلك وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي

إن مسؤوليتنا هي القيام بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي وفقاً لتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/12/20، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول ومستقل بأن تنفيذ عمليات وأنشطة البنك تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

ملخص بأعمال وإجراءات التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) والمعيار الدولي - المعدل - لعقود التأمين (معيار 3000) الخاص بأعمال التأمين التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، حيث قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الخارجي وفق مراحل الإنجاز التالية:

- 1) التخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على أساس المخاطر الشرعية المحتملة.
- 2) فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلي للبنك، ليس لغرض إيداء الرأي حول كفاءة أو فعالية النظام، وإنما بهدف تصميم إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي الملائمة التي تمكننا الوصول للتأكد المعقول.
- 3) تقييم للمخاطر الشرعية المحتملة على أساس مصفوفة المخاطر الشرعية الخاصة بالبنك.
- 4) تصميم برامج التدقيق الشرعي الخارجي بناء على نتائج تقييم المخاطر الشرعية المحتملة.
- 5) استخدام برامج التدقيق الشرعي الخارجي في فحص المعاملات على المنتجات والعمليات والأنشطة التي قام البنك بتنفيذها، وذلك على أساس العينة.
- 6) جمع نتائج أعمال الفحص والتدقيق التي قمنا بها، ومناقشة الملاحظات - إن وجدت - مع الجهات المسؤولة بالبنك عن تنفيذ تلك المعاملات.
- 7) إصدار مسودة تقرير التدقيق الشرعي الخارجي ومناقشتها مع الجهات المسؤولة في البنك.
- 8) إصدار تقرير التدقيق الشرعي الخارجي النهائي.

لقد قمنا بزيارات التدقيق الميدانية على الجهات المسؤولة في البنك، وذلك لدى قيامنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي، حيث بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قمنا بها 118 زيارة تدقيق ميدانية، والتي بدأت بتاريخ 2021/08/16 وكان آخرها بتاريخ 2022/01/10.

شملت أعمال التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها على البنك، وبشكل رئيسي، الجهات المسؤولة التالية:

- أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية.
- مجموعة الخزينة
- مجموعة العمليات.
- إدارة الفروع والعمليات.
- مجموعة إدارة المخاطر.
- الإدارة القانونية.
- إدارة المراجعة.
- إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- المجموعة المصرفية للاستثمار.
- تمويل الأفراد.
- المبيعات المباشرة.
- التسويق والتخطيط الاستراتيجي
- قطاع الجهات الرقابية.
- إدارة جودة الخدمة.
- إدارة متابعة الائتمان.
- المجموعة المصرفية للشركات.
- البطاقات المصرفية.
- مجموعة الرقابة المالية.
- مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة
- مجموعة تكنولوجيا نظم المعلومات
- وحدة الشكاوى ومركز الاتصال.

تضمنت أعمال التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها تنفيذ إجراءات التدقيق، والتي من أهمها إجراءات التدقيق التالية:

- 1- إجراء مناقشات مع إدارة البنك حول نظام الرقابة الشرعية والهيكلة التنظيمي والإداري للبنك.
- 2- مراجعة المستندات والأنظمة والسياسات والإجراءات المتبعة من قبل البنك لإرساء إطار نظام الرقابة الشرعية الداخلي للبنك، والتي تضمنت:

- مراجعة محاضر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية.
- مراجعة أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الشرعية الداخلية.
- مراجعة التوصيف الوظيفي لبعض الوظائف المختارة.
- الاطلاع على سياسات وإجراءات البنك ذات الصلة بإجراءات التعيين وتدريب الموظفين.
- مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي.

- الاطلاع على سياسة البنك في الإبلاغ والتقرير حول المخالفات الشرعية - إن وجدت - في الأنشطة والعمليات المنفذة.
- مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بتصويب المخالفات الشرعية - إن وجدت -.

3- الاطلاع على القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31، والخاصة بالعقود المبرمة والمنتجات والعمليات والأنشطة التي يقدمها أو يدخل بها البنك والتأكد من أن تنفيذها من قبل الجهة المسؤولة بالبنك وفق ما أقرته هيئة الرقابة الشرعية.

4- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالعمليات والمنتجات والأنشطة التي تنفذها الجهات المسؤولة بالبنك ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

5- الاطلاع على الشروط والأحكام والعقود والمستندات الخاصة بالمنتجات والعمليات المصرفية والتمويلية التي يقدمها البنك ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

6- الاطلاع على العقود المبرمة مع الجهات الخارجية من قبل الجهات المسؤولة بالبنك ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

7- الاطلاع على الأنشطة والعمليات الاستثمارية للبنك ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

8- فحص المعاملات التي تم تنفيذها من قبل الجهات المسؤولة بالبنك - على أساس العينة - للمنتجات والعمليات والعقود المصرفية والتمويلية للبنك للتأكد من أنها تمت وفقاً للمرجعية الشرعية لتلك المعاملات وذلك على النحو التالي:

- النماذج والعقود المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- أدلة السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- السياسات والشروط والأحكام التي تم اعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

9- إن العقود والعمليات والمنتجات المصرفية والتمويلية والاستثمارية التي تم فحصها والاطلاع عليها تتضمن ما يلي على سبيل المثال - لا الحصر:-

- الحسابات المصرفية
- البطاقات المصرفية
- منتجات وعمليات وعقود الخزينة
- عقود تمويل الشركات
- عقود تمويل الأفراد
- الصناديق والمحافظ الاستثمارية
- العقود المبرمة مع الجهات الخارجية.

10- الاطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

وكفى بالله حسيباً، والحمد لله رب العالمين.



عبد الستار عبي القطان
شورى للاستشارات الشرعية

18 جمادى الآخرة 1442 هـ
31 يناير 2021 م
دولة الكويت

نخبة بنك وربة الربع الثالث

المنجزين



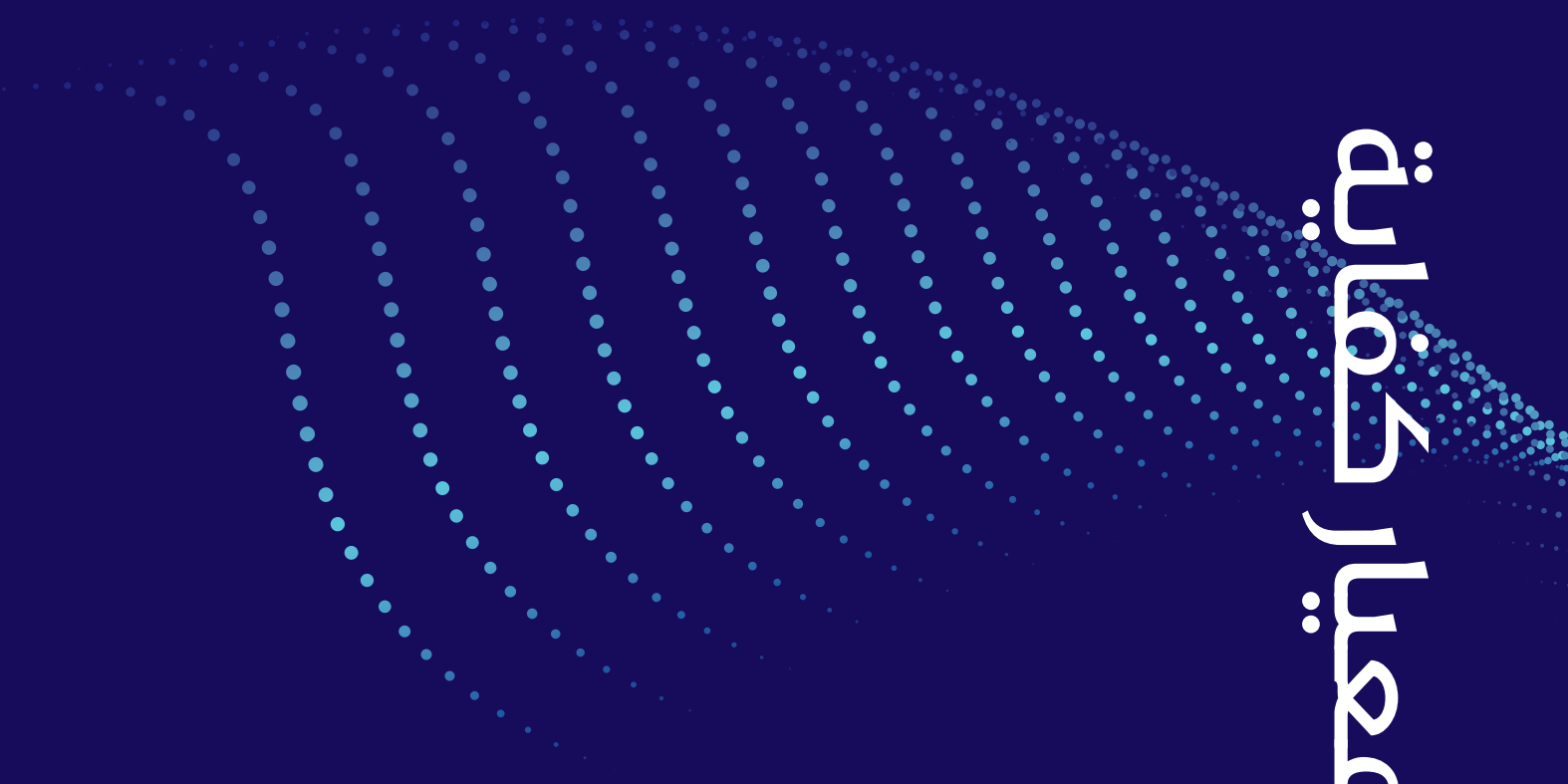
رائدي العمل الجماعي



الطموحين



أفصاحات معيار كفاية رأس المال



73

ثانياً: هيكل رأس المال

72

أولاً: هيكل البنك

81

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان
المخاطر

79

ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

104

سادساً: حسابات الإستثمار

83

خامساً: إدارة المخاطر

105

ثامناً: سياسات المكافآت في
البنك

104

سابعاً: الضوابط الشرعية

المتطلبات العامة للإفصاح (بازل 3)

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية في هذا القسم ضمن إطار قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال (بازل 3) للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت من خلال التعميم رقم (2/ر ب ، ر ب أ/336/2014) الصادر في 24 يونيو 2014 وتعميم معيار الرفع المالي رقم (2/ر ب أ/343/2014) الصادر في 21 أكتوبر 2014 وتعميم معيار تغطية السيولة رقم (2/ر ب أ/346/2014) الصادر في 23 ديسمبر 2014.

تستند الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال «بازل 3» إلى احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الإئتمان والسوق وفقاً للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً: هيكل البنك

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبنك وربة ش.م.ك.ع (البنك) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية إلى شرائح مختلفة من العملاء والقطاعات الإقتصادية.

ثانياً: هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للبنك من:

- الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1) التي تعبر عن القوة الأساسية للبنك وتشمل رأس المال و علاوة الإصدار والاحتياطات طبقاً للقواعد والتعليمات المعمول بها.
- الشريحة (1) - رأس المال الإضافي (AT1) والذي يتألف من صكوك الشريحة الأولى الدائمة التي أصدرها البنك.
- رأس المال من الشريحة (2) والذي يتكون من الجزء المسموم به من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر). لا يوجد لدى البنك أي أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك والتي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 423,843 ألف دينار كويتي (2020: 290,820 ألف دينار كويتي) - كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" مبلغ 24,308 ألف دينار كويتي (2020: 21,592 ألف دينار كويتي) كما هو موضح أدناه:

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	هيكل رأس المال
شريحة (1): رأس المال الأساسي		
أ		
280,375	197,500	1- الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
-	-	2- الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة
15,927	10,714	3- الأرباح (الخسارة) المحتفظ بها
6,271	6,243	4- احتياطات أخرى
-	-	5- توزيعات مقترحة
302,573	214,457	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) قبل الاستقطاعات
الاستقطاع من الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1)		
-	-	1- أسهم الخزانة
-	-	2- حصص الأرباح (المعلنة والتي لم تدفع)
-	-	3- الشهرة
-	-	4- استقطاعات أخرى
302,573	214,457	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) بعد الاستقطاعات
121,270	76,363	ب رأس المال الإضافي
الاستقطاعات من رأس المال الإضافي		
121,270	76,363	إجمالي رأس المال الإضافي (ب) بعد الاستقطاعات
423,843	290,820	إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة 1) بعد الاستقطاعات (أ + ب)
الشريحة (2): رأس المال المساند		
-	-	1- رأس المال المؤهل (شريحة 2)
24,308	21,592	2- المخصصات العامة
24,308	21,592	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل الاستقطاعات
-	-	الاستقطاع من رأس المال المساند (الشريحة 2)
24,308	21,592	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) بعد الاستقطاعات
-	-	
448,151	312,412	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) قبل التعديلات
-	-	
448,151	312,412	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) بعد التعديلات

بلغ إجمالي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الإستثمار لاشئ كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: لاشئ).

1. نموذج الإفصاح العام

يتم عرض نموذج الإفصاح العام المبين أدناه بغرض الإفصاح عن تفاصيل رأس المال الخاص بالبنك في صيغة متنسقة وواضحة وهو ما يعزز إتساق ومقارنة عناصر رأس المال المفصم بين البنوك والدول المختلفة.

البند	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي
حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات		
1 الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	280,375	197,500
2 الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة)	15,927	10,714
3 الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى	6,271	6,243
4 رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستقطاع التريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1)	-	-
5 الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجموعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-	-
6 توزيعات مقترحة	-	-
7 حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	302,573	214,457
حقوق المساهمين (CET1): التعديلات الرقابية		
8 تعديلات التقييم (Valuation adjustments)	-	-
9 الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
10 الأصول غير الملموسة الأخرى (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
11 الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
12 احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	-	-
13 عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	-	-
14 الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التصكك	-	-
15 الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	-	-
16 صافي أصول صندوق التقاعد ذات العائد المحدد	-	-
17 استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	-	-
18 الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	-	-
19 الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-	-
20 الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-	-
21 حقوق خدمات الرهن العقاري (المبلغ فوق حد 10% من حقوق مساهمي البنك)	-	-
22 الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
23 المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 10% من حقوق مساهمي البنك	-	-
24 منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	-
25 منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	-	-
26 منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	-
27 التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	-
28 التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	-

البند	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
29	-	-
30	214,457	302,573
إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)		
حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية		
رأس المال الإضافي (الشريحة 1): الأدوات		
31	76,363	121,270
32	76,363	121,270
33	-	-
34	-	-
35	-	-
36	-	-
37	76,363	121,270
رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية		
38	-	-
39	-	-
40	-	-
41	-	-
42	-	-
43	-	-
44	-	-
45	76,363	121,270
46	290,820	423,843
رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)		
رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
47	-	-
48	-	-
49	-	-
50	-	-
51	21,592	24,308
52	21,592	24,308
رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية		
53	-	-
54	-	-
55	-	-

البند	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
56	-	-
57	-	-
58	-	-
59	21,592	24,308
60	312,412	448,151
61	1,843,972	2,081,752
معدلات رأس المال والمصدا		
62	%11.63	%14.53
63	%15.77	%20.36
64	%16.94	%21.53
65	%7.00	%7.00
66	-	-
67	-	-
68	-	-
69	%3.80	%6.70
الحدود الدنيا		
70	129,078	145,723
71	156,738	176,949
72	193,617	218,584
المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
73	-	-
74	-	-
75	-	-
76	-	-
حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريعة 2)		
77	40,697	60,088
78	21,592	24,308
79	-	-
80	-	-

2. متطلبات التسوية

قامت المجموعة بتطبيق أسلوب ثلاثي الخطوات للتسوية بين بنود الميزانية العمومية ومكونات رأس المال الرقابي على النحو المبين في التعليمات كما يلي:

الخطوتين 1 و 2 من متطلبات المطابقة

إشارة مرجعية	طبقاً لنطاق التجميع الرقابي ألف دينار كويتي	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة ألف دينار كويتي	الخطوتين 1 و 2 من متطلبات المطابقة
			الموجودات
	79,856	79,856	نقد وأرصدة لدى البنوك
	437,043	437,043	إيداعات لدى البنوك
	2,473,516	2,473,516	مدينو تمويل
a	24,308	24,308	شاملاً مخصصات عامة (تم مقاصتها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2
	128,898	128,898	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
	263,753	263,753	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
	104,891	104,891	استثمار في مشاريع مشتركة
	18,715	18,715	عقارات استثمارية
	55,598	55,598	موجودات أخرى
	17,942	17,942	عقار ومعدات
	3,580,212	3,580,212	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
	512,571	512,571	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	2,288,918	2,288,918	حسابات المودعين
	302,024	302,024	صكوك مصدرة
	60,900	60,900	مطلوبات أخرى
	3,164,413	3,164,413	إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
b	200,000	200,000	رأس المال
c	80,375	80,375	علاوة الإصدار
d	4,776	4,776	الاحتياطي القانوني
	7,883	7,883	الأرباح المرحلة
e	15,927	15,927	منها أرباح مرحلة مؤهلة كرأس مال عادي من الشريحة 1 (CET1)
f	1,608	1,608	احتياطي القيمة العادلة
g	(113)	(113)	احتياطي تحويل عملات أجنبية
h	-	-	توزيعات مقترحة
	294,529	294,529	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
i	121,270	121,270	الصكوك الدائمة - الشريحة 1
	415,799	415,799	إجمالي حقوق الملكية
	3,580,212	3,580,212	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
	رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطيات		
1	رأس المال	200,000	b
2	علاوة الإصدار	80,375	c
3	الاحتياطي القانوني	4,776	d
4	أرباح مرحلة	15,927	e
5	احتياطي القيمة العادلة	1,608	f
6	احتياطي تحويل عملات اجنبية	(113)	g
7	توزيعات مقترحة	-	h
8	رأس المال العادي من الشريحة 1 - حقوق المساهمين (CET1)	302,573	
	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات		
9	الصكوك الدائمة - الشريحة 1	121,270	
10	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال	121,270	i
11	الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)	423,843	
	الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات		
12	أدوات الشريحة 2	-	
13	مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال	24,308	
14	الشريحة 2 من رأس المال	24,308	a
15	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)	448,151	

ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال. ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد تخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال.

يحتفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارئ والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط. وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

1. فيما يلي معدلات كفاية رأس المال: 2021

ألف دينار كويتي

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	إجمالي رأس المال المتاح (%)
1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	10.50%	21.53%
2	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	8.50%	20.36%
3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	7.00%	14.53%

2020

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	إجمالي رأس المال المتاح (%)
1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	10.50%	16.94%
2	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	8.50%	15.77%
3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	7.00%	11.63%

يتأكد البنك من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

2. معيار الرفع المالي:

يعرض الجدول التالي المعلومات التي تتعلق باحتساب معيار الرفع المالي طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

البند	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي
الإنكشافات داخل الميزانية		
1	3,639,425	3,172,521
2	-	-
3	3,639,425	3,515,151
الإنكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		
4	454	-
5	228	-
6	-	-
7	-	-
8	-	-
9	682	-
الإنكشافات الأخرى خارج الميزانية		
10	578,228	861,019
11	(353,171)	(700,232)
12	225,057	160,787
رأس المال وإجمالي الانكشافات		
13	423,843	290,820
14	3,865,164	3,675,938
معيار الرفع المالي		
15	10.97%	7.91%

كما هو موضح أعلاه ، بلغت نسبة الرفع المالي للبنك عن الفترة الحالية 10.97% مقارنة بنسبة 7.91% عن العام السابق وترجع الزيادة في نسبة

الرفع المالي بصفة أساسية إلى الآتي:

- زيادة رأس مال البنك بمبلغ 82,875 ألف دينار كويتي وكذلك إصدار صكوك الشريحة الأولى مع استرداد ما يعادل 40% من الصكوك القائمة و الصادرة في عام 2017 .

ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانكشافات في معيار الرفع المالي:

البند	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي
م		
1	3,580,212	3,475,254
إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المنشورة		
2	-	-
التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي		
3	-	-
التعديلات المتعلقة بأي أصول استثمارية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم استثنائها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي		
4	682	-
الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		
5	225,057	160,787
الانكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)		
6	59,213	33,897
الانكشافات الأخرى		
7	3,865,164	3,675,938
إجمالي الانكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة)		

رابعاً : الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

يقدر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ 200,433 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 179,365 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	5,930	5,930	-	-
2	المطالبات على الدول	430,402	430,402	75,190	7,895
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	94,593	94,593	7,130	749
5	المطالبات على بنوك التنمية	81,977	81,977	-	-
6	المطالبات على البنوك	378,954	378,954	76,378	8,020
7	المطالبات على الشركات	1,778,435	1,566,537	995,527	104,530
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	510,257	499,295	309,272	32,474
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	26,500	23,176	8,396	882
11	مراكز السلع والبضائع	70	70	44	5
12	الاستثمارات العقارية	123,605	123,605	153,441	16,111
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	133,996	111,462	103,233	10,839
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	300,445	300,445	180,278	18,928
	الإجمالي	3,865,164	3,616,446	1,908,889	200,433

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	11,873	11,873	-	-
2	المطالبات على الدول	326,431	326,431	37,703	3,959
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	106,521	106,521	8,478	890
5	المطالبات على بنوك التنمية	82,359	82,359	-	-
6	المطالبات على البنوك	319,806	319,806	54,684	5,742
7	المطالبات على الشركات	1,880,548	1,595,449	968,437	101,686
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	449,363	442,883	261,694	27,478
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	24,644	24,165	8,578	901
11	مراكز السلع والبضائع	596	596	353	37
12	الاستثمارات العقارية	138,279	138,279	163,663	17,185
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	108,906	80,439	70,642	7,417
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	226,612	226,612	134,008	14,070
	الإجمالي	3,675,938	3,355,413	1,708,240	179,365

بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمدينو التمويل مبلغ 151,370 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 136,288 ألف دينار كويتي) ، كما هو موضح بالبيان التالي:

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأس مالية
1	المطالبات على الدول	87,668	87,668	40,726	4,276
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	92,948	92,948	6,267	658
3	المطالبات على البنوك	70,054	70,054	30,135	3,164
4	المطالبات على الشركات	1,611,343	1,464,001	931,944	97,854
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	510,076	499,295	317,442	33,331
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	26,500	23,181	8,654	909
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	133,996	111,462	106,458	11,178
	الإجمالي	2,532,585	2,348,609	1,441,626	151,370

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأس مالية
1	المطالبات على الدول	50,594	50,594	20,045	2,105
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	96,353	96,353	2,535	266
3	المطالبات على البنوك	32,192	32,192	13,153	1,381
4	المطالبات على الشركات	1,775,130	1,493,154	910,133	95,564
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	449,229	442,883	269,704	28,319
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	24,644	24,175	8,846	929
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	108,906	80,439	73,558	7,724
	الإجمالي	2,537,048	2,219,790	1,297,974	136,288

2. مخاطر السوق

كما في 31 ديسمبر 2021، قدرت الإنكشافات المرجحة المحتملة لمخاطر السوق مبلغ 2,038 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 3,269 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب القياسي، كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق مبلغ 214 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 343 ألف دينار كويتي).

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتملة خلال العام المالي 2021 هي 170,825 ألف دينار كويتي (2020 : 132,463 ألف دينار كويتي) ، وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 17,937 ألف دينار كويتي (2020 : 13,909 ألف دينار كويتي).

خامساً : إدارة المخاطر

تتطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها ، وذلك بناءً على حدود المخاطر إلى جانب ضوابط أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر حيوية بالنسبة للمركز المالي السليم للبنك واستمرارية تحقيق أرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى الإنكشاف على أنواع المخاطر التالية نتيجة المعاملات المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

علاوة على ذلك، هناك مجالات مخاطر أخرى بحاجة للمراقبة والتحكم. فيما يلي نعرض معلومات حول إنكشاف البنك على المخاطر، كما تقدم معلومات حول أهداف البنك وسياسته ونماذجه وأساليب القياس المستخدمة بواسطة البنك وعملياته الخاصة بتحديد وقياس المخاطر وتخفيفها وإدارتها، فضلاً عن إدارة البنك لرأس المال.

1. هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك ("مجلس الإدارة") مسؤولية تحديد وظائف إدارة المخاطر والإشراف عليه. ومن هذا المنطلق قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المخاطر (BRC) التابعة لمجلس الإدارة والتي تضم أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة متطلبات المخاطر والالتزام لدى البنك.

فيما يخص أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة، قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار (BCIC)، وعلى مستوى الإدارة العليا تم تأسيس مجموعة من اللجان مثل اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار (ECIC) ولجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخصصات للمساعدة على إنجاز مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر المستقلة (RMG) التي يرأسها رئيس مجموعة المخاطر (CRO) والتي تتبع إدارياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، مسؤولية مهام المخاطر على مستوى البنك، لمساعدة كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر في تنفيذ مسؤولية الإشراف على المخاطر.

2. إطار عمل إدارة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بوضع إطار عمل ومراقبة مهام المخاطر والرقابة لدى البنك.

كما قام أيضاً مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التدقيق (BAC) وذلك طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، والتي تتضمن مهامها على سبيل المثال لا الحصر مراقبة الالتزام بمبادئ إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى سياساتها وإجراءاتها، ومراجعة كفاية إطار عمل إدارة المخاطر.

تعتبر لجنة التمويل والاستثمار الجهة الإدارية التنفيذية صاحبة القرار المنوطة بدراسة كافة عروض التمويل والاستثمار للموافقة عليها ضمن نطاق الصلاحيات المنوطة بها و/أو رفع توصيات بشأنها إلى لجنة التمويل والاستثمار (BCIC) التابعة لمجلس الإدارة للموافقة النهائية بشأنها.

تتولى لجنة المخصصات مسؤولية مراجعة إجمالي محفظة التمويل والاستثمار الخاصة بالبنك بصورة دورية ومقارنتها بالمتأخرات أو الانخفاض المحتمل بالقيمة ورفع التوصيات بشأن المستوى المطلوب من المخصصات طبقاً للوائح بنك الكويت المركزي والمعايير المالية/المحاسبية.

بينما تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم مسؤولية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية للبنك بما في ذلك الأصول والخصوم، توزيع الأصول، هيكل الخصوم، تنويع التمويل، خفض التكاليف، الجداول الزمنية لاستحقاقات الأصول والخصوم، وصافي هامش العائد، إضافة إلى أمور أخرى خاصة بكفاية رأس المال فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق والسيولة.

3. بيان نزعة المخاطر

يحدد بيان نزعة المخاطر لدى البنك الحد الأقصى من المخاطر الذي يمكن قبوله فيما يتعلق بفئات الأعمال من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد وهو ما يمكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويتم اعتماد بيان نزعة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. وتخفيف حدة المخاطر التي لا تتوافق مع بيان نزعة المخاطر لدى البنك إلى الحدود المقبولة هو أمر ذو أولوية، حيث تتم مراجعة ذلك البيان من قبل لجنة المخاطر ومن ثم توصي به إلى مجلس الإدارة لاعتماده وعمل التحديثات الدورية عليه. ويضمن ذلك توافق بيان نزعة المخاطر مع استراتيجية البنك وبيئته أعماله. يقوم مجلس الإدارة، من خلال بيان نزعة المخاطر، بتوجيه الإدارة نحو مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحملة البنك وهو ما يتم تحديده بطريقة تلائم أهداف المساهمين والمودعين والجهات الرقابية. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تحديد الإشارات التحذيرية المبكرة للخروقات المحتملة لحدود بيان نزعة المخاطر ومجموعة المخاطر مسؤولة عن إخطار الإدارة التنفيذية بالإجراءات المطلوبة لتخفيف حدة المخاطر أو تجنبها وهي مسؤولة كذلك عن تصعيد الأمر إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بذلك.

4. أنظمة إدارة المخاطر

في سبيل إدارة المخاطر بشكل شامل وقياسها على أساس مقياس، قام البنك بوضع إطار عمل رسمي لحوكمة المخاطر من شأنه تقديم توجيهات تفصيلية بخصوص إطار العمل السليم اللازم لإدارة كافة مخاطر البنك. كما تعمل مختلف سياسات المخاطر التي تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام على دعم أهداف إدارة المخاطر. وتقدم هذه السياسات بوجه عام تخطيطاً تفصيلياً لمختلف المخاطر بناءً على كل من إستراتيجيات الأعمال، الأداء السابق، التوقعات المستقبلية، الظروف الإقتصادية والأحداث الداخلية والخارجية. كما تتضمن السياسات تحليلاً شاملاً لمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً قبل طرح منتجات أو أدوات جديدة للبنك وقد وضعت السياسات حدوداً داخلية (إسمية ومستندة على المخاطر) لمتابعة وضمان وجود المخاطر ضمن حدود قابلية التحمل. وتعمل التقارير الدورية التي يتم عرضها على كل من لجنة الأصول والخصوم، لجنة التمويل والاستثمار، اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار ولجنة المخاطر على ضمان إبقاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم مستمر بالأوضاع التي تمكنهما من اتخاذ قرارات سليمة.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد وقياس كمية المخاطر التي يواجهها البنك وتحليلها وتخفيف حدتها، إلى جانب وضع الحدود والضوابط المناسبة لإدارة المخاطر، ومراقبة تلك المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود نزع المخاطر المقررة لها. كما تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لمراجعة منتظمة ومستمرة للتأكد من توافقها مع التغييرات التي تطرأ على البيئة الإقتصادية والظروف السوقية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

5. فئات المخاطر

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك:

1.5 مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي والإجارة والاستثمار وما إلى ذلك. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدراسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى البلدان ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن خطورة الانكشافات، بناءً على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

إطار عمل مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك بإعتماد السياسات التمويلية والإستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الإستثمارية. كما وافق المجلس أيضاً على لائحة اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار التي تتناول الدراسة المبدئية للعروض التمويلية واعتمادها طبقاً للصلاحيات المنوطة بها، وكما قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار التابعة للمجلس، والتي بموجب لائحته تمثل المستوى التالي من الصلاحيات والتي تزود بمبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف العروض التمويلية والإستثمارية للبنك نيابة عن مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بجميع عروض التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لإتخاذ قرار بشأنه.

علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على ضمان – إن أمكن ذلك – والحد من مدة الانكشاف، بما يعود بالفائدة على إجمالي حجم المخاطر في الانكشافات الائتمانية للبنك.

صافي الإنكشافات "المصنفة وغير المصنفة" المعرضة لمخاطر الائتمان:

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	5,930	-	5,930
2	المطالبات على الدول	430,402	379,730	50,672
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	94,593	5,401	89,192
5	المطالبات على بنوك التنمية	81,977	81,975	2
6	المطالبات على البنوك	378,954	357,875	21,079
7	المطالبات على الشركات	1,778,435	30,055	1,748,380
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	510,257	-	510,257
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	26,500	-	26,500
11	مراكز السلع والبضائع	70	-	70
12	الاستثمارات العقارية	123,605	-	123,605
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	133,996	-	133,996
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	300,445	-	300,445
	الإجمالي	3,865,164	855,036	3,010,128

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	11,873	-	11,873
2	المطالبات على الدول	326,431	309,114	17,317
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	106,521	-	106,521
5	المطالبات على بنوك التنمية	82,359	82,359	-
6	المطالبات على البنوك	319,806	267,562	52,244
7	المطالبات على الشركات	1,880,548	33,709	1,846,839
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	449,363	-	449,363
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	24,644	-	24,644
11	مراكز السلع والبضائع	596	-	596
12	الاستثمارات العقارية	138,279	-	138,279
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	108,906	-	108,906
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	226,612	-	226,612
	الإجمالي	3,675,938	692,744	2,983,194

إجمالي الانكشافات "الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان:

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	5,930	5,930	-
2	المطالبات على الدول	430,402	148,903	281,499
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	94,593	22,832	71,761
5	المطالبات على بنوك التنمية	81,977	19,788	62,189
6	المطالبات على البنوك	378,954	109,250	269,704
7	المطالبات على الشركات	1,778,435	482,297	1,296,138
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	510,256	123,171	387,085
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	26,500	6,396	20,104
11	مراكز السلع والبضائع	70	17	53
12	الاستثمارات العقارية	123,605	29,836	93,769
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	133,996	32,344	101,652
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	300,446	131,675	168,771
	الإجمالي	3,865,164	1,112,439	2,752,725

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	11,873	11,873	-
2	المطالبات على الدول	326,431	133,592	192,839
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	106,521	19,554	86,967
5	المطالبات على بنوك التنمية	82,359	15,119	67,240
6	المطالبات على البنوك	319,806	70,933	248,873
7	المطالبات على الشركات	1,880,548	397,307	1,483,241
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	449,363	82,494	366,869
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	24,644	4,523	20,121
11	مراكز السلع والبضائع	596	109	487
12	الاستثمارات العقارية	138,279	25,384	112,895
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	108,906	19,992	88,914
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	226,612	79,617	146,995
	الإجمالي	3,675,938	860,497	2,815,441

متوسط الانكشافات " الممولة ذاتياً والتمويل من حسابات الاستثمار المطلقة " على أساس ربع سنوي

2021 ألف دينار كويتي				
م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	9,554	9,554	-
2	المطالبات على الدول	389,223	140,010	249,213
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	101,883	21,803	80,080
5	المطالبات على بنوك التنمية	88,039	18,835	69,204
6	المطالبات على البنوك	347,624	88,714	258,910
7	المطالبات على الشركات	1,789,822	436,574	1,353,248
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	481,454	103,495	377,959
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	35,505	7,980	27,525
11	مراكز السلع والبضائع	161	34	127
12	الاستثمارات العقارية	131,289	28,138	103,151
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	118,237	25,483	92,754
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	282,605	116,417	166,188
	الإجمالي	3,775,396	997,037	2,778,359

2020 ألف دينار كويتي				
م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	10,586	10,586	-
2	المطالبات على الدول	295,347	89,611	205,736
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	108,050	20,454	87,596
5	المطالبات على بنوك التنمية	84,477	15,998	68,479
6	المطالبات على البنوك	349,315	103,389	245,926
7	المطالبات على الشركات	1,832,898	397,798	1,435,100
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	418,970	78,963	340,007
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	30,424	5,916	24,508
11	مراكز السلع والبضائع	1,293	261	1,032
12	الاستثمارات العقارية	125,122	23,663	101,459
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	112,534	21,316	91,218
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	235,619	101,625	133,994
	الإجمالي	3,604,635	869,580	2,735,055

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ تركزات المخاطر الائتمانية عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في النشاط التجاري نفسه أو في أنشطة ما في نفس المنطقة الجغرافية، أو تكون عرضة لنفس البيئة الاقتصادية بما يؤدي إلى تأثير قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التي تتأثر بنحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أية ظروف أخرى، وتشير تركزات المخاطر الائتمانية إلى تأثير أداء البنك نسبياً بالتطورات التي تؤثر على نحو مشابه على الأطراف المقابلة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	5,930	-	-	-	-	5,930
2	المطالبات على الدول	397,076	8,486	13,456	11,384	-	430,402
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	94,593	-	-	-	-	94,593
5	المطالبات على بنوك التنمية	81,977	-	-	-	-	81,977
6	المطالبات على البنوك	343,134	6,260	26,824	2,736	-	378,954
7	المطالبات على الشركات	1,726,807	24,109	16,971	10,548	-	1,778,435
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	510,257	-	-	-	-	510,257
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	26,500	-	-	-	-	26,500
11	مراكز السلع والبضائع	70	-	-	-	-	70
12	الاستثمارات العقارية	18,715	100,348	4,542	-	-	123,605
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	133,996	-	-	-	-	133,996
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	209,167	41,579	11,444	6,866	31,389	300,445
	الإجمالي	3,548,222	180,782	73,237	31,534	31,389	3,865,16

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	11,873	-	-	-	-	11,873
2	المطالبات على الدول	313,738	2,154	9,269	1,270	-	326,431
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	97,341	-	-	9,180	-	106,521
5	المطالبات على بنوك التنمية	82,359	-	-	-	-	82,359
6	المطالبات على البنوك	303,712	3,467	9,871	2,756	-	319,806
7	المطالبات على الشركات	1,822,869	30,921	14,237	12,521	-	1,880,548
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	449,363	-	-	-	-	449,363
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	24,644	-	-	-	-	24,644
11	مراكز السلع والبضائع	596	-	-	-	-	596
12	الاستثمارات العقارية	18,886	90,303	29,090	-	-	138,279
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	104,312	4,594	-	-	-	108,906
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	154,461	35,469	7,234	7,301	22,147	226,612
	الإجمالي	3,384,154	166,908	69,701	33,028	22,147	3,675,938

الإستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2021
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	5,930	-	-	5,930
2	المطالبات على الدول	301,209	42,549	86,644	430,402
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	72,546	20,402	1,645	94,593
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	765	81,212	81,977
6	المطالبات على البنوك	350,572	5,961	22,421	378,954
7	المطالبات على الشركات	1,138,811	519,983	119,641	1,778,435
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,118	8,981	498,158	510,257
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	26,500	-	-	26,500
11	مراكز السلع والبضائع	-	70	-	70
12	الاستثمارات العقارية	-	-	123,605	123,605
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	117,527	13,926	2,543	133,996
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	14,215	1,109	285,121	300,445
	الإجمالي	2,030,428	613,746	1,220,990	3,865,164

2020
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	11,873	-	-	11,873
2	المطالبات على الدول	222,905	25,854	77,672	326,431
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	73,780	22,573	10,168	106,521
5	المطالبات على بنوك التنمية	7,600	1,519	73,240	82,359
6	المطالبات على البنوك	298,981	7,594	13,231	319,806
7	المطالبات على الشركات	1,192,578	608,166	79,804	1,880,548
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,626	7,155	438,582	449,363
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	24,644	-	-	24,644
11	مراكز السلع والبضائع	-	596	-	596
12	الاستثمارات العقارية	-	-	138,279	138,279
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	96,567	11,201	1,138	108,906
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	4,728	2,034	219,850	226,612
	الإجمالي	1,937,282	686,692	1,051,964	3,675,938

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2021
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	5,930	5,930
2	المطالبات على الدول	-	1,529	-	342,734	86,139	430,402
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	24,908	-	-	1,645	68,040	94,593
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	81,977	-	-	-	81,977
6	المطالبات على البنوك	-	378,954	-	-	-	378,954
7	المطالبات على الشركات	503,672	80,474	950,357	-	243,932	1,778,435
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	510,257	510,257
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	999	-	10,022	-	15,479	26,500
11	مراكز السلع والبضائع	70	-	-	-	-	70
12	الاستثمارات العقارية	-	-	123,605	-	-	123,605
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	44,766	-	89,230	133,996
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	300,445	300,445
	الإجمالي	529,649	542,934	1,128,750	344,379	1,319,452	3,865,164

2020
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	11,873	11,873
2	المطالبات على الدول	-	-	-	275,837	50,594	326,431
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	22,572	-	-	10,168	73,781	106,521
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	82,359	-	-	-	82,359
6	المطالبات على البنوك	-	319,806	-	-	-	319,806
7	المطالبات على الشركات	461,123	99,688	1,031,999	-	287,738	1,880,548
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	449,363	449,363
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	999	-	10,022	-	13,623	24,644
11	مراكز السلع والبضائع	596	-	-	-	-	596
12	الاستثمارات العقارية	-	-	138,279	-	-	138,279
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	38,636	-	70,270	108,906
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	226,612	226,612
	الإجمالي	485,290	501,853	1,218,936	286,005	1,183,854	3,675,938

1.1.5 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يخص تحديد حجم المخصصات المطلوبة لمقابلة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال تطبيق متطلبات معيار المحاسبي (IFRS 9) و فيما يتعلق بمحفظة التسهيلات الائتمانية / التمويل فإنه يقوم باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 مع الالتزام بتوجيهات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص أو وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها، أيهما أكبر.

انكشافات التسهيلات التمويلية غير المنتظمة ومتأخرة السداد بما يتفق مع المحافظ القياسية

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (منخفضة القيمة)، متضمنة أرصدة المدينون للبنك 39,593 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والفوائد المعلقة (31 ديسمبر 2020: 790, 30 ألف دينار كويتي) ومبلغ 23,792 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض احتساب معيار كفاية رأس المال (31 ديسمبر 2021: 10,716 ألف دينار كويتي).

وبلغت مخصصات البنك 80,123 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 59,954 ألف دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2020: 46,620 ألف دينار كويتي) (متضمنة مخصص عام بمبلغ 40,502 ألف دينار كويتي).

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للمحافظ القياسية

2021
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	37,198	21,397	18,216	3,181	181,726
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,395	2,395	1,520	875	19,536
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-	-
	الإجمالي	39,593	23,792	19,736	4,056	201,262

2020
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	29,407	9,328	5,073	4,255	29,539
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,388	1,388	1,045	343	13,732
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-	-
	الإجمالي	30,795	10,716	6,118	4,598	43,271

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للتقسيم الجغرافي

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	30,666	23,792	19,736	4,056	201,262
2	أوروبا	-	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-	-
4	باقي دول العالم	8,927	-	-	-	-
	الإجمالي	39,593	23,792	19,736	4,056	201,262

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	21,846	10,716	6,118	4,598	43,271
2	أوروبا	-	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-	-
4	باقي دول العالم	8,949	-	-	-	-
	الإجمالي	30,795	10,716	6,118	4,598	43,271

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للقطاعات الصناعية

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	1,222	105	782	25,035
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	إنشاءات وعقارات	35,665	17,783	2,417	154,981
4	أخرى	2,706	1,848	857	21,246
	الإجمالي	39,593	19,736	4,056	201,262

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	575	21	83	2,288
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	1,003
3	إنشاءات وعقارات	27,030	3,513	4,162	25,265
4	أخرى	3,190	2,584	353	14,715
	الإجمالي	30,795	6,118	4,598	43,271

تقديم الإنكشافات الغير منتظمة والمتأخرة

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	متأخرة
1	منخفضة القيمة	-	5,326	2,021	32,246	39,593
2	متأخرة	201,262	-	-	-	201,262
	الإجمالي	201,262	5,326	2,021	32,246	251,967

2020 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	متأخرة
1	منخفضة القيمة	-	5,179	2,525	23,091	30,795
2	متأخرة	43,271	-	-	-	43,271
	الإجمالي	43,271	5,179	2,525	23,091	74,066

رصيد المخصص العام

م	توزيع المخصص العام على الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
1	المطالبات على الدول	-	136
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	969	938
3	المطالبات على البنوك	377	552
4	المطالبات على الشركات	33,970	52,010
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	4,363	4,971
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-
7	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	823	1,347
	الإجمالي	40,502	59,954

م	توزيع المخصص العام وفقاً للتقسيم الجغرافي	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	39,963	59,604
2	أوروبا	179	163
3	آسيا	120	105
4	باقي دول العالم	240	82
	الإجمالي	40,502	59,954

2.1.5 الأساليب المستخدمة لتخفيف المخاطر

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن التمويلات التي تقل عن قيمة ضماناتها والحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان إلى جانب إعادة تقييم الضمانات، ومعدل تكرار عمليات التقييم، وأسس ذلك، والتوثيق، والتكافل، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك، ووفق السياسة الائتمانية، يعتمد معدل تكرار عمليات تقييم الضمان على نوع الضمان نفسه؛ حيث يلزم إجراء تقييم يومي في حالة الأسهم المقدمة كضمان، كذلك في الحالات التي تكون فيها عملة الضمان مختلفة عن عملة الانكشاف. ويتم ذلك من خلال إدارة مستقلة عن مجموعات الأعمال لضمان تحقيق الموضوعية.

كما يتضمن الضمان المقبول النقد، والكفالات البنكية، والأسهم، والعقارات، وما إلى ذلك بما يتناسب مع الشروط المعينة الخاصة بأهلية الضمان ومتطلبات هامش الربح إلخ المنصوص عليها في السياسة الائتمانية. وتشتمل عملية تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة لحساب كفاية رأس المال الضمان المقدم في شكل نقدي أو أسهم إضافة إلى الكفالات التي تتفق مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال.

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية

2021 ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	5,930	-	-
2	المطالبات على الدول	430,402	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	94,593	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	81,977	-	-
6	المطالبات على البنوك	378,954	-	-
7	المطالبات على الشركات	1,778,435	211,898	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	510,257	10,961	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	26,500	3,324	-
11	مراكز السلع والبضائع	70	0	-
12	الاستثمارات العقارية	123,605	0	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	133,996	22,534	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	300,445	-	-
	الإجمالي	3,865,164	248,717	-

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	11,873	-	-
2	المطالبات على الدول	326,431	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	106,521	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	82,359	-	-
6	المطالبات على البنوك	319,806	-	-
7	المطالبات على الشركات	1,880,548	285,099	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	449,363	6,480	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	24,644	479	-
11	مراكز السلع والبضائع	596	-	-
12	الاستثمارات العقارية	138,279	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	108,906	28,467	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	226,612	-	-
	الإجمالي	3,675,938	320,525	-

5 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات التي تحدث في عملية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة تغير أسعار السوق. وقد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في معدل الربح، والعملية، ومنتجات حقوق الملكية، والتي تتعرض جميعها للتحركات والتغيرات السوقية العامة والخاصة على مستوى قلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الأرباح، هوامش الربح الائتمانية، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار حقوق الملكية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق، إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها، وتمثل مسؤولية مجموعة الاستثمار والخزينة في إدارة ومراقبة مخاطر السوق استباقياً والتي تنشأ عن التغيرات في الاستثمارات والأدوات المالية وكذلك بالنسبة للصفقات خارج إطار السوق الرسمي.

1.2.5 إطار عمل مخاطر السوق

يتبع البنك الممارسات السوقية فيما يتعلق بتقييم مراكزه، كما يتلقى معلومات منتظمة حول السوق من أجل تنظيم المخاطر السوقية.

ويتألف إطار عمل المخاطر السوقية من العناصر التالية:

- حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك.

- إجراء تقييم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق التي تنشر من قبل جهات مستقلة وإجراء مراجعة مستمرة لجميع المراكز المفتوحة.

تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، ذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

3.5 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. وتعتبر إدارة مخاطر السيولة واحدة من أهم الإدارات الحيوية التي تدير الأعمال المصرفية اليومية. ولمواجهة أي أمر عارض، يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي ويتم مراجعة مركز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري. وعلاوة على ذلك، تتم مراقبة مركز احتياطي السيولة ومعادلات التسهيلات الائتمانية مقابل الإيداعات المؤهلة بشكل يومي.

قام البنك بوضع خطة تمويل الطوارئ، وسوف تستخدم كخطة عمل يتعين الالتزام بها خلال أي حالة من حالات الطوارئ في السيولة، وتضع خطة تمويل الطوارئ إطار عمل من شأنه أن يحسن جاهزية البنك لمعالجة أي من أوضاع الضغط على السيولة والتي قد تنشأ بسبب مشكلات نظامية أو غير نظامية. وتعمل خطة تمويل الطوارئ على تحديد الأحداث التي تتطلب التدخل والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة حيث تبين الخطة الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لإدارة الأزمة، وتضع الخطة أيضاً الهيكل والمسؤوليات الإدارية لضمان تحقيق المساءلة في معالجة أي أمر طارئ. وتعتبر خطة تمويل الطوارئ جزءاً مكملاً من سياسة مخاطر السيولة القائمة والخاصة بالبنك وسوف يتم العمل بخطة تمويل الطوارئ فقط في حالات الضغط على السيولة أو الأوضاع العكسية للسيولة سواء كانت تلك الحالات حقيقية أو متوقعة.

أ. بلغ معدل الأصول قصيرة الأجل مقابل الالتزامات قصيرة الأجل 92% كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 94%)، وتم احتسابه كما يلي:

م	البنود	2021	2020
1	الأصول المتداولة (ألف دينار كويتي)	2,546,535	2,554,100
2	الالتزامات المتداولة (ألف دينار كويتي)	2,756,974	2,724,680
	المعدل الحالي %	92%	94%

ب. نورد فيما يلي تحليل استحقاق فئات مصادر الأموال (الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة):

2021 ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	244,041	-	-	244,041
2	حسابات الاستثمار المطلقة	1,598,500	864,674	88,540	2,551,714
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	5,735	-	-	6,448
	الإجمالي	1,848,274	864,674	88,540	2,801,490

2020 ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	195,897	-	-	195,897
2	حسابات الاستثمار المطلقة	1,590,842	902,007	152,615	2,645,464
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	6,448	-	-	6,448
	الإجمالي	1,793,187	902,007	152,615	2,847,809

1.3.5 معيار تغطية السيولة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة الكمية والكيفية في هذا القسم وفقاً لتعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ/346/2014) بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة و المرسل إلى جميع البنوك المحلية الإسلامية في 2014/12/23.

معيار تغطية السيولة

الإفصاح النوعي لمعيار تغطية السيولة

يعتبر معيار تغطية السيولة مقياس عالمي لتقييم مستوى السيولة لدى البنك. ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم تحت سيناريوهات ضغط محددة.

(HQLAs) قيمة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة

يتم احتساب معيار تغطية السيولة كما يلي:

صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ 30 التالية

تتألف الأصول السائلة من أصول عالية الجودة يمكن تحويلها أو استخدامها كضمانة للحصول على تمويلات تحت ظروف الضغط. وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى فئتين: أصول المستوى الأول و أصول المستوى الثاني. حيث يمكن إدراج أصول المستوى الأول بدون أية استقطاعات بينما يجوز للبنوك إدراج أصول المستوى الثاني / الفئة (أ) بتطبيق نسبة استقطاع 15% بحد أدنى وأصول المستوى الثاني (الفئة ب) بنسبة استقطاع (50%) بحد أدنى.

صافي التدفقات النقدية الخارجة هو إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحاً منه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال الأيام الـ 30 اللاحقة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارج المتوقعة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف الأصول التعاقدية بالمعدلات المتوقعة لتدفقها وبما لا يزيد على 70% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

ينصب تركيز البنك على تنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الرئيسية الخاصة به. وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بإدارة السيولة من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصفة مستمرة. وتتضمن تلك العملية تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر الأصول عالية الجودة والتي يمكن أن تستخدم لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم الأمر. ويقوم البنك كذلك بعمل اختبارات الضغط لقياس تأثير الضغط على السيولة في سيناريوهات متنوعة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بوضع خطة لتمويل الطوارئ لإدارة السيول خلال ظروف الضغط.

متوسط الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال ربع السنة المنتهي في 31

ديسمبر 2021 بلغ 479.9 مليون دينار كويتي. وشكلت نسبة احتياطات بنك الكويت المركزي منه 66%. وبلغ متوسط التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة الـ 30 يوم 558.3 مليون دينار كويتي بينما بلغ متوسط التدفقات الداخلة من الأصول 242 مليون دينار كويتي.

بلغ معيار تغطية السيولة الخاص بالبنك 102% (بناء على متوسط المركز خلال الثلاث أشهر الماضية) وهو أعلى من الحد الأدنى 80% المحدد من قبل بنك الكويت المركزي لعام 2021. وتتم إدارة السيولة بصفة مركزية من خلال إدارة الخزينة بالبنك. ويمتلك البنك مصادر سيولة كافية للتدفقات النقدية الخارجة وترى الإدارة أن البنك لديه سيولة كافية وفقاً لمتطلبات معيار تغطية السيولة. وتتولى لجنة الأصول والخصوم بالبنك مسؤولية الإشراف على إدارة السيولة ومراجعة المراكز على أساس شهري و/أو عند الحاجة بناء على المخاطر النظامية.

الجدول التالي يوضح البيانات الكمية لمعايير تغطية السيولة:

نموذج الافصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

"القيمة بالألف دينار"			م	البيان
القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)*	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)*			
الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)				
479,954	-		1	الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)
التدفقات النقدية الخارجة				
150,754	768,865		2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة
-	-		3	• الودائع المستقرة
150,754	768,865		4	• الودائع الأقل استقراراً
374,621	713,027		5	• الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة.
-	-		6	الودائع التشغيلية
374,621	713,027		7	• الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)
-	-		8	الالتزامات المضمون
-	-		9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:
-	-		10	• الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
-	-		11	• الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكله الأخرى
-	-		12	• خطوط الائتمان والسيولة الملزمة
32,946	658,923		13	• التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى
-	-		14	• تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة
558,322			15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
التدفقات النقدية الداخلة				
-	-		16	• معاملات التمويل المضمونة
241,986	247,259		17	• التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للأطراف المقابلة)
-	-		18	• التدفقات النقدية الداخلة الأخرى
241,986	247,259		19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
معايير تغطية السيولة				
479,954			20	• إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)
316,336			21	• صافي التدفقات النقدية الخارجة
152 %			22	• معيار تغطية السيولة

*متوسط بسيط (Simple Average) لجميع أيام العمل المعد عنها النموذج.

2.3.5 معيار صافي التمويل المستقر

تم إعداد الإفصاحات العامة النوعية والكمية بموجب هذا القسم وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ ر.ب.أ/357/2015) بتاريخ 2015/10/25 بشأن معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت .

الإفصاحات النوعية عن نسبة صافي التمويل المستقر

إن الغرض من تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر ("NSFR") هو ضمان احتفاظ البنوك بحد أدنى من التمويل المستقر بناء على خصائص السيولة الخاصة بالأصول والأنشطة لديها على مدار سنة واحدة. والهدف من ذلك هو الحد من عدم تطابق الاستحقاقات بين بنود الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وبالتالي تقليل مخاطر التمويل.

يتم تحديد الحد الأدنى من متطلبات صافي التمويل المستقر على النحو التالي:

$$\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح} \geq 100\% \times \text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}$$

يتم تعريف "التمويل المستقر" على أنه مبالغ رأس المال والالتزامات المتوقع أن تكون مصادر موثوقة للتمويل على مدى زمني عام واحد في ظل ظروف الضغط المطول. ويقاس التمويل المستقر المتاح بناء على الخصائص العامة للاستقرار النسبي لمصادر التمويل في البنك، بما في ذلك الاستحقاقات التعاقدية لالتزاماته واحتمالية قيام أنواع مختلفة من الممولين بسحب ودائعهم. يتم قياس مبلغ التمويل المستقر المطلوب (RSF) بناءً على الخصائص العامة لوضع مخاطر السيولة الخاصة بموجودات البنك والانكشافات خارج الميزانية. إن الأصول الأكثر سيولة والمتاحة بشكل أكبر للعمل كمصدر للسيولة الممتدة ضمن البيئة الضاغطة المبينة أعلاه تأخذ عوامل أقل من التمويل المستقر المطلوب (وتتطلب تمويل أقل استقراراً) من الأصول التي تعتبر أقل سيولة في مثل هذه الظروف، وبالتالي تتطلب تمويلاً أكثر استقراراً.

تتمثل استراتيجية بنك وربة في ضمان وجود تمويل مستقر متاح وكافي ليتناسب مع التمويل المستقر المطلوب في جميع الأوقات. و لضمان ذلك، يركز البنك على زيادة تمويله من مصادر طويلة الأجل.

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر في البنك 116% كما في 31 ديسمبر 2021 مقارنة بالحد الأدنى المطلوب بنسبة 80%. وبلغ إجمالي التمويل المستقر المتاح بعد إعطاء الأوزان (معاملات التمويل المستقر المتاح) 2,339 مليون دينار كويتي بينما بلغ التمويل المستقر المطلوب 2,025 مليون دينار كويتي بعد إعطاء الأوزان.

فيما يلي المعلومات الكمية عن معيار صافي التمويل المستقر :

نموذج الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية

م	البيان	فترة استحقاق غير محددة	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر	فترة استحقاق أكثر متبقية من ستة أشهر واحدة	فترة استحقاق أقل متبقية من ستة أشهر
التمويل المستقر المتاح					
1	رأس المال:				
2	• رأس المال الرقابي	448,151	-	-	448,151
3	• أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	-
4	الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:	-	-	-	-
5	• المستقرة	-	-	-	-
6	• الأقل استقراراً	-	606,165	68,897	620,276
7	الودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة:	-	-	-	-
8	• الودائع التشغيلية وحسابات الاستثمار	-	-	-	-
9	• لودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	-	1,687,477	284,326	1,271,062
10	الالتزامات الأخرى:	-	-	-	-
11	• صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات	-	-	-	-
12	• الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	60,900	18,423	-	9,078
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح	-	-	-	2,339,489
التمويل المستقر المطلوب					
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	397,097	-	-	15,634
15	الودائع وحسابات الاستثمار لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-
16	عمليات التمويل المنتظمة والأوراق المالية:	-	-	-	-
17	• عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
18	• عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول، والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	14,457	372,846	-	55,927
19	• عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	1,631,234	215,200	1,472,822
20	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-
21	• عمليات التمويل السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-
22	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-
23	• الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المُصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	48,360
				56,894	

القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية

م	البيان	فترة استحقاق غير محددة	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر
24	الأصول الأخرى:	-	-	-	-	-
25	• السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-	-
26	• الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-	-
27	• صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول	-	-	-	-	-
28	• 20% من عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	-	-	-	-	-
29	• الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	359,462	28,590	771	40,684	396,512
30	البنود خارج الميزانية	512,470	89,927	43,712	-	35,430
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	-	-	-	-	2,024,685
32	معياري صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	116%

4.5 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من التغيير في معدلات الأرباح التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية. ويعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظراً لأن قيمة الاستثمارات والتمويلات ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الأرباح. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على معدلات الربح تأثيراً على صافي إيرادات البنك أو هامش الربح.

يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة التنفيذية للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

2021

ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	875	1,233	1,732	744	48	4,633
الالتزامات	(711)	(801)	(1,488)	(702)	(287)	(3,989)
صافي التأثير	164	432	244	42	(239)	643

2021

ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(875)	(1,233)	(1,732)	(744)	(48)	(4,633)
الالتزامات	711	801	1,488	702	287	3,989
صافي التأثير	(164)	(432)	(244)	(42)	239	(643)

2020

ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	709	1,181	1,974	721	151	4,736
الالتزامات	(285)	(1,225)	(1,509)	(706)	(306)	(4,031)
صافي التأثير	424	(44)	465	15	(155)	705

2021

ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(709)	(1,181)	(1,974)	(721)	(151)	(4,736)
الالتزامات	285	1,225	1,509	706	306	4,031
صافي التأثير	(424)	44	(465)	(15)	155	(705)

5.5 مخاطر حقوق الملكية في السجلات المصرفية

بلغت استثمارات البنك في مراكز حقوق الملكية بخلاف صكوك التمويل مبلغ 134,512 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 96,466 ألف دينار كويتي)، كما هو مبين أدناه:

الإستثمارات	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي
أوراق مالية مسعرة	16,899	15,580
أوراق مالية غير مسعرة	5,614	5,538
صناديق ومحافظ غير مسعرة	98,151	61,208
إستثمارات أخرى غير مسعرة	13,848	14,140
الإجمالي	134,512	96,466

تم تسجيل جميع إستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة.

خلال 2021، قام البنك بتسجيل خسائر محققة من بيع إستثمارات حقوق الملكية 1 ألف دينار كويتي (2020: أرباح 2,100 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل وقام بإدراج الأرباح الغير محققة من التغيير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بمبلغ 45 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 33 ألف دينار كويتي) ضمن بنود الدخل الشامل.

في 31 ديسمبر 2021 بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية 8,993 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 6,175 ألف دينار كويتي).

6.5 مخاطر التشغيل

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة، تعطل الأنظمة، الأخطاء البشرية، أو عن الأحداث الخارجية التي تتضمن الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وعندما لا يتم تنفيذ الضوابط، فإنه يترتب على ذلك عواقب قانونية أو رقابية، كما قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو تشويه للسمعة.

1.6.5 إطار عمل مخاطر التشغيل

إعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة من السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة والتي يتم تطبيقها لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر ذات الصلة بأنشطة البنك المصرفية والمالية.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية. كما تعمل هذه المجموعة على ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات من أجل تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها ومراقبتها وفق إطار عمل المخاطر بالبنك.

كما يقوم البنك بإدارة المخاطر التشغيلية وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بـ "الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية" وتوجيهاته الخاصة بـ "الممارسات الصحيحة لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها". إضافة إلى ذلك، يولي البنك إهتماماً خاصاً بالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وأية إخفاقات فيما يتعلق بالمسؤوليات الائتمانية.

وقد قام البنك بوضع سياسته الخاصة بإدارة إستمرارية الأعمال من أجل مواجهة أية إحتتمالات أو إخفاقات داخلية أو خارجية بما يعمل على تيسير عمل البنك.

كما قام البنك بإنشاء موقع طوارئ (DR) للبنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالبنك، بما يضمن عدم تأثير المخاطر التشغيلية على أعمال البنك بشكل غير مواتٍ.

سادساً : حسابات الإستثمار

يتلقى بنك وربة الأموال من المودعين عن طريق أنواع مختلفة من المنتجات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن حسابات الوكالة بالاستثمار المطلقة ويقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي تحقق العائد المستهدف.

كما يتلقى البنك الأموال من المودعين من خلال منتجات المضاربة المطلقة، حيث يقوم المودعون بمنح البنك (المضارب) حق استثمار تلك الأموال مقابل الحصول على حصة بالأرباح، ويتحمل المضارب الخسارة في حال الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط عقود المضاربة.

يتم تحديد أوعية الأصول التي يتم استثمار الأموال بها، إلى جانب تحديد التكاليف والإيرادات المتعلقة بتلك الأوعية (وهي تلك التي تتعلق مباشرة بأصول الوعاء العام، ولا يتم خصم التكاليف الغير مباشرة مثل المصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الموظفين) والتي يتم بناء عليها تحديد صافي الأرباح وتوزيعها بين البنك والمودعين نسبياً بناء على كل من حصة المساهمة في وعاء الأصول وتفاصيل الاتفاقات التعاقدية مع المودعين.

بلغت نسبة الأرباح التي تم توزيعها على حسابات الاستثمار بنظام المشاركة في الأرباح كما يلي:

2021					
م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات إدخار	%0.972	%1.033	%1.051	%1.051

2020					
م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات إدخار	1.02 %	0.818 %	0.644%	0.990%

سابعاً : الضوابط الشرعية

تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بمراقبة تنفيذ القرارات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة. كما تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بمراقبة هذه القرارات بشكل يومي وكذا الرد على أية استفسارات تخص القرارات الشرعية. كما تتضمن أنشطة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مراجعة السياسات والإجراءات والوثائق بما في ذلك نماذج العقود والاتفاقات.

جرى التدقيق الشرعي على العمليات المصرفية للبنك بناءً على خطة تدقيق سنوية والتي من شأنها تغطية جميع إدارات البنك وبناءً على ذلك يتم إصدار تقرير بالنتائج يتم تقديمه من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.

في 31 ديسمبر 2021 بلغت مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام المنتهي 60 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 57 ألف دينار كويتي).

ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

لجنة الترشيحات والمكافآت:

يترأس اللجنة السيد/ حمد مساعد السايير وتضم في عضويتها السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر والسيد بدر خالد الشلفان والسيد / مصعب عمر الفليج ، وتقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والإلتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك.

ولقد قامت اللجنة بالإستعانة بمستشار خارجي لإعداد برنامج الحوافز طويلة الأجل لمسؤولي الإدارة العليا في البنك.

وتتضمن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت فيما يتعلق بسياسة إدارة التعويضات (المكافآت) مايلي على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء مراجعة دورية للسياسة أو عندما يوصي بذلك مجلس الإدارة وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقييم الممارسات التي يتم بموجبها منح المكافآت مقابل إيرادات مستقبلية ذات توقيت واحتمال غير مؤكدين.
- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، للحصول على موافقة المجلس عليها.
- تحديد منظومة منح المكافآت بما يتماشى مع مبادئ الممارسات السليمة في منح المكافآت.
- العمل بشكل وثيق مع لجنة إدارة المخاطر لدى البنك و/أو الرئيس المسؤول عن المخاطر وذلك عند تقييم الحوافز المقترحة بواسطة نظام منح المكافآت.
- مراجعة السياسة والممارسات ذات الصلة بشكل دوري أو حسب الحاجة على الأقل لضمان تحقيق أهدافها المقررة في ضوء المعلومات التي اطلعت عليها والخاصة بسير عمل نظام المكافآت.

بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المكافآت خلال العام 12 اجتماع وبلغت المكافآت التي تم دفعها لأعضائها 69 ألف دينار كويتي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2020: 13 ألف دينار كويتي).

التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

1. الإدارة العليا وتشمل هذه الفئة الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والاشرفية، وشملت الأجر الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.
2. المسؤولون عن الرقابة المالية ورقابة المخاطر، وشملت الأجر الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل مسؤولي الرقابة المالية وإدارة المخاطر وإدارة الإلتزام وإدارة التدقيق الداخلي ووحدة مكافحة غسل الأموال.
3. المتعرضون للمخاطر المادية، وشملت الأجر الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إدارتهم، وتقع عليهم المسؤولية النهائية والخضوع للمسائلة عن المخاطر المتخذة.

يضع بنك وربة سياسة توفر تعويضات ومكافآت عادلة ومناسبة وتنافسية لموظفيه من شأنها تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، هذا وقد وضع البنك إجراءات منظمة لصراف المكافآت المالية أخذاً بعين الاعتبار تطبيق الضوابط الخاصة بنظام الإسترداد «Claw Back» إذا لزم الأمر.

كما أن مجلس الإدارة في البنك يقوم بالإشراف الفعال على نظم وعمليات المكافآت ومراجعة هيكل الرواتب والإشراف عليه لضمان التطبيق الصحيح بمساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت حيث تتضمن مهامها إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها وإجراء مراجعة دورية للسياسة وتقديم التوصيات التي من شأنها ضمان سير عملية منح المكافآت على النحو السليم.

تكون السياسة متوافقة مع التحمل الحضيف للمخاطر. حيث يجب ربط المكافآت بالأداء المتوسط والطويل الأجل للبنك، مع مراعاة تغيير مكونات المكافآت الممنوحة للموظفين بما يناسب المخاطر على المدى الطويل (الإطار الزمني للمخاطر).

تقييم الوظائف:

1. يتم استخدام تقييم الوظائف لتحديد قيمة مالية عادلة للوظائف الفردية داخل البنك.
2. العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في عملية تقييم الوظائف هي صعوبة ودقة مهام الوظيفة، ومتطلبات المعرفة والضغط وسلطة وفعالية الوظيفية، وذلك باستخدام طريقة IPE لتقييم الوظائف.
3. لكل من هذه العناصر، يتم تقييم العمل على نطاق منفصل، يترتب على نتائج تقييم وظائف البنك تحديد الوظيفة ضمن هيكل الدرجات الوظيفية المعني بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

4. تتولى إدارة التعويضات وإدارة الأداء مسؤولية تقييم الوظائف بناء على توصيفات وظيفة دقيقة.

لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع) خلال 2021 (2020: لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع)).

يوضح الجدول التالي قيمة المكافآت التي تم دفعها للإدارة التنفيذية:

		2021
مؤجلة (دينار كويتي)	غير مقيدة (دينار كويتي)	م إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير
مكافآت ثابتة		
-	1,962,844	1 نقدية
-	-	2 أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم
-	63,585	3 مكافآت أخرى
مكافآت متغيرة		
193,066	1,072,825	4 نقدية
-	-	5 سهم أو أدوات متعلقة بالأسهم
-	313,881	6 مكافآت أخرى
193,066	3,413,135	الإجمالي

		2020
مؤجلة (دينار كويتي)	غير مقيدة (دينار كويتي)	م إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير
مكافآت ثابتة		
-	1,757,115	1 نقدية
-	-	2 أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم
-	68,401	3 مكافآت أخرى
مكافآت متغيرة		
195,860	-	4 نقدية
-	-	5 سهم أو أدوات متعلقة بالأسهم
-	49,692	6 مكافآت أخرى
195,860	1,875,208	الإجمالي

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصل عليها الموظفون ذو صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر:

2021		م	إجمالي قيمة الأجر والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
مكافآت ثابتة					
1	نقدية			1,852,494	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم			-	-
3	مكافآت أخرى			73,717	-
مكافآت متغيرة					
4	نقدية			935,983	236,815
5	سهم أو أدوات متعلقة بالأسهم			-	-
6	مكافآت أخرى			321,513	-
	الإجمالي			3,183,707	236,815

2020		م	إجمالي قيمة الأجر والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
مكافآت ثابتة					
1	نقدية			2,025,081	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم			-	-
3	مكافآت أخرى			93,079	-
مكافآت متغيرة					
4	نقدية			-	208,852
5	سهم أو أدوات متعلقة بالأسهم			-	-
6	مكافآت أخرى			67,502	-
	الإجمالي			2,185,662	208,852

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصلت عليها كل فئة من موظفي البنك:

2021		م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافأة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا			20	146,970	3,413,135
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر			26	-	3,183,707
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر			17	99,336	1,375,864

2020		م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافأة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا			16	61,825	1,875,208
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر			28	22,555	2,185,662
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر			13	61,825	1,006,672

البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات

116

بيان المركز المالي المجمع

118

بيان الدخل الشامل المجمع

120

بيان التدفقات النقدية المجمع

112

تقرير مراقبي الحسابات
المستقلين

117

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

119

بيان التغييرات في حقوق
الملكية المجمع

122

إيضاحات حول البيانات المالية
المجمعة



كي بي إم جي صافي ايمطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444

العيان والعيسى وشركاهم
إرنست ويونغ

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧١ الصفاة
الكويت الصفاة ١٢٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع أحمد الجابر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2021 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم «مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة». ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) («الميثاق»). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمر التدقيق الرئيسي

إن أمر التدقيق الرئيسي، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء

إن الاعتراف بخسائر الائتمان لأرصدة التمويل الإسلامي النقدية وغير النقدية إلى العملاء («التسهيلات التمويلية») يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات لها («قواعد بنك الكويت المركزي»). أيهما أعلى كما هو مفصّل عنها في السياسات المحاسبية بالإيضاح 2.4.4 والإيضاح 4 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والازدياد الملحوظ اللاحق في مخاطر الائتمان في تاريخ البيانات المالية المجمعة بالنسبة للاعتراف المبدئي لها وتصنيفها إلى ثلاث مراحل. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لما هو مفصّل عنه من قبل الإدارة، يتم استخدام أساليب نماذج قائمة على الأحكام بشكل أساسي في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن تحديد احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر والتي يتم إعداد نماذج لها استناداً إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ويتم خصمها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة. وكما هو مفصّل عنه بالإيضاح 25، كان لجائحة كوفيد-19 العالمية تأثيراً ملحوظاً على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة كما استوجبت تطبيق درجة عالية من الأحكام. نتيجة لذلك، ارتبطت خسائر الائتمان المتوقعة بدرجة أكبر من عدم التأكد عما هو معتاد كما تخضع المدخلات المستخدمة للتغير بشكل كبير وهو ما قد يؤدي إلى تغير التقديرات بشكل ملحوظ في الفترات المستقبلية.

من ناحية أخرى، يستند الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل التمويلي منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة فيما يتعلق بذلك التسهيل التمويلي.

لقد حددنا "الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء" كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأهمية التسهيلات التمويلية وما يرتبط بها من عدم تأكد من التقديرات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة عند تحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والتصنيف المرحلي اللاحق للعملاء والأحكام الجوهرية المطلوبة من قبل الإدارة عند وضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية والتنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات ترجيح الاحتمالات. ويزداد ذلك نتيجة لوجود درجة عالية من عدم التأكد حول التقديرات بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتي أدت إلى درجة عالية من الأحكام التي يتم اتخاذها، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت إعادة جدولة مبالغ الربح أو أصل المبلغ لبعض التسهيلات التمويلية قد أدت إلى صعوبات مؤقتة أو دائمة للسيولة لدى العملاء.

لقد شملت إجراءات تدقيقنا اختبار عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على تقييم واحتساب مؤشرات الازدياد الجوهري الملحوظ في مخاطر الائتمان وما يترتب عليها من تصنيف مرحلي للعملاء. كما قمنا باختبار مدى فعالية أدوات الرقابة على نماذج احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر ووضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية المتعددة والتنبؤ بمتغيرات عوامل الاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لهذه السيناريوهات. كما شملت الإجراءات تأثير خسائر الائتمان المتوقعة الناشئ عن الاضطراب الاقتصادي الناتج من جائحة كوفيد-19 بما في ذلك تلك التي ركزت على التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة بما في ذلك التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها وتحققنا من مدى ملاءمة تحديد المجموعة لالازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقه مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات التمويلية، تحققنا من مدى تناسب معايير التصنيف المرحلي لدى المجموعة والتي تشمل قيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي قامت الإدارة بمراجعتها في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم مدى اتساق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات احتساب المخصصات القائمة على قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة، والتحقق من احتسابها متى كانت مطلوبة وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة أحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصصات المترتبة عليها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسيما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفضح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

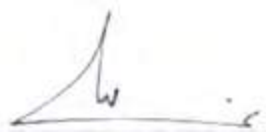
في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب إ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسيما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب إ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجهه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجهه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



د. رشيد محمد الفناعي

مراقب حسابات - ترخيص رقم 130 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافى المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية



بدر عادل العبد الجادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2021

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
110,999	79,856	3	نقد وأرصدة لدى البنوك
357,897	437,043		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
2,497,366	2,473,516	4	مدينو تمويل
90,929	128,898	5	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
237,050	263,753	6	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
108,240	104,891	7	استثمار في مشاريع مشتركة
30,039	18,715	8	عقارات استثمارية
23,074	55,598		موجودات أخرى
19,660	17,942		ممتلكات ومعدات
3,475,254	3,580,212		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
494,355	512,571	9	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,353,454	2,288,918	10	حسابات المودعين
302,429	302,024	11	صكوك مصدرة
44,922	60,900		مطلوبات أخرى
3,195,160	3,164,413		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
157,500	200,000	12	رأس المال
40,000	80,375		علاوة إصدار أسهم
3,098	4,777	12	احتياطي إجباري
1,676	1,607		احتياطي القيمة العادلة
1,469	(112)		احتياطي تحويل عملات أجنبية
(12)	7,882		أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)
203,731	294,529		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
76,363	121,270	13	الصكوك الدائمة الشريحة 1
280,094	415,799		إجمالي حقوق الملكية
3,475,254	3,580,212		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي



عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
109,282	95,410		إيرادات إيداعات وتمويل
(62,826)	(48,580)		تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين
46,456	46,830		صافي إيرادات التمويل
26,252	49,622	14	صافي إيرادات استثمار
3,228	4,035	15	صافي إيرادات أتعاب وعمولات
3,765	4,264		إيرادات أخرى
(907)	2,603		ربح (خسارة) تحويل عملات أجنبية
78,794	107,354		صافي إيرادات التشغيل
(17,669)	(20,444)		تكاليف موظفين
(3,936)	(4,335)		مصرفات عمومية وإدارية
(4,623)	(6,031)		مصرفات استهلاك
(26,228)	(30,810)		صافي مصرفات التشغيل
52,566	76,544		صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
(46,638)	(59,757)		مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
5,928	16,787	16	الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(151)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(166)	(435)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(65)	(171)		الزكاة
(63)	(66)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
5,634	15,964		صافي ربح السنة
0.39 فلس	6.02 فلس	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاح
5,634	15,964	صافي ربح السنة
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر: أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
3,314	(16,373)	صافي التغير في القيمة العادلة
(979)	16,610	التغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(7,903)	(351)	16 تعديل إعادة التصنيف عند إلغاء الاعتراف
(5,568)	(114)	14 صافي الخسائر من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
		تحويل عملات أجنبية:
1,342	(1,257)	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
-	(324)	تعديل إعادة التصنيف عند بيع مشروع مشترك
(4,226)	(1,695)	إجمالي البنود التي يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
		إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:
33	45	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
33	45	إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
(4,193)	(1,650)	خسائر شاملة أخرى للسنة
1,441	14,314	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

إجمالي حقوق الملكية	الصكوك الدائمة الشريحة	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	توزيعات مقترحة	الإجمالي الفرعي	(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي إيجابي	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
280,094	76,363	203,731	-	203,731	(12)	1,469	1,676	3,098	40,000	157,500	كما في 1 يناير 2021
15,964	-	15,964	-	15,964	15,964	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
(1,650)	-	(1,650)	-	(1,650)	-	(1,581)	(69)	-	-	-	خسائر شاملة أخرى
14,314	-	14,314	-	14,314	15,964	(1,581)	(69)	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
82,875	-	82,875	-	82,875	-	-	-	-	40,375	42,500	الزيادة في رأس المال (إيضاح 12)
(172)	-	(172)	-	(172)	(172)	-	-	-	-	-	التكاليف المتعلقة مباشرة بالزيادة في رأس المال
-	-	-	-	-	(1,679)	-	-	1,679	-	-	المحول إلى الاحتياطي الإيجابي
75,808	75,808	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إصدار الصكوك الدائمة الشريحة (إيضاح 13)
(450)	-	(450)	-	(450)	(450)	-	-	-	-	-	تكاليف معاملات من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1
(30,901)	(30,901)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	استرداد الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)
(5,769)	-	(5,769)	-	(5,769)	(5,769)	-	-	-	-	-	أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)
415,799	121,270	294,529	-	294,529	7,882	(112)	1,607	4,777	80,375	200,000	في 31 ديسمبر 2021
294,360	76,363	217,997	7,500	210,497	10,061	127	7,211	3,098	40,000	150,000	كما في 1 يناير 2020
5,634	-	5,634	-	5,634	5,634	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
(4,193)	-	(4,193)	-	(4,193)	-	1,342	(5,535)	-	-	-	(خسائر) إيرادات شاملة أخرى
1,441	-	1,441	-	1,441	5,634	1,342	(5,535)	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
-	-	-	(7,500)	7,500	-	-	-	-	-	7,500	إصدار أسهم منحة (إيضاح 12)
(4,981)	-	(4,981)	-	(4,981)	(4,981)	-	-	-	-	-	أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)
(10,726)	-	(10,726)	-	(10,726)	(10,726)	-	-	-	-	-	خسائر التعديل من برنامج تأجيل السداد
280,094	76,363	203,731	-	203,731	(12)	1,469	1,676	3,098	40,000	157,500	في 31 ديسمبر 2020

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاحات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
			الأنشطة التشغيلية
5,928	16,787		الربح قبل الضرائب و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
			تعديلات لـ:
(26,252)	(49,622)	14	صافي إيرادات استثمار
(795)	(1)		ربح من بيع ممتلكات ومعدات
904	934		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
4,623	6,031		مصروفات استهلاك
46,638	59,757	16	مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
31,046	33,886		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
18,811	(5,510)		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
(294,393)	(19,251)		مدينو تمويل
16,584	(13,497)		موجودات أخرى
(459,005)	18,216		المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
647,643	(64,536)		حسابات المودعين
(4,981)	11,187		مطلوبات أخرى
(627)	(231)		ضرائب مدفوعة
(44,922)	(39,736)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(44,508)	(32,514)		شراء / مساهمات رأسمالية لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
12,685	6,719		متحصلات من بيع / استرداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(157,759)	(110,772)		شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
251,252	63,043		متحصلات من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(13,084)	(20,200)	7	إضافات إلى استثمار في مشاريع مشتركة
-	27,705		متحصلات من بيع استثمار في مشاريع مشتركة
7,278	13,650		متحصلات من بيع عقار استثماري
(6,248)	(1,910)		شراء ممتلكات ومعدات
2,924	1		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
2,175	4,145		توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية
580	602		إيرادات استثمار أخرى مستلمة
5,388	14,328		توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة
1,064	705		إيرادات تأجير مستلمة
61,747	(34,498)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
150,250	(405)		صافي الحركة على الصكوك المصدرة
(2,698)	(4,319)		سداد مطلوبات تأجير
-	82,875		المحصل من زيادة رأس المال

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
-	(172)		التكاليف المتعلقة مباشرةً بزيادة رأس المال
-	75,808		المحصل من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة أ
-	(450)		التكاليف المتعلقة مباشرةً بإصدار الصكوك الدائمة الشريحة أ
-	(30,901)		استرداد الصكوك الدائمة الشريحة أ
(4,981)	(5,769)	13	أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة أ
142,571	116,667		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
159,396	42,433		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
283,637	443,033		النقد والنقد المعادل في ١ يناير
443,033	485,466	3	النقد والنقد المعادل في ٣١ ديسمبر
			معلومات إضافية حول التدفقات النقدية التشغيلية
62,873	45,794		تكاليف تمويل مدفوعة
101,116	96,527		إيرادات تمويل مستلمة

إن الإيضاحات المرفقة من أ إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1. معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010. وأسمه متداول علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج الراجية، - الدور ميزانين 1، شارع عمر بن الخطاب، وعنوانه البريدي المسجل هو ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وذلك طبقاً لما تعتمد عليه هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 مارس 2021 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. تم الإفصاح عن التوزيعات المقترحة والمعتمدة من قبل البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ ضمن الإيضاح 12.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 11 يناير 2022. ولمساهمي البنك صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في ضوء التعديلات التالية:

(أ) قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛

(ب) الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن فترات تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب / ر ب / أ / 461 / 2020 المؤرخ في يوليو 2020. يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من الأرباح أو الخسائر طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ومع ذلك، يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل من الموجودات المالية الناتجة عن أي فترات تأجيل سداد أخرى مقدمة إلى العملاء ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم الاعتراف بكافة خسائر التعديل المتكبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. سوف يؤدي تطبيق هذه السياسة إلى تطبيق عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية والتي تم قياس جميعها وفقاً للقيمة العادلة.

يعرض البنك بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة استناداً إلى نية البنك وقدرته على استرداد/تسوية أغلبية موجودات ومطلوبات بنود البيانات المالية المقابلة. تم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (المتداولة) والاسترداد أو التسوية بما يتجاوز 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (غير المتداولة) ضمن الإيضاح 20.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي مع تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2021. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة ولكنها لم تسر بعد.

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة

قامت المجموعة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات للمرة الأولى، والتي يسري مفعولها للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 (ما لم يرد خلاف ذلك). لم تقم المجموعة بتطبيق أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى بشكل مبكر، والتي تم إصدارها ولكن لم يسر مفعولها بعد.

الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16

تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة والتي تتعلق بالتأثيرات على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمععة عندما يتم استبدال معدل (الإيبور) المعروض فيما بين البنوك بمعدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- مبرر عملي يستلزم تغييرات تعاقدية أو تغييرات على التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغييرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة السوقية.
- تغييرات في فترة السماح والتي يتعين إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الإيبور لتحوط التصنيفات وتحوط الوثائق دون توقف علاقة التحوط.
- تقديم إعفاء مؤقت للشركات من استيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

تتعرض المجموعة لمعدلات الفائدة المعروضة بين البنوك في لندن (ليبور)، وهو السعر المعياري، من خلال أدواتها المالية والتي سيتم استبدالها كجزء من الإصلاح الأساسي للعديد من أدوات قياس ومعايير معدلات الربح الرئيسية. قامت المجموعة بتنفيذ مشروع تحت إشراف لجنة إيبور (IBOR) متعددة الوظائف لإدارة انتقالها من معدلات ليبور إلى معدلات بديلة. تتضمن أهداف لجنة إيبور (IBOR) تقييم مدى الرجوع إلى الموجودات والمطلوبات في التدفقات النقدية لمعدلات ليبور LIBOR، وما إذا كانت هذه العقود تحتاج إلى تعديل نتيجة لتلك الإصلاحات وكيفية إدارة الاتصال بشأن إصلاح معدلات ليبور (LIBOR) مع الأطراف المقابلة. إن العقود الجديدة التي ستنبرها المجموعة في الأول من يناير 2022 أو ما بعده سوف تعتمد على استخدام أسعار فائدة معيارية بديلة مختلفة وتتضمن بعض الأسعار "الخالية من المخاطر".

سيؤثر التحول من معدلات ليبور (LIBOR) إلى نظام المعدلات الخالية من المخاطر أو "المعدل المرجعي" البديل على أسعار الودائع والتمويل الإسلامي وأدوات التحوط وسندات الدين.

الموجودات والمطلوبات المالية

إن تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات إيبور (IBOR) يتم بشكل أساسي من خلال معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي. ستقوم المجموعة بتحويل هذه العقود إلى المعدلات الخالية من المخاطر من خلال اتفاقيات ثنائية في موعد أقصاه يونيو 2023.

إن تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية التي تعتمد على معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد يونيو 2023 يبلغ 260,799 ألف دينار كويتي ومبلغ 30,250 ألف دينار كويتي على التوالي. تجري المجموعة مناقشات مع العملاء من الأطراف المقابلة لإحداث انتقال منظم للتعرضات المتعلقة بالدولار الأمريكي إلى المعدلات الخالية من المخاطر ذات الصلة.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

لا يوجد لدى المجموعة أي تعرض لأدوات تحوط بمعدلات ليبور تتعلق بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد يونيو 2023.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة (تتمة)

امتيازات الإعفاء من التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 - بعد 30 يونيو 2021 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 مايو 2020 امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 - تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير. تمنح التعديلات إعفاء للمستأجرين من تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشأن المحاسبة عن تعديل عقد التأجير بما يعكس امتيازات التأجير الناشئة كنتيجة مباشرة لتفشي وباء كوفيد-19. نظراً لكونه مبرراً عملياً، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان امتياز الإعفاء من التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 والممنوح من المؤجر يمثل تعديلاً لعقد التأجير أم لا. يقوم المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار باحتساب أي

تغيير في مدفوعات التأجير الناتجة عن امتياز الإعفاء من التأجير المتعلق بكوفيد-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد التأجير.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن نظراً لاستمرار تأثير جائحة فيروس كوفيد-19، وبتاريخ 31 مارس 2021 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة تطبيق المبرر العملي إلى 30 يونيو 2022. ينطبق التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021.

لم ينتج عن هذا التعديل تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات متى أمكن ذلك عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ عقود التأمين

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2017 المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين، وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين الذي يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. وما أن يسري، يحل المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية ٤ عقود التأمين الصادر في سنة ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة والتأمين العام والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدر هذه العقود وكذلك بما يخضع لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا المشاركة التقديرية. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ متطلبات محاسبية جديدة للمنتجات المصرفية مع مزايا التأمين التي قد تؤثر على تحديد أي من الأدوات أو بنودها سيندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

بطاقات الائتمان والمنتجات المماثلة التي تمنح تغطية تأمينية: ستمكن معظم الجهات المصدرة لهذه المنتجات من مواصلة معاملتها المحاسبية الحالية كأداة مالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يستثنى المعيار الدولي للتقارير المالية 17 من نطاقه عقود بطاقات الائتمان (والعقود الأخرى المماثلة التي تمنح الائتمان أو ترتيبات المدفوعات) التي تستوفي تعريف عقد التأمين فقط في حالة ألا تعكس المنشأة تقييماً لمخاطر التأمين المرتبطة بعميل فردي عند تحديد سعر العقد مع ذلك العميل. عندما يتم منح التغطية التأمينية كجزء من الشروط التعاقدية لبطاقة الائتمان، يتعين على الجهة المصدرة ما يلي:

• فصل بند التغطية التأمينية وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عليه

• تطبيق المعايير الأخرى السارية (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود مع العملاء أو معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة) على البنود الأخرى.

عقود القروض التي تستوفي تعريف التأمين ولكنها تحد من قيمة التعويض عن الأحداث المؤمن عليها على المبلغ المطلوب بخلاف ذلك لتسوية التزام حامل الوثيقة الذي ينص عليه العقد: لدى الجهات المصدرة لهذه القروض - على سبيل المثال منح قرض مع إعفاء من السداد في حالة الوفاة - خيار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 17. سيتم الاختيار على مستوى المحفظة وسيكون غير قابل للإلغاء.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد (تتمة) المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين (تتمة)

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على فترات البيانات المالية المجمعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع ضرورة إدراج المبالغ المقارنة. ويسمح بالتطبيق المبكر ولكن شريطة أن تقوم المنشأة أيضاً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أو قبل تاريخ قيامها بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لأول مرة.

إن المجموعة حالياً بصدد تقييم تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ على بياناتها المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة

في يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، وتبين التعديلات ما يلي:

• المقصود بالحق في تأجيل التسوية.

- وجوب أن ينشأ الحق في التأجيل بنهاية الفترة المالية.
- عدم تأثر هذا التصنيف باحتمالية أن تمارس شركة معينة حقها في التأجيل.
- في حال كان أحد المشتقات الضمنية فقط في التزام قابل للتحويل يمثل بذاته أداة حقوق ملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفه.

تسري التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو ما بعده ويتعين تطبيقها بأثر رجعي. إن المجموعة حالياً بصدد تقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات التمويل الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال - إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي. والغرض من هذه التعديلات هو استبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في سنة 1989 بإشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في مارس 2018 دون أن يطرأ أي تغيير ملحوظ في المتطلبات المتعلقة به.

كما أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاءً من مبادئ الاعتراف الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية 3 لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة خلال "اليوم الثاني للتطبيق" والنتيجة عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي تدرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الضرائب، في حالة تكديدها بصورة منفصلة.

وفي نفس الوقت، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية توضيح الإرشادات الحالية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 3 المتعلقة بالموجودات المحتملة والتي لن تتأثر باستبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتسري بأثر مستقبلي.

الممتلكات والمنشآت والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والمنشآت والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود، والتي تمنع المنشآت من أن تقوم بخصم أي متحصلات ناتجة من بيع بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات من تكلفة بيع أي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات وذلك في حالة الوصول بذلك الأصل إلى الموقع والحالة الضرورية لأن يكون جاهزاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، بدلاً من ذلك، تسجل المنشأة المتحصلات من بيع مثل هذه البنود وتكاليف إنتاج تلك البنود ضمن الأرباح أو الخسائر.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية أقرب فترة معروضة في حالة قيام المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير جوهري على المجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية - الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10 بالمائة" في حالة استبعاد المطلوبات المالية

كجزء من التحسينات السنوية 2018 - 2020 على المعايير الدولية للتقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح التعديل الرسوم التي تقوم المنشأة بإدراجها عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تطبق المنشأة التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو استبدالها في أو بعد بداية فترة التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل لأول مرة.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة التعديلات على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل أولاً.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثيراً جوهرياً على المجموعة.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8

في فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8، حيث يقدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لأساليب القياس والمدخلات لإعداد التقديرات المحاسبية.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 وتطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن هذه الحقيقة.

ليس من المتوقع أن يكن لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على المجموعة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2

في فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2 اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

تطبق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة 2 توفر إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح مادي على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمجموعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.4.1 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعّة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة البنك) كما في 31 ديسمبر 2021. تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.1 أساس التجميع (تتمة)

وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

بشكل عام، يوجد افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تمنح حق ممارسة السيطرة. ولعدم هذا الافتراض، وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة المعلومات والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

- الترتيب التعاقدية القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تمارس المجموعة السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعّة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل.

تتسبب الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية لديها مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية في حين يتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تسجيل أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. فيما يلي الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

حصة الملكية %		اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس
31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021			
100	100	شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان
100	100	شركة الثمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان
100	100	شركة الكوت القابضة المحدودة	عقارات	جزيرة
100	100	شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان
-	100	شركة صكوك وربة الشريحة 2 (2) المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان
-	100	شركة وربة الاستشارية المحدودة	خدمات إدارة الشركات	جزر الكايمان

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي

2.4.2.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء، وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

2. القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

2.4.2.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ضمن إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بتلك الأداة.

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

• النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل - كما هو مشار إليه في بيان التدفقات النقدية المجمع - من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المحتجزة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك المستحقة عند الطلب أو ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

• الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يقوم البنك فقط بقياس الإيداعات لدى البنوك ومديني التمويل والاستثمارات المالية الأخرى وفقاً للتكلفة المطفأة إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين:

• أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

• أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والأرباح فقط لأصل المبلغ القائم.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد البنك نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية بما يحقق الأغراض من الأعمال:

• المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وعلى وجه الخصوص طريقة إدارة تلك المخاطر؛

• كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها).

كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل البنك. يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيرد هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

كخطوة ثانية من عملية التصنيف، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح، يقوم البنك بتطبيق أحكام، وبراغي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والربح عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

• أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يطبق البنك فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

• أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
• أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة للموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المضافة. تم توضيح طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، وأدناه، وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر.

لا تعمل خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على تخفيض القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجمع والتي تظل مقاسة وفقاً للقيمة العادلة. بدلا من ذلك، يتم تسجيل مبلغ مكافئ للمخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات وفقاً للتكلفة المضافة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كمبلغ انخفاض قيمة متراكم مع إدراج مخصص مقابل ضمن الأرباح أو الخسائر. ويعد إدراج الخسائر المتراكمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالموجودات.

• أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الاعتراف المبدئي، قد يختار البنك أحياناً تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٢ الأدوات المالية. العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم أبداً إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات باستثناء أن يستفيد البنك من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة حيث يتم في هذه الحالة تسجيل هذه الأرباح ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم الانخفاض في القيمة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.4.2 الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

• الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل الموجودات المالية والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة في تلك الموجودات والمطلوبات التي لا يحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي قامت الإدارة بتصنيفها عند الاعتراف المبدئي أو يتعين على نحو إلزامي قياسها بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا تحدد الإدارة تصنيف الأداة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إلا عند استيفاء أحد المعايير التالية. يتحدد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

• يجب أن يستبعد التصنيف أو يحد بشكل كبير من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنتج في الحالات الأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج الأرباح أو الخسائر وفقاً لأساس مختلف، أو

• تمثل المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) جزءاً من مجموعة مطلوبات مالية (أو موجودات مالية أو كليهما طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق استراتيجية استثمار أو إدارة مخاطر موثقة.

• تتضمن المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) واحدة أو أكثر من المشتقات المتضمنة ما لم تعدل بصورة ملحوظة من التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد بخلاف ذلك أو عندما يتضح في ضوء قدر قليل من التحليل أو دونه متى يتم مراعاة أداة مماثلة واحتمالية عدم السماح بفصل الأداة (الأدوات) المشتقة المتضمنة.

• المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم احتساب التكلفة المضافة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً من معدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق إلي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والصكوك المصدرة والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

• الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض غير المسحوبة

يقوم البنك بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض.

يتم مبدئياً تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم، لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. واعتباراً من 1 يناير 2018، تم قياس التزام البنك مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصص المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

يتم تسجيل القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو

- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك، وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية العامة (تتمة)

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداه أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

إلغاء الاعتراف نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهرياً إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كأرباح أو خسائر إلغاء اعتراف في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل المسجلة حديثاً ضمن المرحلة الأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية إلغاء الاعتراف بأرصدة مديني التمويل أو الاعتراف بها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغيير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- تغيير الطرف المقابل

في حالة وقوع مثل هذه التعديلات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

إذا لم تؤد هذه التعديلات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهرياً، فبالتالي يتم إلغاء الاعتراف. واستناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصصة وفقاً لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي

ينطبق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود وأدوات الدين المدرجة بالقيمة

العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم يكن هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحقة، تستند خسائر الائتمان إلى التغيير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة الكفالات البنكية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية غير المسحوبة (القابلة وغير القابلة للإلغاء) (يشار إليهما معاً بـ "التسهيلات التمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تعتبر المجموعة الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك المصدرة من بنك الكويت المركزي وحكومة الكويت ذات مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة ضئيلة. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

تري المجموعة أن النقد والنقد المعادل ذي مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وضمن بنك الكويت المركزي للودائع المودعة لدى البنوك المحلية.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجل مخصص لانخفاض قيمة التسهيلات التمويلية طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات البنك المركزي أيهما أعلى.

2.4.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4.1 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاثة مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ مكافئ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو لانكشافات المحددة كالكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد ازدياداً ملحوظاً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمخفضة ائتمانياً استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا وجد ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة المخاطر

في حالة التعثر على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة بالمخاطر في حالة التعثر عند الاعتراف المبدئي، وتتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة و النسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر لها السداد لمدة 30 يوماً مرتبطة بزيادة ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة ٢ حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضا بتقييم ما إذا تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية لانخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة 90 يوماً. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة حول ما يلي :

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- منح المقرض امتياز إلى المقترض لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه المقترض.
- تلاشي السوق النشط للأوراق المالية نتيجة للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير بما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الازدياد الملحوظ لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتمال نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجموع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المضافة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجموع.

إدراج المعلومات المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر على إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم. وتتطلب تلك العوامل تقيماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثير خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أي توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

سيناريوهات مستقبلية متعددة

تحدد المجموعة مخصصها لخسائر الائتمان باستخدام أربعة سيناريوهات مرجحة ترجيحاً مستقبلياً. يأخذ البنك في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات والبيانات من أجل تحقيق توقعات وتنبؤات غير متحيزة. تعد المجموعة السيناريوهات باستخدام التوقعات. يتم إنشاء التوقعات باستخدام نماذج داخلية وخارجية يتم تعديلها بواسطة المجموعة حسب الضرورة لتشكيل وجهة نظر "خط الأساس" للاتجاه المستقبلي الأكثر احتمالية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية لسيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن العملية وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين (التحسن والتراجع) وأخذ الاحتمالات النسبية لكل نتيجة في الاعتبار.

يمثل "خط الأساس" النتيجة الأكثر احتمالية ويتوافق مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تبايناً وتشاؤماً. حددت المجموعة ووثقت العوامل والدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل مجموعة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو وجود تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.2 مخصصات خسائر الائتمان طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدى المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة الدفترية للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل المصنفة كـ "متأخرة السداد" و"متأخرة السداد" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات:

الفترة	المعايير	المخصص المحدد
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	50%
رديئة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل المعمول بها (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

15 الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو بالكامل فقط عندما لا يكون لدى البنك توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزئياً. في حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة الدفترية، وتدرج أي استرداد لاحقاً ضمن بند إيرادات أخرى.

2.4.6 المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدير صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة لتطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

عمليات تحوط التدفقات النقدية

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات مسجلة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير مسجل.

طبقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع لدى المجموعة، تقوم استراتيجية المجموعة على تطبيق محاسبة تحوط التدفقات النقدية لإبقاء على تقلبات معدلات الربح وإعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن الحدود المقررة. وهذا التطبيق لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية يتيح للمجموعة الحد من تقلبات التدفقات النقدية الناتجة من مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربح لأداة أو مجموعة أدوات أو التحوط للتفاوتات في معدلات الربح على مستوى المحفظة مقارنة بالمطلوبات المتغيرة بما في ذلك الإصدارات المستقبلية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية العامة (تتمة) 2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تتمة)

عمليات تحوط التدفقات النقدية (تتمة)

ومن وجهة نظر محاسبية، تتمثل عملية تحوط التدفقات النقدية في التحوط للتعرض لمخاطر التباين في التدفقات النقدية الذي ينسب إما إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو التزام مسجل (مثل جميع أو بعض مدفوعات الأرباح المستقبلية على الدين ذي المعدلات المتغيرة) أو معاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة وقد تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية المصنفة والمؤهلة، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط ميدئياً ومباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن حقوق الملكية (احتياطي تحوط التدفقات النقدية). يتم تسجيل الجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة لبيان الأرباح أو الخسائر.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لاختبار فعالية التحوط، تقارن المجموعة التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبنود المتحوط لها والتي ترتبط بالمخاطرة المتحوط لها (على سبيل المثال، مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة أو مخاطر معدلات الربح).

إن المصادر المحتملة لعدم فعالية عمليات تحوط التدفقات النقدية هي نفسها بشكل عام تلك الخاصة بتحوطات القيمة العادلة، الموصوفة أعلاه. غير أنه بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، فإن مخاطر الدفع المسبق أقل صلة بالموضوع، وتشأ أسباب عدم فعالية التحوط من التغيرات في توقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تتطلب المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور أنه لغرض تحديد ما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة للغاية، من المفترض أن معدل الإيبور الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها لم يتغير كنتيجة لإصلاح معدل الإيبور.

2.4.8 الاستثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشروع المشترك هو نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالإجماع من أطراف المتشاركة في السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم اتخاذها عند تحديد السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغييرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحياة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبارها بصورة منفصلة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغيير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغيير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغييرات، متى كان ذلك مناسباً، ضمن بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.4.8 الاستثمارات في مشاريع مشتركة (تتمة)

يتم إعداد البيانات المالية للمشاريع المشتركة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لمطابقة السياسات المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشروع المشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفارق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمه الدفترية ثم تدرج الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد السيطرة المشتركة على المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للمشروع المشترك عند فقد السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع ضمن الأرباح أو الخسائر.

2.4.9 عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها بما في ذلك التأثير الضريبي المقابل. يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى تقييم سنوي يتم إجراؤه من قبل مقيم مستقل معتمد باستخدام أساليب تقييم مناسبة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية إما عندما يتم بيعها (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عندما يتم سحب العقارات الاستثمارية بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف. عند تحديد مبلغ المقابل النقدي المستلم من إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري، تراعى المجموعة تأثيرات المقابل المتغير ووجود أي بنود تمويل جوهرية والمقابل غير النقدي والمقابل المستحق إلى المشتري (إن وجد).

تتم التحويلات إلى (أو من) العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار استثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المقدرة للعقار بالنسبة للمحاسبة اللاحقة تكون القيمة العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام. عندما يتم تحويل العقار الذي يشغله المالك إلى عقاري استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمنشآت والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

2.4.10 ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبند الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره كما يلي:

• مبانى
• أثاث وتكبيبات ومعدات

20-40 سنة

3-5 سنوات

إن بند الممتلكات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم إلغاء الاعتراف به عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية العامة (تتمة) 2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم تحديد المبلغ الممكن استرداده لكل أصل على أساس فردي إلا إذا كان الأصل غير منتج لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. في حالة عدم توافر تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة إلى الموازنات التفصيلية وحسابات التنبؤ التي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الشهرة عليها. تغطي هذه الموازنات والتقديرات المحاسبية عادة فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة لانخفاض القيمة. إن مبلغ الرد محدد بحيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم يتم إدراج الأصل بمبلغ معاد تقييمه وفي هذه الحالة تتم معاملة الرد كزيادة إعادة تقييم.

يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تتوافر الظروف التي تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية.

يتحدد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج نقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. تسجل خسائر انخفاض القيمة إذا كان المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.12 مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقاً لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدار الوقت عندما تفي المجموعة بالتزامات الأداء عن طريق تحويل البضاعة أو الخدمات المتعهد بها إلى عملائها.

إيرادات تأجير

تمثل المجموعة المؤجر في عقود التأجير التشغيلي، تتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة من عقود التأجير التشغيلي للعقار الاستثماري على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير.

إيرادات أتعاب وعمولات

إن الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدار الوقت تستحق على مدار تلك الفترة. وهذه الأتعاب تتضمن إيرادات العمولات وأتعاب الإدارة والاستشارات الأخرى.

تكتسب المجموعة إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات وفقاً للمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أحقيتها فيه مقابل تقديم الخدمات.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية العامة (تتمة) 2.4.13 الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

يتم تحديد التزامات الأداء وكذلك توقيت الوفاء بها في بداية العقد. ولا تتضمن عقود إيرادات المجموعة بصورة نمطية العديد من التزامات الأداء.

عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمبلغ النقدي المقابل لها وعادةً ما يستحق على الفور عند الوفاء بالخدمة عند نقطة زمنية معينة أو في نهاية فترة العقد في حالة الخدمة المقدمة على مدار الوقت.

انتهت المجموعة بشكل عام إلى أنها شركة رئيسية في ترتيبات إيراداتها حيث إنها تسيطر بصورة نمطية على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة

تتضمن إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة وتحتسب بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي والطرق الأخرى على حد سواء.

إيرادات توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

صافي إيرادات الاستثمار

يتضمن صافي إيرادات الاستثمار كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة وتوزيعات الأرباح. وهذا يتضمن أي انعدام فعالية مسجل عن معاملات التحوط.

2.4.14 منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متمائل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما تستلم المجموعة منحًا للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بمبالغ اسمية ويتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استنادًا إلى نمط استهلاك مزايا الأصل الأساسي على أقساط سنوية متساوية.

2.4.15 تحويل العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، وبالنسبة لكل شركة بالمجموعة، يحدد البنك العملة الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية، وتستخدم المجموعة طريقة التجميع المباشرة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري السائد بتاريخ المعاملة.

كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الأنشطة لغير المتاجرة إلى بند أرباح/ (خسائر) تحويل عملات أجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية كما في تاريخ الاعتراف.

شركات المجموعة

عند التجميع، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات، ويتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من التحويل لأغراض التجميع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حياة عملية أجنبية أو أي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحياة كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الختامي.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.16 الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.0% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006، ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإيجابي من ربح السنة عند تحديد الحصة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 7/08..V الذي يسري اعتباراً من 1 ديسمبر 2007.

2.4.17 معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء، ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء – وفقاً لما هو ملائم – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4.18 مخصصات

تقيد المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث وقع من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للأموال جوهرياً، يحدد البنك مستوى المخصص عن طريق تخصيص التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم قبل الضرائب يعكس المعدلات الحالية

المرتبطة بالالتزام، يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالصادفي بعد أي استرداد في مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان.

2.4.19 موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية إلى داخل المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أمراً مستبعداً.

2.4.20 الموجودات بصفة الأمانة

تقدم المجموعة خدمات بصفة الأمانة والتي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها. ولا يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ضمن البيانات المالية المجمعة ما لم يتم الوفاء بمعايير الاعتراف نظراً لأنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة.

2.4.21 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم تسجيل توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم اقتطاعها من حقوق الملكية عند اعتمادها من قبل مساهمي المجموعة. يتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولم تعد بناء على تقدير المجموعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة والتي يتم اعتمادها لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة كحدث لاحق لتاريخ البيانات المالية المجمعة.

2.4.22 صكوك مصدرة

الصكوك المصدرة هي مطلوبات مالية وتدرج مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تتمثل في متحصلات الإصدار بالصادفي بعد تكاليف المعاملات وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.23 عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو ينطوي على عقد تأجير. أي إذا كان العقد ينص على حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت لقاء مقابل نقدي.

2.4.23.1 المجموعة كمستأجر

تطبق المجموعة طريقة فردية للاعتراف والقياس بالنسبة لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بتسجيل مطلوبات التأجير لسداد مدفوعات التأجير وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام

تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد التأجير (أي تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلهما مقابل أي إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات التأجير المسجل، والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة، ومدفوعات التأجير التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز تأجير مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

تتعرض موجودات حق الاستخدام إلى الانخفاض في القيمة بما يتماشى مع سياسة المجموعة كما هو موضح في إيضاح 2.4.11 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

مطلوبات التأجير

في تاريخ بدء عقد التأجير، تسجل المجموعة مطلوبات التأجير المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي يتعين سدادها على مدى مدة عقد التأجير. تتضمن مدفوعات التأجير مدفوعات ثابتة (ناقصاً أي حوافز تأجير مستحقة) ومدفوعات التأجير المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو سعر، والمبالغ المتوقعة سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. تتضمن مدفوعات التأجير أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد ممارسته من قبل المجموعة

بصورة معقولة ومدفوعات غرامات إنهاء مدة عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار الإنهاء. يتم تسجيل مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تستند إلى مؤشر أو سعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يستدعي حدوث السداد.

2.4.23.2 المجموعة كمؤجر

إن عقود التأجير التي لا تنقل للمجموعة بموجبها كافة المخاطر والمزايا الهامة المرتبطة بملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود تأجير تشغيلي. يتم احتساب إيرادات الناتجة على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقد التأجير وتدرج في الإيرادات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بسبب طبيعتها التشغيلية. تضاف التكاليف المبدئية المباشرة المتكيدة أثناء التفاوض حول عقد تأجير تشغيلي والترتيب له إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتُسجل على مدى فترة التأجير على نفس الأساس كإيرادات إيجار. تسجل الإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم فيها اكتسابها.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة. بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية. في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام والافتراضات التالية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تمثل مخاطر جوهريّة قد تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية.

قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة للظروف الناشئة خارج نطاق سيطرة المجموعة وتنعكس على الافتراضات في حالة حدوثها. فيما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة والأحكام و/أو التقديرات الرئيسية لإدارة فيما يتعلق بالأحكام /التقديرات ذات الصلة.

2.5.1 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمه)

2.5.1 الأحكام الهامة

تجميع الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل

إن الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل هي منشأة يتم انشاؤها بحيث لا يمثل حق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل الأساسي في اتخاذ قرار بشأن الجهة التي تمارس السيطرة عليها؛ على سبيل المثال عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية فقط، ويتم توجيه الأنشطة ذات الصلة استناداً إلى اتفاقيات تعاقدية. تقوم المجموعة بتجميع المنشآت المهيكلة التي تمارس السيطرة عليها، وفقاً للمبين في إيضاح ٤.١، ٤.٢، وعند اتخاذ هذه الأحكام، تأخذ المجموعة في اعتبارها أيضاً حق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لها وللأطراف الأخرى مما قد يحد من قدرة المجموعة على ممارسة السيطرة، بما في ذلك حق تعيين أو إعادة تكليف أو استبعاد أعضاء من موظفي الإدارة العليا للمنشأة المهيكلة ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.

مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية وانتهت إلى أن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك، فلم يصل إلى علم الإدارة أي حالات عدم تأكد مادي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وبالتالي، فقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

تم ممارسة الحكم عند النظر في الآثار التي نتجت أو قد تنتج عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المجموعة بناءً على المعلومات المعروفة. يمتد هذا الاعتبار إلى طبيعة المنتجات والخدمات المقدمة والعملاء وسلسلة التوريد والموظفين والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة. بخلاف ما تم تناوله في ملاحظات محددة، لا يبدو أن هناك حالياً أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة أو أي شكوك جوهريّة فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تؤثر على المجموعة بشكل سلبي كما في تاريخ التقرير أو نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ملائمة) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظاً بصورة مباشرة أو مقدرًا باستخدام أسلوب تقييم آخر. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام العديد من أساليب التقييم التي تتضمن استخدام نماذج التقييم. تتحقق المدخلات إلى هذه النماذج من الأسواق الملحوظة متى أمكن ذلك، ولكن في حالة عدم إمكانية ذلك، يجب استخدام تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام والتقديرات اعتبارات

السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالمنشأة والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلبات، للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 23.

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط لدى المجموعة جانباً من الأحكام والتقديرية، ستتأثر التقديرات المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توفر بنود التحوط المناسبة منها وتوقيت توافرها، بالإضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو ضمن بند ممتلكات ومعدات، تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات تأجير أو زيادة القيمة الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

2.5 الأحكام والتقديرية والافتراضات المحاسبية العامة (تتمة) 2.5.1 الأحكام العامة (تتمة)

تحديد مدة التأجير لعقود التأجير التي تتضمن خيارات التجديد والإنهاء – المجموعة كمستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير بوصفها مدة غير قابلة للإلغاء لعقد التأجير إلى جانب أي فترات تتضمن خيار مد فترة عقد التأجير في حالة التأكد من ممارسته بشكل معقول، أو أي فترات يشملها خيار إنهاء عقد التأجير في حالة التأكد بصورة معقولة من عدم ممارسته.

تتضمن العديد من عقود التأجير الخاصة بالمجموعة خيارات التمديد والإنهاء. وتطبق المجموعة أحكاماً في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد التأجير. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغيير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (مثل إجراء تحسينات جوهريّة على العقارات المستأجرة أو التخصيص الجوهري للأصل المستأجر).

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي ترتبط بمخاطر جوهريّة تتسبب في إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة يتم توضيحها أيضاً في الإيضاحات الفردية حول بنود البيانات المالية ذات الصلة أدناه. استندت المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نظراً للتغيرات في السوق أو الظروف الناتجة خارج نطاق سيطرة المجموعة. تنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الاستثمار في المشاريع المشتركة

يتم المحاسبة عن الاستثمار في المشاريع المشتركة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية للشركات الزميلة، حيث تدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، ويتم تعديلها بعد ذلك مقابل التغير في حصة المجموعة في صافي موجودات المشاريع المشتركة بعد الحيازة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة. يجب على المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة تقييم ما إذا يوجد أي مؤشرات على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود تلك المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك لغرض تحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تحديد مؤشرات انخفاض القيمة والمبلغ الممكن استرداده يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات هامة.

خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية – طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

تمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة لدى المجموعة مخرجات لنموذج معقد تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات فيما بينها. فيما يلي بعض عناصر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر من الأحكام والتقديرية المحاسبية:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يربط احتمالات التعثر بدرجات التصنيف الفردية؛ و
- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر

- الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والتقييم النوعي؛ و
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مجمع؛ و
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك العديد من الصيغ واختيار المدخلات؛ و
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر واحتمال نسبة الخسائر عند التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر؛ و
- اختيار السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاحتمالات المرجحة بها لتحقيق المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة لنموذجها ضمن سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديله عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل - التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية عند تقييم مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية العامة (تتمة) 2.5.2 عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

تقييم العقارات الاستثمارية

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالاستعانة بخبراء تقييم العقارات باستخدام أساليب تقييم مسجلة بالإضافة إلى مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الانشاء استناداً إلى تقديرات يقوم بإعدادها خبراء تقييم عقارات مستقلون، إلا في حالة عدم إمكانية قياس تلك القيم بصورة موثوق منها. تم عرض الطرق والافتراضات الجوهرية المستخدمة من قبل المقيمين لتقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن إيضاح 8.

قياس القيمة العادلة

تستخدم الإدارة أساليب تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر لها أسعار سوق نشط). ويتضمن ذلك وضع تقديرات وافتراضات تتوافق مع الطريقة التي يتبعها المشاركون في السوق في تسعير الأداة المالية. تستند الإدارة في افتراضاتها إلى البيانات الملحوظة قدر الإمكان، إلا أن هذه البيانات قد لا تكون متوفرة بصورة دائمة. وفي هذه الحالة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. قد تختلف القيمة العادلة المقدرة عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة تجارية متكافئة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

عقود التأجير - تقدير معدل الاقتراض المتزايد

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة معدل الربح المتضمن في عقد التأجير وبالتالي فإنها تستخدم معدل الاقتراض المتزايد لقياس مطلوبات التأجير. إن معدل الاقتراض المتزايد هو المعدل الذي يتعين على المجموعة سداه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثل للأصل المرتبط بحق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة على أن يتم الاقتراض لمدة مماثلة مقابل ضمان مماثل. لذلك يعكس معدل الاقتراض المتزايد ما يتعين على المجموعة سداه، والذي يتطلب تقديراً عند عدم توفر أسعار ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد التأجير. تقوم المجموعة بتقدير معدل الاقتراض المتزايد باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل معدلات الربح في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالمنشأة.

3. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر مما يلي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
11,708	5,486	نقد
90,396	59,779	حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي
8,895	14,591	حسابات جارية لدى بنوك تجارية
110,999	79,856	إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك
74,044	141,542	إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
257,990	264,068	إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
443,033	485,466	إجمالي النقد والنقد المعادل

تمثل الإيداعات لدى البنوك الإيداعات لدى مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية مناسبة تحددها وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

4. مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة ووكالة. يتم عند الضرورة كفالة مديني التمويل بضمان بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
2,252,388	2,215,919	مدينو مرابحة
356,061	403,955	مدينو إجارة
39,856	38,768	مدينو وكالة
14,631	15,842	أخرى
(123,394)	(133,840)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
2,539,542	2,540,644	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(42,176)	(67,128)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
2,497,366	2,473,516	

فيما يلي المزيد من التحليل لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس نوع العميل:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
1,576,475	1,496,214	شركات
963,067	1,044,430	أفراد
2,539,542	2,540,644	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(42,176)	(67,128)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
2,497,366	2,473,516	

4. مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2021			
المجموع ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	
			تسهيلات نقدية
42,176	39,689	2,487	كما في 1 يناير 2021
34,088	19,399	14,689	المخصص المحمل خلال السنة
(9,119)	-	(9,119)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
(17)	(17)	-	الحركة في العملات الأجنبية
67,128	59,071	8,057	في 31 ديسمبر 2021
			تسهيلات غير نقدية
4,443	809	3,634	كما في 1 يناير 2021
8,555	77	8,478	المخصص المحمل خلال السنة
-	-	-	الحركة في العملات الأجنبية
12,998	886	12,112	في 31 ديسمبر 2021
			إجمالي التسهيلات
46,619	40,498	6,121	كما في 1 يناير 2021
42,643	19,476	23,167	المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)
(9,119)	-	(9,119)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
(17)	(17)	-	الحركة في العملات الأجنبية
80,126	59,957	20,169	في 31 ديسمبر 2021

4. مدينو تمويل (تتمة)

31 ديسمبر 2021			
المجموع ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	
تسهيلات نقدية			
43,155	28,564	14,591	كما في 1 يناير 2020
48,271	11,169	37,102	المخصص المحمل خلال السنة
(48,797)	-	(48,797)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
(453)	(44)	(409)	الحركة في العملات الأجنبية
42,176	39,689	2,487	في 31 ديسمبر 2020
تسهيلات غير نقدية			
6,084	809	5,275	كما في 1 يناير 2020
(1,641)	-	(1,641)	المخصص المحمل خلال السنة
-	-	-	الحركة في العملات الأجنبية
4,443	809	3,634	في 31 ديسمبر 2020
إجمالي التسهيلات			
49,239	29,373	19,866	كما في 1 يناير 2021
46,630	11,169	35,461	المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)
(48,797)	-	(48,797)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
(453)	(44)	(409)	الحركة في العملات الأجنبية
46,619	40,498	6,121	في 31 ديسمبر 2020

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 12,998 ألف دينار كويتي (2020: 4,443 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى.

فيما يلي تحليل للقيم الدفترية لمديني التمويل وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2021				
الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	مديني التمويل
1,089,661	-	72,994	1,016,667	مرتفعة
1,224,298	-	109,525	1,114,773	قياسية
226,685	35,703	58,675	132,307	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
2,540,644	35,703	241,194	2,263,747	

4 . مدينو تمويل (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2020			
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مدينو التمويل			
614,874	10,480	-	625,354
1,773,153	63,235	-	1,836,388
33,158	4,241	40,401	77,800
2,421,185	77,956	40,401	2,539,542

تحليل للتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمديني التمويل (التسهيلات النقدية) المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021			
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
22,138	3,641	5,027	30,806
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021			
(1,672)	1,597	75	-
323	(960)	637	-
767	2	(769)	-
(335)	5,128	18,431	23,224
-	-	(9,119)	(9,119)
21,221	9,408	14,282	44,911

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020			
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
9,085	3,018	18,485	30,588
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020			
(92)	24	68	-
609	(789)	180	-
287	7	(294)	-
12,249	1,381	(12,732)	898
-	-	(679)	(679)
22,138	3,641	5,028	30,807

4. مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي تحليل للقيم الدفترية للالتزامات والمطلوبات المحتملة (التسهيلات غير النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

كما في 31 ديسمبر 2021

الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
				التسهيلات غير النقدية
70,238	-	4,935	65,303	مرتفعة
122,030	-	32,301	89,729	قياسية
3,858	3,858	-	-	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
196,126	3,858	37,236	155,032	

كما في 31 ديسمبر 2020

الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
				التسهيلات غير النقدية
52,626	-	1,951	50,675	مرتفعة
110,081	-	22,239	87,842	قياسية
3,691	3,691	-	-	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
166,398	3,691	24,190	138,517	

فيما يلي خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة للفترة بالنسبة للتسهيلات غير النقدية المحسوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
				مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في
9,808	3,707	2,079	4,022	1 يناير 2021
-	9	195	(204)	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 1
-	11	(11)	-	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2
-	(5)	-	5	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 3
20	132	907	(1,019)	(رد) إضافة خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
9,828	3,854	3,170	2,804	كما في 31 ديسمبر 2021

4. مدينو تمويل (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
10,400	5,583	960	3,857	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020
-	-	(9)	9	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2
-	(1)	-	1	التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 3
(593)	(1,876)	1,128	155	إضافة (رد) خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
9,807	3,706	2,079	4,022	كما في 31 ديسمبر 2020

كما في 31 ديسمبر 2021، قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 54,739 ألف دينار كويتي، وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 80,126 ألف دينار كويتي.

كما في 31 ديسمبر 2020، قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 40,614 ألف دينار كويتي وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 46,619 ألف دينار كويتي.

5. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
15,580	16,898	أدوات حقوق ملكية مسعرة
57,792	94,021	صناديق (غير مسعرة)
17,557	17,979	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
90,929	128,898	

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 23.

6. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
225,209	258,140	أدوات حقوق ملكية مسعرة
6,303	-	صناديق (غير مسعرة)
5,538	5,613	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
237,050	263,753	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت الإدارة بإجراء مراجعة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، تم تسجيل خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 16,610 ألف دينار كويتي (2020: (رد) خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 979 ألف دينار كويتي) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 16).

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 23.

6. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

تتعرض الاستثمارات في أدوات الدين لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

31 ديسمبر 2021				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
222,227	9,180	105	231,512	مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2021
25,103	17,325	(16,573)	25,855	موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي
(23,414)	6,946	16,468	-	التحويل بين المراحل
158	615	-	773	تعديلات تحويل عملات أجنبية
224,074	34,066	-	258,140	في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2021				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
552	56	48	656	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021
190	225	-	415	التأثير الناتج من الشراء / الاستبعاد
(5,241)	(11,365)	16,606	-	للكشافات المحولة بين المراحل خلال السنة
4,802	11,441	(48)	16,195	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
303	357	16,606	17,266	في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2020				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
313,546	4,011	-	317,557	مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2020
(89,563)	-	-	(89,563)	موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي
(5,280)	5,175	105	-	التحويل بين المراحل
3,524	(6)	-	3,518	تعديلات تحويل عملات أجنبية
222,227	9,180	105	231,512	في 31 ديسمبر 2020

31 ديسمبر 2020				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,526	109	-	1,635	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020
(462)	(53)	-	(515)	التأثير الناتج من الشراء / الاستبعاد
(48)	-	48	-	للكشافات المحولة بين المراحل خلال السنة
(464)	-	-	(464)	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
552	56	48	656	في 31 ديسمبر 2020

7. استثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن حصة المجموعة في المشاريع المشتركة بواسطة طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية للمشاريع المشتركة استنادًا للبيانات المالية المعددة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومطابقة مع القيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المجمعة:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
91,007	108,240	كما في 1 يناير
13,084	(15,386)	صافي (استبعادات) إضافات
8,536	27,012	حصة في النتائج (إيضاح 14)
(5,388)	(14,328)	توزيعات مستلمة
1,001	(647)	تعديل تحويل عملات أجنبية
108,240	104,891	كما في 31 ديسمبر

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		ملخص بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:
4,389	4,576	موجودات متداولة
103,903	100,353	موجودات غير متداولة
(52)	(38)	مطلوبات متداولة
108,240	104,891	حقوق الملكية
108,240	104,891	حصة المجموعة في حقوق الملكية
108,240	104,891	القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة
		ملخص بيان الأرباح أو الخسائر للمشاريع المشتركة:
8,682	27,743	الإيرادات
(146)	(731)	مصروفات إدارية ومصروفات أخرى
8,536	27,012	ربح السنة (العمليات المستمرة)
8,536	27,012	حصة المجموعة في ربح السنة

لا توجد التزامات رأسمالية لدى المشاريع المشتركة كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: لا شيء) ولا توجد التزامات محتملة كما في 31 ديسمبر 2021 و2020.

8 عقارات استثمارية

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
20,798	30,039	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير
13,165	-	إعادة تبويب من ممتلكات ومعدات
(5,233)	(11,290)	البيع خلال السنة
941	(171)	تعديل القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 14)
368	137	تعديل تحويل عملات أجنبية
30,039	18,715	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين ومعتمدين يتمتعون بالمؤهلات المهنية المعترف بها ذات الصلة، بالإضافة إلى الخبرة الحديثة بمواقع وفئات العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. إن نماذج التقييم المطبقة تتسق مع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الجمع بين طريقة رسمة الإيرادات وطريقة المقارنة بالسوق، أخذاً في الاعتبار طبيعة واستخدام كل عقار. يتم تقدير القيمة العادلة بطريقة رسمة الإيرادات استناداً إلى صافي إيرادات التشغيل المعتادة الناتجة من العقار، وقسمتها على معدل الرسمة (الخصم). وفقاً لطريقة المقارنة بالسوق، تقدر القيمة العادلة بناءً على المعاملات المقارنة، وتتمثل وحدة المقارنة المطبقة من قبل المجموعة في سعر المتر المربع. بناءً على هذه التقييمات، شهدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية انخفاضاً بمبلغ 171 ألف دينار كويتي مقارنة بقيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: ارتفاعاً بمبلغ 941 ألف دينار كويتي).

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في السعر المقدر للمتر المربع على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهرية في القيمة العادلة على أساس خطي.

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في قيمة التأجير المقدر ومعدل زيادة الإيجار سنوياً على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهرية في القيمة العادلة للعقارات. إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في معدل الإشغال طويل الأجل ومعدل الخصم (وعائد البيع) على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهرية في القيمة العادلة.

يتم تصنيف القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن المستوى 2 لقياس القيمة العادلة حيث لا ضرورة لإصدار أحكام جوهرية حول الأسعار التي تم الحصول عليها من الأسواق المحلية.

بشكل عام، فإن التغيير في الافتراضات الموضوعية لقيمة التأجير المقدر يصحبه تغيير مماثل الاتجاه في معدل نمو الإيجار السنوية ومعدل الخصم (وعائد البيع)، كما يصحبه تغيير معاكس في معدل الإشغال طويل الأجل.

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,082	690	إيرادات تأجير محققة من عقارات استثمارية
(221)	(114)	مصروفات تشغيل مباشرة
861	576	صافي إيرادات التأجير الناتجة من عقارات استثمارية (إيضاح 14)

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقيق العقارات الاستثمارية وأي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

9 . المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

10 . حسابات المودعين

تتضمن حسابات المودعين للمجموعة التالي:

• الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل التعرض لأي مخاطر خسائر؛ حيث تتضمن المجموعة سداد أرصدها ذات الصلة عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.

• الودائع الاستثمارية تتضمن هذه الودائع ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثمارية التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

11 . صكوك مصدرة

في 24 سبتمبر 2019، قام البنك بإتمام المرحلة الأولى من إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 24 سبتمبر 2024. لدى هذه الصكوك معدل كوبون ثابت بنسبة 2.982% سنوياً وتستحق السداد على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في كل من بورصتي أيرلندا (يورونكست دبلن) وناسداك دبي.

في 17 يونيو 2020، قام البنك بإتمام إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ ١٥٠ مليون دينار كويتي مع فترة استحقاق تصل إلى ٥ سنوات تستحق في 17 يونيو 2025. لدى هذه الصكوك معدل كوبون بنسبة 7% سنوياً على مدى معدل الخصم الصادر عن بنك الكويت المركزي، وتستحق السداد كمتأخرات على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في بورصة أيرلندا (يورونكست دبلن).

12 . حقوق الملكية

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 3 نوفمبر 2021 على زيادة رأس المال المصغر به والمصدر والمدفوع بنسبة 26.984% من خلال طرح 425,000 ألف سهم حق الاكتتاب لمساهمي البنك مقابل 195 فلساً لكل سهم. (لكل سهم بقيمة اسمية 100 فلس وعلاوة ٩٥ فلس). تم تسجيل الزيادة في رأس المال في السجل التجاري في 14 ديسمبر 2021 برقم التسجيل 334402. وعليه، فإن رأس المال المصغر به والمصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2021 يبلغ 200,000 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 157,500 ألف دينار كويتي) ويتكون من 2,000,000 ألف سهم (31 ديسمبر 2020: 1,575,000 ألف سهم) بقيمة اسمية ١٠٠ فلس لكل سهم.

خلال السنة السابقة، وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 27 أبريل 2020 على زيادة رأس المال المصغر به والمصدر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار 75,000 ألف سهم منحة بنسبة ٥% من رأس المال المصغر به والمدفوع (أي 5 أسهم لكل 100 سهم) بمبلغ 7,500 ألف دينار كويتي للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في نهاية تاريخ التسجيل المحدد في 4 يونيو 2020.

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 30 مارس 2021 على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: إصدار منحة بنسبة ٧%).

الاحتياطي الإيجابي

وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل نسبة لا تقل عن 1٠% من ربح السنة بحد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإيجابي. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي نسبة ٥% من رأس المال المصغر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا في مبادلة الخسائر أو سداد توزيعات أرباح بنسبة تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يسمح فيها الربح بسداد توزيعات هذه الأرباح بسبب عدم وجود الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصصة من الاحتياطي عندما تسمح الأرباح في السنوات التالية بذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة ٥% من رأس المال المصغر.

تم تحويل مبلغ 1,679 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإيجابي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. لم يتم إجراء تحويل إلى الاحتياطي الإيجابي خلال السنة السابقة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2020 بسبب الخسائر المتراكمة

12. حقوق الملكية (تتمة)

الاحتياطي الاختياري

وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم خصم نسبة مئوية من أجل الاحتياطي الاختياري بناءً على توصية مجلس الإدارة وبما يخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية. يجوز أن تتوقف هذه التحويلات بقرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

وفقاً لقانون الشركات، يمكن تحويل نسبة لا تزيد عن 10% بحد أقصى من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري بناءً على قرار من الجمعية العمومية السنوية بموجب توصية من مجلس الإدارة، لتكوين احتياطي اختياري مخصص للأغراض التي تحددها الجمعية العمومية السنوية.

بناءً على توصية مجلس الإدارة، لم يتم إجراء أي تحويلات إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

13. الصكوك الدائمة الشريحة 1

إن صكوك الشريحة أ هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مكفولة بضمان (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة أ عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. يجوز للبنك طبقاً لتقديره فقط أن يختار عدم القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر.

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وناسداك دبي ويمكن استعادتها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد. تحمل معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول، وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زائداً هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً. قام البنك بسداد مدفوعات الأرباح خلال السنة في 15 مارس و14 سبتمبر 2021.

في 29 نوفمبر 2021، تم استرداد صكوك الشريحة 1 المصدرة في 17.٢ بشكل جزئي من خلال عطاء إعادة الشراء بمبلغ 101.9 مليون دولار أمريكي بسعر 1.01٤٢٪ من قيمتها الاسمية. تم تسجيل تكلفة عطاء إعادة الشراء ونتائج تحويل العملات الأجنبية في بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع.

في 29 نوفمبر 2021، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وناسداك دبي ويمكن استعادتها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 26 نوفمبر 2026 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد. تحمل معدل ربح بنسبة 7% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول، وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زائداً هامش ربح مبدئي بنسبة 2.748% سنوياً.

14. صافي إيرادات استثمار

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
7,903	351	أرباح محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
2,100	(1)	أرباح محققة من بيع أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
8,536	27,012	حصة في نتائج استثمار في مشاريع مشتركة (إيضاح 7)
2,132	4,145	إيرادات توزيعات أرباح
861	576	صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 8)
2,045	2,604	ربح من بيع عقار استثماري
1,154	12,175	تعديل القيمة العادلة لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
941	(171)	تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 8)
-	2,329	ربح من بيع مشاريع مشتركة
580	602	إيرادات استثمار أخرى
26,252	49,622	

15. صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات تمويل مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 1,815 ألف دينار كويتي (2020: 1,491 ألف دينار كويتي).

16. مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
(979)	16,610	مخصص (رد) خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)
(64)	(60)	رد خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات لدى البنوك
46,630	42,643	مخصص انخفاض القيمة يتعلق بتسهيلات ائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 4)
1,051	564	انخفاض قيمة موجودات أخرى
46,638	59,757	

17. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك والمعدل مقابل الربح المدفوع للصكوك الدائمة الشريحة ا على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم احتساب ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة الربح الخاص بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة زائدا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها لتحويل كافة الأسهم العادية المخفضة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث إنه لا توجد أدوات مخفضة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة متطابقة.

2020 (معداد إدراجها)	2021	
5,634	15,964	صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)
(4,981)	(5,769)	ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة ا (ألف دينار كويتي)
653	10,195	
1,675,810	1,692,686	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف دينار كويتي)
0.39	6.02	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخفضة المقارنة نتيجة لإصدار أسهم لمساهمي البنك.

لم يتم إجراء أي معاملات تتضمن أسهم عادية بين تاريخ البيانات المالية المجمعة وتاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة التي قد تتطلب إعادة إدراج ربحية السهم.

18. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى. تنشأ الأرصدة لدى أطراف ذات علاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي وفقاً للشروط التي وافقت عليها الإدارة.

18. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)
18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

إن موظفي الإدارة العليا هم الأفراد الذين يتمتعون بصلاحيات ومسؤولية التخطيط والممارسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصلاحيات السيطرة على أنشطة البنك وموظفيه. ويعتبر البنك أن أعضاء مجلس الإدارة (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض معيار المحاسبي الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,874	3,413	رواتب ومزايا
196	193	مكافأة نهاية الخدمة
94	514	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة*
2,164	4,120	

* تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة خاصة مقابل مساهماتهم الإضافية المتعلقة بالمشاركة في اللجان التنفيذية وفقاً لقرارات أعضاء مجلس الإدارة.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية في اجتماعها.

وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١ على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 63 ألف دينار كويتي.

18.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة:

يقوم البنك بإجراء معاملات وإبرام ترتيبات واتفاقيات تتضمن الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، وشركاتهم التي يسيطرون عليها، أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى، ضمن سياق الأعمال العادي بموجب نفس الشروط التجارية والسوقية، ومعدلات الربح والعمولة التي تطبق على الأطراف غير ذات علاقة.

يوضح الجدول التالي إجمالي مبلغ المعاملات التي تم إجراؤها مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ذات الصلة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجموع:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,480	1,994	تسهيلات التمويل
8	5	بطاقات الائتمان
1,613	6,471	حسابات المودعين

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة ضمن المطلوبات المحتملة:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4	4	خطاب ضمانات

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)
18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة:

فيما يلي عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين:

2020	2021	
6	6	تسهيلات التمويل
8	3	بطاقات الائتمان
50	48	حسابات المودعين
1	1	خطابات ضمانات

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
73	60	إيرادات إيداعات وتمويل
74	193	تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين

بالإضافة إلى المعاملات مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، يقوم البنك بإجراء معاملات مع المساهمين الرئيسيين والشركات الأخرى التي يمارس عليها البنك سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك السيطرة العامة والمشاركة والتأثير الملموس.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمعة:

الأرصدة القائمة كما في

المجموع 31 ديسمبر 2021 ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	
494,354	481	493,873	حسابات المودعين

الأرصدة القائمة كما في

المجموع 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	
552,333	279	522,054	حسابات المودعين

فيما يلي عدد المساهمين الرئيسيين وعدد الأطراف الأخرى ذات علاقة:

عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة	عدد المساهمين الرئيسيين	2021
36	2	حسابات المودعين
30	2	2020 حسابات المودعين

18 . إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)
18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة:

قيمة المعاملات خلال السنة المنتهية		
المجموع 31 ديسمبر 2021 ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي
4,605	-	4,605
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين		

قيمة المعاملات خلال السنة المنتهية		
المجموع 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي
10,677	-	10,677
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين		

إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة نشأت ضمن سياق الأعمال العادي. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن أطراف ذات علاقة محددة بأسعار تجارية عادية. باستثناء الضمانات بمبلغ 4 ألف دينار كويتي المستلمة مقابل مديني أطراف ذات علاقة، فلم يتم تقديم أي ضمانات مقابل الأرصدة الدائنة للأطراف ذات علاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020: 2,764 ألف دينار كويتي).

19 . التزامات ومطلوبات محتملة

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
38,751	52,259	قبولات وخطابات ائتمان
127,647	143,867	خطابات ضمانات
166,398	196,126	مطلوبات محتملة
104,668	113,063	التزامات رأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2021، تُقدر التزامات منح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها بمبلغ 19,671 ألف دينار كويتي (2020: 15,093 ألف دينار كويتي). تتضمن هذه التزامات منح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤها فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

إن التزامات الائتمان هذه لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي فترة استحقاقها أو يتم إنهاؤها دون أن يتم تمويلها. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي قد تنتج من التعرض لهذه الالتزامات جوهرياً.

20 . إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالبنك مسؤولية التعرض للمخاطر المرتبطة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من خلال الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

بالإضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة أسماها المجموعة.

إن عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تنقسم إلى مخاطر المتاجرة وغير المتاجرة. كما تتعرض أيضاً لمخاطر الدولة والعديد من مخاطر التشغيل والأعمال.

20.1 هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة التي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطابقة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بدورها الرقابي. حيث تتولى وحدة التدقيق الداخلي إجراء المراجعة المنتظمة والخاصة للضوابط الرقابية والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعرض النتائج في تقارير ترفع إلى لجنة التدقيق لدى المجموعة.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسؤولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسؤوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغييرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

20.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة التعثر، إلا أنه يزيد من احتمال تعثر العميل. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمان تتضمن مديني التمويل والتزامات منح الائتمان والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض رقابة إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في مقياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

20 . إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، التي استناداً إلى ميثاقها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الإرشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بهدف التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات، متى كان ذلك مناسباً، والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منظم وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة/ محتملة التعرض للانخفاض في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة ٣ (المصنفة كمخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحويل الضمانات (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛ أو

- أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من ٩٠ يوماً عن أي التزام ائتماني جوهري إلى المجموعة؛ أو

- أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأعراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

إن أي تسهيل منخفض القيمة الائتمانية أو غير منظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضاً كحالة من حالات التعثر. كما تربط المجموعة التعثر بحالات التعرض المصنفة خارجياً بتصنيف "د" طبقاً لوكالة التصنيف اس اند بي وفيتش والتصنيف "ج" طبقاً لوكالة التصنيف موديز.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العميل. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- وفاة المقترض

الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة، ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة الأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى ١٢ شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وتطبق المجموعة معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً وخارجياً لكي يتم تقييم أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وأساليب أخرى تأخذ في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستنعي المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات المخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

20 . إدارة المخاطر (تتمة) 20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر (تتمة)

تتمثل سياسة المجموعة في المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. تسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. قد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر ذات المتعلقة بها بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر على مدار 12 شهراً وعلى مدى عمر الأداة، استناداً إلى تخصيص المرحلة للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر المستخدم طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر على مدار فترة زمنية باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة البيع بالتجزئة من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى أسلوب انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيعاً أسياً. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسّي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحساسية

أدى ترجيح السيناريوهات المتعددة إلى زيادة مخصصات البنك المدرجة لخسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل في المرحلة 1 والمرحلة 2 ، نسبياً مع سيناريو الحالة الأساسية إلى مبلغ 30,629 ألف دينار كويتي (2020: 25,779 ألف دينار كويتي) من 28,378 ألف دينار كويتي (2020: 22,858 ألف دينار كويتي). في حال استخدم البنك سيناريو الحالة المنخفضة فقط لقياس مخصص خسائر الائتمان لمديني التمويل، فإن مخصص خسائر الائتمان على التمويلات المنتظمة سيبلغ 45,823 ألف دينار كويتي وهو أعلى من مخصص خسائر الائتمان المدرج كما في 31 ديسمبر 2021. إن النتائج الفعلية ستختلف نظراً لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار انتقال التعرضات ولا يتضمن التغييرات التي قد تحدث في المحفظة بسبب إجراءات تخفيف المخاطر وعوامل أخرى.

في ظل السيناريوهات الحالية المرجحة بالاحتمالات، في حال كانت جميع التمويلات المنتظمة تقع في المرحلة 1 والتي تعكس فترة خسارة متوقعة مدتها 12 شهراً، فإن مخصص خسائر الائتمان سيبلغ 25,035 ألف دينار كويتي (2020: 25,005 ألف دينار كويتي) وهو أقل من مخصص خسائر الائتمان المدرج لمديني التمويل.

20. إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى من تعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى من التعرض بالصادفي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، متى كان ذلك ممكناً.

صافي الحد الأقصى من التعرض للمخاطر		
2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
99,291	74,370	أرصدة لدى البنوك
357,897	437,043	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
2,497,366	2,473,516	مدينو تمويل
231,512	258,140	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)
12,254	14,362	موجودات أخرى
3,198,320	3,257,431	
38,557	52,035	قبولات وخطابات ائتمان
123,398	131,093	خطابات ضمانات
161,955	183,128	الإجمالي
3,360,275	3,440,559	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

عندما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد عدد من الأطراف المقابلة الذين يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/والسياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر بشكل مماثل على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل واحد كما في 31 ديسمبر 2021 يقدر بمبلغ 81,976 ألف دينار كويتي (2020: 75,748 ألف دينار كويتي) قبل أخذ الضمانات في الاعتبار.

تركيزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركيزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي المجمع:

2020		2021		
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
131,229	2,485,780	153,196	2,536,876	المنطقة الجغرافية: الكويت
6,601	608,823	6,222	605,153	دول الشرق الأوسط الأخرى
24,125	103,717	23,710	115,402	بقية دول العالم
161,955	3,198,320	183,128	3,257,431	

20. إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

2020		2021	
بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:			
12,101	780,818	17,538	877,267
84,781	1,059,812	84,572	979,958
51,347	425,276	64,497	419,825
-	443,557	-	504,138
13,655	279,840	15,695	203,039
71	209,017	826	273,204
161,955	3,198,320	183,128	3,257,431

التخفيف من مخاطر الائتمان

إن أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على إدارة المجموعة لأي حالة تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت المجموعة بتصنيف مختلف حالات التعرض لمخاطر الائتمان غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة إلى فئتين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: حالات التعرض لمخاطر الائتمان حيث يتم تقييم المخاطر النهائية للخسائر المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها تتراوح ما بين منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لمخاطر شركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً حالات التعرض المكفولة بضمانات ملموسة بصورة جهرية.

جودة قياسية: كافة حالات الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

توضح الجداول التالية درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض:

الإجمالي ألف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	جودة عالية ألف دينار كويتي
	ألف دينار كويتي	جودة قياسية ألف دينار كويتي	
			2021
74,370	-	-	74,370
437,177	-	27,706	409,471
2,540,644	223,747	1,472,603	844,294
258,140	-	106,614	151,526
15,540	1,869	800	12,871
3,325,871	225,616	1,607,723	1,492,532

20 . إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الإجمالي ألف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		
	ألف دينار كويتي	جودة قياسية ألف دينار كويتي	جودة عالية ألف دينار كويتي	
				2020
99,291	-	-	99,291	أرصدة لدى البنوك
358,092	-	-	358,092	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
2,539,542	68,952	488,181	1,982,409	مدينو تمويل
231,512	105	69,081	162,326	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)
13,424	1,100	1,738	10,586	موجودات أخرى
3,241,861	70,157	559,000	2,612,704	

إن الإفصاحات حول الجودة الائتمانية والحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان لمديني التمويل تبعا لكل فئة بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة مبينة بالمزيد من التفاصيل في إيضاح E.

تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

الإجمالي ألف دينار كويتي	61 إلى 90 يوماً	31 إلى 60 يوماً	أقل من 30 يوماً	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
				2021
196,270	1,734	4,964	189,572	مدينو تمويل
				2020
43,207	1,104	1,917	40,186	مدينو تمويل

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعية من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان لدى البنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى كان ذلك ضرورياً.

قدرت القيمة العادلة لضمانات يحتفظ بها البنك فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ 253,046 ألف دينار كويتي (2020: 87,027 ألف دينار كويتي). تشمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وموجودات عقارات وأشكال أخرى من الضمانات.

20.3 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من عملية تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. قد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات ومنتجات الأسهم، بحيث تتعرض جميعها للحركات العامة والمحددة في السوق والتغيرات في مستوى التقلبات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

20 . إدارة المخاطر (تتمة)
20.3 مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق بالإضافة إلى المراجعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يتضمن إطار عمل إدارة مخاطر السوق العناصر التالية:

- حدود لكافة مؤشرات مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
 - التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً إلى بيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة؛ و
 - قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعية.
- يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق بصورة دورية لضمان توافرها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

20.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للتعرض للمخاطر أو الأداة المالية الأساسية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح بصورة جوهرية.

20.3.2 مخاطر السداد مقدماً

إن مخاطر السداد مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل التعرض للمخاطر المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. بسبب الشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة لمخاطر السداد مقدماً بصورة جوهرية.

20.3.3 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن العملة الرئيسية لدى المجموعة هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة طويلة أو قصيرة في أي عملة تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية لدى المجموعة.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرضت المجموعة لمخاطرها بصورة جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفعاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية (بسبب التغيرات في القيمة العادلة وتحويل العملات الأجنبية المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى).

العملة	2021			2020		
	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	1±	(3,760)	1,806	1±	(1,880)	903
يورو	1±	(265)	204	1±	(132)	102
جنية إسترليني	1±	(371)	388	1±	(186)	194

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.3 مخاطر السوق (تتمة)

20.3.4 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات أسعار و/أو مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير جوهري في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة، بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 10% كما في 31 ديسمبر 2021 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 845 دينار كويتي (2020: 779 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك على أساس الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

20.4 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجات الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفير الموجودات السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل وسيولة إضافية متى كان ذلك ضرورياً. لدى المجموعة خطة تمويل الحالات الطارئة لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة عند حدوث أي حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل طريقة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توفر السيولة الكافية بشكل دائم، بقدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية وغير العادية على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة بشكل يومي واتخاذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك، يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً والموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك عملة الدينار الكويتي والعملات الأجنبية، فيما يتعلق بمركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ومعدل تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع إدارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على محفظة من الموجودات ذات السيولة قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر التسهيلات الائتمانية بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في فترة الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تشمل ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة، تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن أي استثناءات وإجراءات تصحيحية التي يجب/ يتم اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود السيولة ونظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

20 . إدارة المخاطر (تتمة)
20.4 مخاطر السيولة (تتمة)
إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2021	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	79,856	-	-	-	79,856
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	437,043	-	-	-	437,043
مدينو التمويل	1,483,906	433,112	65,906	490,592	2,473,516
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	128,898	128,898
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	4,933	24,738	1,657	232,425	263,753
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	104,891	104,891
عقارات استثمارية	-	-	-	18,715	18,715
موجودات أخرى	14,205	1,034	145	40,214	55,598
ممتلكات ومعدات	-	-	-	17,942	17,942
	2,019,943	458,884	67,708	1,033,677	3,580,212
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	358,599	45,363	48,011	60,598	512,571
حسابات المودعين	1,489,677	465,290	306,010	27,941	2,288,918
صكوك مصدرة	-	-	-	302,024	302,024
مطلوبات أخرى	44,024	-	-	16,876	60,900
	1,892,300	510,653	354,021	407,439	3,164,413
2020					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	110,999	-	-	-	110,999
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	357,897	-	-	-	357,897
مدينو التمويل	1,441,008	498,314	125,253	432,791	2,497,366
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	90,929	90,929
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	7,600	3,200	10,268	215,982	237,050
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	108,240	108,240
عقارات استثمارية	-	-	-	30,039	30,039
موجودات أخرى	4,728	2,443	187	15,716	23,074
ممتلكات ومعدات	-	-	-	19,660	19,660
	1,922,232	503,957	135,708	913,357	3,475,254
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	289,510	53,507	22,163	129,175	494,355
حسابات المودعين	1,503,677	395,128	431,209	23,440	2,353,454
صكوك مصدرة	-	-	-	302,429	302,429
مطلوبات أخرى	37,210	-	-	7,712	44,922
	1,830,397	448,635	453,372	462,756	3,195,160

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.4 مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر استنادًا إلى التزامات سداد المدفوعات التعاقدية غير المخصصة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2021					
513,833	129,193	48,382	45,666	290,592	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,311,420	30,700	309,367	414,532	1,556,821	حسابات المودعين
325,718	173,838	-	151,880	-	صكوك مصدرة
60,900	16,876	-	-	44,024	مطلوبات أخرى
3,211,871	350,607	357,749	612,078	1,891,437	إجمالي

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2020					
495,418	129,341	22,320	53,900	289,857	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,370,302	28,360	403,885	429,517	1,508,540	حسابات المودعين
326,149	326,149	-	-	-	صكوك مصدرة
44,922	7,712	-	-	37,210	مطلوبات أخرى
3,236,791	491,562	426,205	483,417	1,835,607	إجمالي

يبين الجدول التالي تواريخ انتهاء استحقاق العقود وفقاً لاستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات لدى المجموعة:

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2021				
52,259	4,524	15,458	32,277	قبولات وخطابات ائتمان
143,867	64,375	40,540	38,952	خطابات ضمانات
113,063	-	113,063	-	التزامات رأسمالية
309,189	68,899	169,061	71,229	

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2020				
38,751	1,900	11,426	25,425	قبولات وخطابات ائتمان
127,647	63,552	37,957	26,138	خطابات ضمانات
104,668	-	104,668	-	التزامات رأسمالية
271,066	65,452	154,051	51,563	

20 . إدارة المخاطر (تتمة) 20.5 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أداؤها، يمكن أن يترتب على ذلك تأثيرات قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فعالة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل على الأعمال المصرفية بصورة سلبية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاقات محتمل في المسؤوليات بصفة الأمانة.

21 . معلومات القطاعات

يتم تحديد قطاعات التشغيل لدى المجموعة استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسؤولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل هذه تستوفي معايير القطاعات التي يجب إعداد تقارير حولها كما يلي:

• **الشركات** – تشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تمويل المرابحات للسلع والعقارات وتسهيلات الإجازة.

• **البيع بالتجزئة** – تشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع.

• **الخزينة** – تشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية بصورة رئيسية.

• **الاستثمار** – تشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.

• **أخرى** – تشتمل على الموجودات والمصرفيات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

21 . معلومات القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات حول إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يجب إعداد تقارير حولها.

الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2021					
42,853	15,938	138	48,425	-	107,354
142	5,532	(292)	29,763	(19,181)	15,964
1,968,675	518,131	682,637	360,404	50,365	3,580,212
564,368	909,001	1,643,084	-	47,960	3,164,413

الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2020					
39,679	14,165	3,355	21,595	-	78,794
(8,165)	4,294	3,094	20,810	(14,399)	5,634
2,053,066	444,300	620,464	314,691	42,733	3,475,254
514,070	707,016	1,929,152	-	44,922	3,195,160

22 . إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس المال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة مراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

22 . إدارة رأس المال (تتمة)

تتبع المجموعة تعليمات بازل 3 ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له كما يلي:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,843,972	2,081,752	الموجودات المرجحة بالمخاطر
193,617	218,584	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
214,457	302,573	الشريحة 1 من رأس المال: حقوق ملكية المساهمين
76,363	121,270	الصكوك الإضافية المستدامة الشريحة 1
290,820	423,843	إجمالي الشريحة 1 من رأس المال
21,592	24,308	إجمالي الشريحة 2 من رأس المال
312,412	448,151	إجمالي رأس المال المتاح
%11.63	%14.53	معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1: حقوق ملكية المساهمين
%15.77	%20.36	إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1
%16.94	%21.53	إجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له كما هو مبين أدناه:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
290,820	423,843	الشريحة 1 من رأس المال
3,675,938	3,865,164	إجمالي التعرض
%7.91	%10.97	معدل الرفع المالي

تم عرض الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها وفقاً لأساليب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

23 . قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة

المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	2021
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
-	-	16,898	16,898	أدوات حقوق ملكية مسعرة
94,021	-	-	94,021	صناديق (غير مسعرة)
17,979	-	-	17,979	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
112,000	-	16,898	128,898	
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
-	-	189,553	189,553	صكوك حكومية
-	-	68,587	68,587	صكوك شركات
-	-	258,140	258,140	
-	-	-	-	صكوك غير مسعرة
5,613	-	-	5,613	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
5,613	-	258,140	263,753	

قياس القيمة العادلة

المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	2020
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
-	-	15,580	15,580	أدوات حقوق ملكية مسعرة
57,792	-	-	57,792	صناديق (غير مسعرة)
17,557	-	-	17,557	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
75,349	-	15,580	90,929	
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
-	-	160,834	160,834	صكوك حكومية
-	-	64,375	64,375	صكوك شركات
-	-	225,209	225,209	
6,303	-	-	6,303	صكوك غير مسعرة
5,538	-	-	5,538	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
11,841	-	225,209	237,050	

23 . قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)
الحركات في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة وفقاً للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 2021 ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	مبيعات / استردادات ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2021 ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
94,021	(537)	9,340	34,086	57,792
صناديق (غير مسعرة)				
17,979	(48)	(683)	1,153	17,557
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)				
112,000	(585)	8,657	35,239	75,349
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
-	(52)	(237)	-	6,303
صكوك غير مسعرة				
5,613	-	45	30	5,538
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة				
5,613	(52)	(192)	30	11,841

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	مبيعات / استردادات ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2020 ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
57,792	(114)	(99)	33,306	35,267
صناديق (غير مسعرة)				
17,557	113	(47)	4,451	13,092
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)				
75,349	(1)	(146)	37,757	48,359
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
6,303	4	(99)	-	6,398
صكوك غير مسعرة				
5,538	-	33	-	5,505
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة				
11,841	4	(66)	-	11,903

لم يتم إجراء أي تحويلات بين أي مستوى من مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة خلال السنوات 2021 أو 2020.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 يتم قياسها في ظل بعض الظروف باستخدام أساليب تقييم تتضمن افتراضات لم يتم إثباتها بواسطة الأسعار من معاملات السوق الملحوظة حالياً في نفس الأداة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة. تستعين المجموعة بأساليب تقييم تعتمد على نوع الأداة وبيانات السوق المتاحة، على سبيل المثال، في حالة غياب السوق النشط، يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل الوضع المالي للشركة المستثمر فيها والنتائج وقائمة المخاطر والعوامل الأخرى. يتم تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة اختلاف مستويات المؤشرات غير الملحوظة وتحديد ما يصلح منها للتقدير. تشير تقديرات الإدارة إلى أن التأثير على الأرباح أو الخسائر أو الإيرادات الشاملة الأخرى لن يكون جوهرياً في حالة وقوع تعديل بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقييم الأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 وفقاً للقيمة العادلة.

23 . قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالنكفلة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة استنادًا إلى الحركة في معدلات الربح في السوق.

24. الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الإسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ بيان المركز المالي. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في تحويل العملات الأجنبية الآجلة ("الأدوات المالية المشتقة الإسلامية") للحد من مخاطر العملات الأجنبية. يتم استخدام عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لأغراض التحوط.

عقود تحويل العملات الآجلة

عقود تحويل العملات الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أو مبادلة أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل معها في السوق المقابلة ويتم تسويتها على أساس إجمالي.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل قيم السوق، إلى جانب القيمة الاسمية. القيمة الاسمية هي قيمة الأصل ذي الصلة لأدوات مبادلة العملات أو المعدل المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وليست مؤشراً على مخاطر الائتمان.

ألف دينار كويتي			
القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
			31 ديسمبر 2021
9,064	(40)	-	العقود الآجلة
ألف دينار كويتي			
القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
			31 ديسمبر 2020
-	-	-	العقود الآجلة

يتم تقييم كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة بناءً على مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها ويتم تصنيفها على أنها المستوى 1.

25. أثر جائحة كوفيد -19

انتشرت جائحة كوفيد -19 بشكل سريع في مختلف المناطق الجغرافية على مستوى العالم، مما أدى إلى اضطراب في الأعمال والأنشطة الاقتصادية ونتج عن ذلك حالة من عدم اليقين غير المسبوقة على مستوى بيئة الاقتصاد العالمي، وقد قامت السلطات المالية والنقدية، في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات مكثفة للتخفيف من العواقب الوخيمة للوباء.

إجراءات الدعم في ظل جائحة كوفيد -19

في سنة 2020، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ العديد من الإجراءات بهدف تعزيز قدرة القطاعات المصرفية على القيام بدور محوري في الاقتصاد. وقد تم الإفصاح عن تلك التدابير في البيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

نظام تأجيل التمويلات الاستهلاكية والمقسطة الأخرى 2021

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد التمويلات الاستهلاكية والمقسطة للعملاء المستحقين بناءً على طلبهم وذلك وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب، رب، رس، رس، أ، رت، رت، أ، / 2021/476 المؤرخ 18 أبريل 2021 بشأن الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام المادة (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 ("القانون") في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر مع إلغاء أرباح التمويل المترتبة على هذا التأجيل ("نظام 2021"). وتتحمل حكومة دولة الكويت تكلفة تأجيل الأقساط بالكامل وفقاً للقانون.

طبق البنك نظام 2021 عبر تأجيل الأقساط لفترة ستة أشهر بدءاً من تاريخ طلب العميل مع تمديد فترة التسهيل ذات الصلة. وقد أدى تأجيل الأقساط إلى تكبد البنك لخسارة نتجت عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية، وتقدر هذه الخسارة مبدئياً بمبلغ 9,013 ألف دينار كويتي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن خسارة التعديل الناتجة عن فترة التأجيل ممولة من قبل الحكومة بموجب نظام 2021 وبالتالي تعامل كمنحة حكومية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20. وبناءً عليه، تم مقابلة خسارة التعديل بمبلغ مساوٍ من إيرادات المنحة التي تسدها حكومة دولة الكويت. وقد تم إدراج مديني المنحة ضمن الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع كما في 31 ديسمبر 2021.

تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة

وضعت المجموعة في اعتبارها التأثير المحتمل لحالات عدم اليقين التي تسببت فيها جائحة كوفيد -19، وإجراءات الدعم والإعفاء الاقتصادية ذات الصلة المتخذة من قبل الحكومات والبنوك المركزية عند تقدير متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مما أدى إلى إجراء تعديلات على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفقاً لما هو ملاءم. أخذت المجموعة في اعتبارها أيضاً على وجه التحديد تأثير كوفيد -19 على العوامل النوعية والكمية في تحديد أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وفي تقييم مؤشرات انخفاض القيمة نتيجة للإنكشافات لمخاطر القطاعات التي من المحتمل أن تتأثر.

وبالرغم مما سبق، فمازالت متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المقدرة كما في 31 ديسمبر 2021 أقل من المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم الاعتراف بالمبلغ الأكبر وهو المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي كمتطلبات مخصص لخسائر الائتمان الخاصة بالتسهيلات الائتمانية.

آثار أخرى

قامت المجموعة بالنظر في الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية لتحديد المبالغ المدرجة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تمثل أفضل تقدير لإدارة بناءً على المعلومات المتاحة. على الرغم من ذلك، تظل الأسواق متقلبة وتظل القيم الدفترية للموجودات حساسة للتقلبات في الأسواق. ولا يزال أثر هذه البيئة الاقتصادية التي تمتاز بحالة كبيرة من عدم اليقين، تقديرياً، وبالتالي، سوف تستمر المجموعة في إعادة تقييم مركزها والأثر ذي الصلة على أساس منتظم.

نخبة بنك وربة الربع الرابع

المنجزين



رائدي العمل الجماعي



الطموحين



تصنيفات عالمية

MOODY'S
Baa2

Fitch
Ratings A

